

١٢ - كتاب الأطعمة

السباع والطيور المحرمة

١٣٤٠ - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : (كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ) رواه مسلم^١ .

١٣٤١ - وأخرجه^٢ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ (نهى) وزاد (وَكُلُّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ) .

فقه الحديث^٣

الحديث فيه دلالة على تحريم ما له ناب يتقوى به ويصطاد من السباع ، وقد ذهب إلى هذا العترة والشافعي وأبو حنيفة وأحمد وداود ، والخلاف في ذلك لمالك ، وفي رواية ابن القاسم عنه أنه يكره من السباع ما كان له ناب ، وعلى هذه الرواية عوّل جمهور أصحابه وهو المنصور عندهم من ذكر مالك في الموطأ حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : (أكل كل ذي ناب من السباع حرام) ثم قال : وعلى ذلك الأمر هو المعمول عندنا ، وذهب إلى هذا أشهب وهكذا حكى ابن رشد^٤ عن مالك ، وفي البحر^٥ : وعن مالك يجوز أكل كل حيوان إلا الأسد والنمر والفهد والذئب ، وعنه تحريم لحوم السباع من الوحوش والقائطين بتحريم السباع اختلفوا في جنس السباع المحرمة ، فقَالَ أبو حنيفة : كل ما أكل اللحم فهو سبع حتى الفيل والضبع^٦ واليربوع والسنور ، وقال الشافعي^٧ : يحرم من السباع ما يعدو على الناس كالأسد والذئب والنمر ، وأما الضبع والشعلب فيحلان عنده لأنهما لا يعدوان ، وقد ورد الحديث بحل الضبع^٨ ، وحجة من

^١ - أخرجه مسلم رقم (١٩٣٣) والنسائي (٧: ٢٠٠) وابن ماجه رقم (٣٢٣٣) والترمذي رقم (١٤٧٩) وابن حبان رقم (٥٢٧٨) .

^٢ - أي مسلم رقم (١٩٣٤) وأحمد (١: ٢٤٤) وأبو داود رقم (٣٨٠٥) والنسائي (٧: ٢٠٦) وابن ماجه رقم (٣٢٣٤) وأحمد (٢: ٢٣٦) وابن حبان رقم (٥٢٨٠) .

^٣ - شرح النووي لمسلم (١٣: ٨٢) وبعدها (وفتح الباري (٩: ٦٥٧) والمجموع (٩: ٣) وبعدها (والمعنى مع الشرح (١١ : ٦٤ - ٦٨) والهداية شرح بداية المبتدى (٤ : ٦٧) والمطلى (٧ : ٤٠٤) وبعدها) .

^٤ - الهداية في تخریج أحاديث البداية (٦: ٣٠٠) وبعدها (.

^٥ - البحر الزخار (٤: ٣٣٠) .

^٦ - في المخطوط كتب (الضب) .

^٧ - الأم (٢ : ٢٤٢) وبعدها (.

^٨ - أخرجه الترمذي رقم (١٧٩١) والنسائي (٧ : ٢٠٠) وابن ماجه رقم (٣٢٣٦) وأحمد (٣ : ٢٩٧) وابن حبان رقم (٣٩٦٥) .

أباح لحوم السباع ، قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾^١ فالآية تدل على أن المحرم إنما هو ما ذكر في الآية ، فيحل ما عداها ، وقد قال بهذا من السلف فيما حكاه ابن عبد البر ابن عباس على اختلاف عليه وكذا عائشة ، وجاء عن ابن عمر من وجه ضعيف ، وقال به الشعبي وسعيد بن جبير وأجاب الجمهور أن الآية مكية ، وحديث أبي هريرة بعد الهجرة فيكون ناسخاً على قول من يجوز نسخ القرآن بالسنة ، وقد يجاب بأن الآية خاصة ببهيمة الأنعام رداً على من حرم بعضها كما ذكر الله تعالى قبلها من قوله : ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ ... ﴾^٢ فقيل في الرد عليهم : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا .. ﴾^٣ أن الذي أحللتموه هو المحرم ، والذي حرمتموه هو الحلال وأن ذلك افتراء على الله سبحانه ، وقرن بها لحم الخنزير لكونه مشاركاً لها في علة التحريم، وهو كونه رجساً ، وقد نقل إمام الحرمين عن الشافعي أنه يقول : بقصر العام على سببه ، إذا ورد في مثل هذه القصة ، لأنها وردت في الكفار الذين يطون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ، ويحرمون كثيراً مما أباحه الشرع ، وكان الغرض من الآية بيان حالهم ، وأنهم يضادون الحق فكأنه قيل : لا حرام إلا ما أحللتموه مبالغة في الرد عليهم ، وأما ما حكاه القرطبي عن قوم أن الآية الكريمة نزلت في حجة الوداع ، فتكون ناسخة للأحاديث المعارضة لها ، فهو مردود بأن الكثير صرحوا بأنها مكية ، وهو متأيد بأن ما قيل رد على المشركين فيما اختلقوه من التحريم والتحليل ، وذلك قبل الهجرة قطعاً .

وقوله : (وكل ذي مخلب من الطير) المخلب بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام آخره موحدة هو للطير كالظفر لغيره ، لكن أشد منه وأغلظ وأحد ، فهو له كائنات للسمع ، وقد أخرج الترمذي^٤ حديث جابر (تحريم كل ذي مخلب من الطير) ومن حديث العرباض بن سارية وزاد (يوم خيبر)^٥ فيه دلالة على تحريم أكل ما له مخلب من الطير ، قال النووي في شرح مسلم : وقد ذهب إلى هذا الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وداود والجمهور وقال مالك : يكره ولا يحرم ، والإمام المهدى في

^١ - (الأنعام: من الآية ١٤٥) .

^٢ - (الأنعام: من الآية ١٣٩) .

^٣ - رقم (١٤٧٨) .

^٤ - أخرجه الترمذي رقم (١٤٧٤) .

^٥ - (١٣ : ٨٢) .

البحر^١ نسب التحريم إلى العترة والفريقين — الحنفية والشافعية — وابن رشد فى نهاية المجتهد^٢ قال : وأما سباع الطير ، فالجمهور على أنها حلال لمكان الآية المذكورة ، وحرّمها قوم لما جاء فى حديث ابن عباس يعنى الحديث المذكور ، وقال : إلا أن هذا الحديث لم يخرج الشيخان ، وإنما ذكره أبو داود^٣ . انتهى .

وقد ذهل عن تخريج مسلم^٤ له ، ووقع الخلاف فى غراب الزرع ، فقال أبو طالب والإمام يحيى^٥ : إنه حرام كالأبقع ، وعند الحنفية والشافعية أنه يحل ، قالوا : لأنه يأكل الحب ، وليس من سباع الطير ، ولا من الخبائث .

تحريم لحوم الحمر الأهلية

١٣٤٢ — وعن جابر رضي الله عنه قال : (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ ، وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ) متفق عليه^٦ ، وفى لفظ للبخارى (ورخص) .
فقه الحديث^٧

الحديث فيه دلالة على تحريم الحمر الأهلية ، وقد ذهب إلى هذا جماهير الصحابة والتابعين ومن بعدهم لما ورد فى ذلك من الأحاديث الصحيحة ، وقد وقع فى أكثر الروايات (أن النبى ﷺ وجد القدور تغلى بلحمها فأمر بإزالتها) وقال : لا تأكلوا من لحومها شيئاً (وفى رواية (نهينا عن لحوم الحمر الأهلية) وفى رواية (أن النبى ﷺ قال : هريقوها واكسروها ، فقال رجل : يارسول الله أو نهريقها ونغسلها ؟ قال : أو ذاك) وفى رواية (أنه نادى منادى النبى ﷺ ألا إن الله ورسوله ينهيكم عنها ، فإنها رجز من عمل الشيطان) وفى رواية (ينهيكم عن لحوم الحمر ، فإنها رجز أو نجس ، وأكفنت القدور بما فيها) وقال ابن عباس : (ليست بحرام) وفى رواية ابن جريج عن ابن عباس (وأبى ذلك البحر ، وتلا قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ۖ ﴾) وروى عن مالك ثلاث روايات أشهرها أنها مكروهة كراهة

^١ - البحر الزخار (٤ : ٣٢٩ وبعدها) .

^٢ - الهداية فى تخريج أحاديث البداية (٦ : ٣٠٨) .

^٣ - رقم (٣٨٠٣) .

^٤ - أخرجه مسلم رقم (١٩٣٤) .

^٥ - البحر الزخار (٤ : ٣٣١) .

^٦ - أخرجه البخارى رقم (٤٢١٩) ومسلم رقم (١٩٤١) وأبو داود رقم (٣٧٨٨) والنسائى (٧ : ٢٠١) وابن ماجه

رقم (٣١٩١) وأحمد (٣ : ٣٦١) وابن حبان رقم (٥٢٧٣) .

^٧ - فتح البارى (٩ : ٦٥٥) وتحفة الأحمدي (٥ : ٤١٥) .

تنزيه شديدة ، والثانية حرام ، والثالثة مباحة ، وحجتهم الآية الكريمة ، وجاء فى رواية ابن مردويه وصححه الحاكم^١ عن ابن عباس فى سبب نزول هذه الآية ، قال : (كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء، ويتركون أشياء تقذراً، فبعث الله نبيه وأنزل كتابه، وأحل حلاله ، وحرم حرامه ، فما أحل فيه فهو حلال ، وما حرم فيه فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو ، وتلا هذه الآية) وما أخرجه أبو داود^٢ عن غالب بن أبجر قال : (أصابتنا سنة ، فلم يكن فى مالى ما أطعم أهلى إلا سمان حمر ، فأتيت رسول الله ﷺ فقلت : إنك حرمت لحوم الحمر الأهلية وقد أصابتنا سنة ، فقال : أطعم أهلك من سمين حمرك ، فإما حرمتها من جهة جوال القرية - يعنى الجلالة -) وأخرجه الطبراني^٣ عن أم نصر المحاربية رضى الله عنها (أن رجلاً سأل النبى ﷺ عن الحمر الأهلية ؟ فقال : أليس ترعى الكلاً ، وتأكل الشجر ؟ قال : نعم ، قال : فأصب من لحومها) وأخرجه ابن أبى شيبه^٤ من طريق رجل من بنى مرة ، قال : (سألت .. فذكر نحوه) وأجابوا عن أحاديث النهى بما أخرجه الطبراني وابن ماجه^٥ عن ابن عباس قال : (إنما حرم رسول الله ﷺ الحمر الأهلية مخافة قلة الظهر) وفى حديث ابن أبى أوفى (فتحدثنا أنه إنما نهى عنها ، لأنها لم تخمس) والجواب عن حديث ابن عباس بأنه لا يتم الاستدلال به فيما لم يأت فيه نص من النبى ﷺ بالتحريم وقد تواترت الأخبار بذلك، والتخصيص على التحريم مقدم على عموم التحليل مع أنه قد أخرج البخارى عن ابن عباس أنه توقف فى النهى عن الحمر ، هل كان لمعنى خاص أو للتأييد ؟ ففيه عن الشعبى عنه أنه قال : (لا أدري أنه نهى عنه رسول الله ﷺ من أجل أنه كان حمولة الناس ، فكره أن تذهب حمولتهم ، أو حرماها البتة يوم خيبر) وهذا التردد أصح من الخبر الذى جاء عنه بالجزم بالعلّة المذكورة ، وقد أخرج الدارقطني^٦ بسند قوى عن ابن عباس (نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية ، وأمر بلحوم الخيل) وحديث غالب إسناده ضعيف والمتن شاذ مخالف للأحاديث المصححة، وحديث أم نصر وما أخرجه ابن أبى شيبه فى إسنادهما مقال ، ولو ثبتا احتمل أن يكون قبل التحريم ، وحديث الطبراني وابن ماجه إسناده ضعيف . فتقرر

^١ - أخرجه الحاكم (٤ : ١٢٨) .

^٢ - رقم (٣٨٠٩) .

^٣ - فى الأوسط (٥ : ١٩٨) والكبير (٢٥ : ١٦١) .

^٤ - المصنف (٥ : ١٢٢) .

^٥ - أخرجه الطبراني فى الكبير (١١ : ٤٣٢) ولم أجده عند ابن ماجه والله أعلم .

^٦ - فى سننه (٤ : ٢٩٠) .

العمل بالمحرم ، والتصريح بأنها رجس أو نجس دافع لاحتمال ما ذكر من أن ذلك لأجل الحمل أو الخمس ، أو كون ذلك لحاجة الظهر .

وقوله : (وأذن فى لحوم الخيل) ورواية البخارى (ورخص) فيه دلالة على حل أكل لحم الخيل ، وقد ذهب إلى ذلك زيد بن على والشافعى وصاحباً أبى حنيفة وأحمد وإسحاق والجمهور السلف ، واحتجوا بهذا الحديث وغيره من الأحاديث المتواترة ، وقد أخرج ابن أبى شيبة^١ بسنده على شرط الشيخين عن عطاء ، أنه قال لابن جريج : (لم يزل سلفك يأكلونه ، قال ابن جريج : قلت له : أصحاب رسول الله ؟ قال : نعم) وأخرج فى الصحيح^٢ عن أسماء بنت أبى بكر قالت : (نحرنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً ، فأكلناه) وفى رواية أخرى قالت : (أكلنا لحم فرس عند رسول الله ﷺ فلم ينكره) وقد أخرج الدارقطنى^٣ بسند قوى عن ابن عباس (نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية ، وأمر بلحوم الخيل) وذهب أبو حنيفة إلى كراهة أكل الخيل ، قال أبو حنيفة : أكره لحم الخيل ، فحمله أبو بكر الرازى على التنزيه ، وقال : لم يطلق أبو حنيفة التحريم ، وهو عنده كالحمار الأهلى ، وصححه أصحاب المحيط والهداية والذخيرة وهو قول أكثر الحنفية ، وصح القول بالكراهة عن الحكم بن عتيبة ومالك ، قال الفاكهى : المشهور عند المالكية الكراهة ، والصحيح عند المحققين منهم التحريم ، وروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك التحريم ، وقال القرطبى فى شرح مسلم : مذهب مالك الكراهة ، وفى نهاية المجتهد^٤ الرواية عن مالك بالتحريم ، وروى ذلك عن أبى حنيفة أيضاً ، وأخرج ابن أبى شيبة وعبد الرزاق^٥ عن ابن عباس القول بالكراهة إلا أن فى الإسناد ضعفاً ، وذهب الأكثر من العترة إلى تحريم الخيل ، لقوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُوهَا ﴾^٦ فجعل المنة فى جعلها هو الركوب ، فلو كانت للأكل لما اقتصر على بعض النعم، وكان ما ترك منها هو الأعظم، فإن الأكل لبقاء بنية الإنسان بغير واسطة، والحكيم لا يمن بأدنى النعم ويترك أعلاها ، ولا سيما وقد وقع الامتنان بالأكل فيما ذكر قبلها من الأنعام ، ولأن اللام للتعليل ، فالعلة المنصوصة تقتضى أنها لم تخلق لغيره ، ولأنها عطف عليها الخيل والبغال والحمير ، فدل على اشتراكها معها

^١ - عزاه ابن حجر فى فتح البارى له (٩ : ٦٥٠)

^٢ - أخرجه البخارى رقم (٥٥١٩) ومسلم رقم (١٩٤٢) وابن ماجه رقم (٣١٩٠) وأحمد (٦ : ٣٤٥) .

^٣ - فى سننه (٤ : ٢٩٠) .

^٤ - الهداية فى تخريج أحاديث البداية (٦ : ٣٠٨ - ٣٠٩) .

^٥ - أخرجه ابن أبى شيبة (٥ : ١٢٠) .

^٦ - (النحل : من الآية ٨) .

فى حكم التحريم ، ولأنه لو أبيع أكلها لفانت المنفعة بها فيما وقع فيه الامتحان من الركوب والزينة ، هذه وجوه أربعة ملخص ما وقع به التمسك من الآية الكريمة ، ولما أخرجه أبو داود والبيهقى^١ عن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن جده عن خالد ابن الوليد قال : (نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الخيل والبغال والحمير ، وكل ذى ناب من السباع) وفى رواية بزيادة (يوم خير) قال البيهقى : هذا إسناد مضطرب مخالف لحديث الثقات ، وقال البخارى^٢ : يروى عن أبى صالح ثور بن يزيد وسليمان ابن سليم ، وقال موسى بن هارون : لا يعرف صالح بن يحيى ، ولا أبوه إلا بجده وهو ضعيف ، وضعف الحديث أيضاً أحمد والدارقطنى والخطابى وابن عبد البر وعبد الحق ، قال المصنف رحمه الله تعالى^٣ : شهود خالد لخبر خطأ ، فإنه لم يسلم إلا بعدها على الصحيح ، والذى جزم به الأكثر أن إسلامه كان سنة الفتح ، وكذا قال مصعب الزبيري ، وهو أعلم الناس بقریش ، وذكر أن خالدأ فر من مكة فى عام القضية حتى لا يرى النبى ﷺ بمكة ، فهذا متمسك المحرمين من جهة النقل ، ومن جهة القياس أنها تشبه فى الخلقة البغال والحمير وزهومة اللحم والغلط وصفة الروث وأنها لا تجتر ، فبعدت عن الأنعام التى تؤكل ، وأشبهت ما لا يؤكل ، والجواب عن الآية الكريمة : أما الامتحان بالركوب فخص ، لأنه غالب ما ينتفع بالخيول عند العرب فخطبوا بما يتبادر إلى أفهامهم ، وأما كون اللام للتعليل ، فهو لا يقتضى الحصر ، وأنها لم تخلق إلا لذلك ، وإنما خص الركوب والزينة من بين سائر المنافع لكونها أغلب ما يطلب له الخيل ، ونظيره حديث البقرة المذكورة فى الصحيحين حين خاطبت راكبها ، فقالت : (لم أخلق لهذا ، إنما خلقنا للحرث)^٤ مع أنها ينتفع بها فى الأكل وغيره ، وذكرت أغلب المنافع منها . وأما العطف عليها ، فهى من دلالة الاقتران وهى ضعيفة ، وأما أنه لو أبيع أكلها لفانت منفعة الركوب لكونها تقنى ، فهذا يلزم فى سائر الأنعام ، فإن الأقل حل أكلها ، ولم تفت بذلك منفعة الحمل عليها وغيرها ، وأما الحديث فقد عرفت ما فيه فلا يقاوم الأحاديث الصحيحة المحلة لها ، وأجاب أبو داود^٥ بأن حديث خالد منسوخ ولم يبين ناسخه ، وكذا قال النسائى : الأحاديث فى الإباحة

^١ - فى سننه (٩ : ٣٢٨) .

^٢ - المرجع السابق .

^٣ - فتح البارى (٩ : ٦٥١) .

^٤ - أخرجه البخارى رقم (٣٤٧١) ومسلم رقم (٢٣٨٨) والترمذى رقم (٣٥٧٧) .

^٥ - رقم (٣٧٩٠) .

أصح وهذا إن صح كان منسوخاً ، وكأنه لما تعارض عنده الحديثان ، وفى حديث خالد نهى وفى حديث جابر إذن ، حمل الإذن على نسخ التحريم ، وهذا احتمال لا يثبت به النسخ ، وقرر الحازمي^١ النسخ ، وقال : حديث خالد ذهب نفر إلى أن الحكم فيه منسوخ ، وذكر حديث جابر ثم قال : قالوا : والرخصة تستدعى سابقة منع وكذلك لفظ الإذن ، قالوا : ولو لم يرد لفظ الرخصة والإذن لكان يمكن أن يقال : القطع بنسخ أحد الحكمين متعذر لاستبهام التاريخ فى الجانبين وإذ ورد لفظ الإذن تبين أن الحظر متقدم ، والرخصة متأخرة فتعين المصير إليها ، قال : وقال آخرون ممن أجاز الأكل : الاعتماد على الأحاديث التى تدل جواز الأكل لثبوتها وكثرة روايتها^٢ ، وأما حديث النهى ، فقد ورد فى قصة معينة ، وليس هو مطلقاً دالاً على الحظر ، ثم قال : وذلك إنما نهى عن أكل الحمر يوم خيبر لأنهم سارعوا فى طبخها قبل أن تخمس ، فأمر النبي ﷺ بإكفاء القدور تشديداً عليهم وإنكاراً لصنيعهم ، ولذلك أمر أولاً بكسر القدور ، ثم رجع إلى غسلها ، قال : وقد روينا هذا عن عبد الله بن أبى أوفى فاعتقدوا أن سبب التحريم فى المنهيات واحد (حتى نادى منادى رسول الله ﷺ إن الله ورسوله ينهيكم عن لحوم الحمر الأهلية ، فإنها رجس)^٣ فتبين أن سبب التحريم مختلف ، فيكون قوله : (رخص وأذن) دفعاً لهذه الشبهة . انتهى^٤ .

ولكنه يعكر عليه بأن الأمر بإكفاء القدور إنما كان لطبخهم فيها الحمر كما هو مصرح به فى الصحيح لا الخيل فلا يتم المراد ، فالأولى الجواب بما تقدم من معارضة الأحاديث الصحيحة ، وأما القياس فالجواب أنه ساقط عند وجود النص والله سبحانه أعلم .

أكل الجراد

١٣٤٣ - وعن ابن أبى أوفى رضى الله عنهما قال : (غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ) متفق عليه^٥ .

^١ - الاعتبار (ص : ١٦٢ - ١٦٤) .

^٢ - سقطت من المخطوط كلمة (رواها) واستكملتها من الاعتبار .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (٣١٥٥) وابن ماجه رقم (٣١٩٢) .

^٤ - أى منقلبه من الاعتبار (ص : ١٦٤) .

^٥ - أخرجه البخارى رقم (٥٤٩٥) ومسلم رقم (١٩٥٢) والترمذى رقم (١٨٢١) والنسائى (٧ : ٢١٠) وأبو

داود رقم (٣٨١٢) وأحمد (٤ : ٣٥٣) وابن حبان رقم (٥٢٥٧) .

فقه الحديث

قوله : (سبع غزوات) فى رواية شعبة عن أبى يعفور (سبع أو ست) بالشك ، وفى رواية سفيان وأبى عوانة وإسرائيل عن أبى يعفور (سبع) مجزوماً به ، وكذا أخرجه الترمذى من وجه آخر عن الثورى ، وأفاد أن سفيان روى هذا الحديث عن أبى يعفور (ست غزوات) وكذا أخرجه أحمد بن حنبل عن ابن عيينة جازماً ، وكذا قال الترمذى ، قال ابن عيينة : (ست) وقال غيره : (سبع) قال المصنف رحمه الله تعالى^١ : دلت رواية شعبة على أن شيخهم كان يشك ، فيحمل على أنه جزم مرة بالسبع ، ثم لما طرأ عليه الشك صار يجزم بالست ، لأنه المتيقن ، ولكنه وقع عند ابن حبان من رواية أبى الوليد شيخ البخارى فيه (سبعاً أو ستاً) يشك شعبة ، ووقع فى توضيح ابن مالك (سبع غزوات أو ثمانى) وقال : الأجود أن يقال : أو ثمانياً بالتثوين ، لأن ثمانى متصرف ، ولأن الياء ياء النسب ، والألف مبدل عن أحد يائى النسب ، فليس مثل جوارى ، قال : وإنما ورد بغير تثوين ، لأنه مضاف فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف على ما هو عليه قبل الحذف ، أو أنه كتب المنصوب بغير ألف على لغة ربيعة .

وقوله : (نأكل الجراد) هذا لفظ مسلم من دون زيادة ، وفى رواية البخارى بزيادة لفظ (معه) فكذا فى رواية غير البخارى إلا النسائي ، فيه دلالة على حل أكل الجراد ، قال النووى : وهو إجماع ، وقد أخرج ابن ماجه^٢ عن أنس أنه قال : (كان أزواج النبى ﷺ يتهادين الجراد على الأطباق) وأخرج^٣ من حديث ابن عمر (سئل عن الجراد ، فقال : وددت أن عندى قفعة أكل منها) إلا أن ابن العربى فى شرح الترمذى فصل بين جراد الحجاز وجراد الأندلس ، فقال فى جراد الأندلس : لا يؤكل لأنه ضرر محض ، ولكنه إذا ثبت ذلك فتحريمه لأجل الضرر ، فهو مستثنى كغيره من الضاررات ، وفى زيادة (معه) يحتمل أن يراد المعية فى الغزو تأكيداً لقوله : (غزونا مع رسول الله ﷺ) دون ما عطف عليه ، ويحتمل المعية فى الأكل ، ويتأيد هذا بما وقع فى رواية أبى نعيم فى الطب (وأكله معنا) وهذا يرد على الصيمرى من الشافعية حيث زعم أن النبى ﷺ عافه كما عاف الضب ، ومستند ما أخرجه أبو داود^٤

^١ - فتح البارى (٩ : ٦٢٢) .

^٢ - رقم (٣٢٢٠) .

^٣ - أخرجه البيهقى (٩ : ٢٥٨) .

^٤ - أخرجه أبو داود رقم (٣٨١٣) وابن ماجه رقم (٣٢١٩) والبيهقى (٩ : ٢٥٧) .

من حديث سلمان (سنن الجراد ، فقال : لا آكله ولا أحرمه) وأعله المنذرى بالإرسال ووصله ابن ماجة ، وما أخرجه ابن عدي^١ فى ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر (أنه سنن عن الضب ، فقال : لا آكله ولا أحرمه ، وسنن عن الجراد ، فقال : مثل ذلك) إلا أن ثابتاً قال فيه النسائى : ليس بثقة ، وذهب الجمهور إلى أنه يؤكل على كل حال ولو مات بغير سبب والمشهور عن المالكية اشتراط التذكية بأن يكون بسبب آدمى ، إما أن يقطع رأسه أو بعضه ، أو يسلق ، أو يلقى فى النار حياً ، أو يشوى ، فإن مات حتف أنفه ، أو فى وعاء لم يحل ، وحجة الجمهور حديث ابن عمر (أكلت لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد ، والكبد والطحال) أخرجه أحمد والدارقطنى^٢ مرفوعاً وقال : إن الموقوف أصح ، ورجح البيهقى الموقوف إلا أنه قال : له حكم الرفع ، ولفظ (الجراد) جنس والواحدة منه جرادة يقع على الذكر والأنثى كحمامة وسمى جراداً ، لأنه لا ينزل على شيء إلا جرده ، أو لأنه أجرد أى أملس ، يقال : نوق جرد أى ملس وخلقة الجراد عجيبه منها عشر من خلقة جبابرة الحيوان ؛ وجه فرس ، وعينا فيل ، وعنق ثور ، وقرنا أيل ، وصدر أسد وبطن عقرب ، وجناحا نسر ، وفخذا جمل ، ورجلا نعامه ، وذنب الحية ، وقد أحسن القاضى محبى الدين الشهرزورى^٣ فى وصف الجراد فى ذلك بقوله :

لها فخذاً بكر وساقاً نعامه وقادمتا نسر وجؤجؤ ضيغم

حبثها أفاعى الرمل بطناً وأنعمت عليها جياذ الخيل بالرأس والفم

والجراد من صيد البر ، وإن كان أصله بحرياً عند الأكثر من العلماء ، وقيل : إنه بحرى لما روى ابن ماجة^٤ من حديث أنس مرفوعاً (أن الجراد نثره حوت من البحر) أى عطسته ، فيحل للمحرم اصطياده ، وأخرج أبو داود والترمذى وابن ماجة^٥ بسند ضعيف عن أبى هريرة أنه قال : (خرجنا مع رسول الله ﷺ فى حج أو عمرة واستقبلنا رجل من جراد فجعلنا نضربهن بعصينا وأسواطنا ، فقال : كلوه ، فإنه من صيد البحر) وأخرج أبو داود والترمذى^٦ من حديث أبى المهزم بضم الميم وكسر

^١ - الكامل (٩٤ : ٢) .

^٢ - أخرجه ابن ماجة رقم (٣٣١٤) وأحمد (٩٧ : ٢) والدارقطنى (٢٧١ : ٤) والبيهقى (١ : ٢٥٤) .

^٣ - أخرجه الترمذى رقم (١٨٢٣) وابن ماجة رقم (٣٢٢١) .

^٤ - أخرجه ابن ماجة رقم (٣٢٢١) والترمذى رقم (١٨٢٣) وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وفيه موسى بن محمد بن إبراهيم التيمى كثير الغرائب والمانكير .

^٥ - أخرجه الترمذى رقم (٨٥٠) وأبو داود رقم (١٨٥٤) وابن ماجة رقم (٣٢٢٢) .

^٦ - المراجع السابقة .

الزاي المعجزة وفتح الهاء بينهما ، واسمه يزيد بن سفيان عن أبي هريرة ، قال : (أصبنا صرماً من جراد وكان رجل يضرب بسوطه ، وهو محرم ، فقيل له : إن هذا لا يصلح ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : إنما هو من صيد البحر) ولكن أبو المهزم ضعيف باتفاق وظاهر هذا أنه لا جزاء على المحرم في قتل الجراد ، لأنه من صيد البحر ، وجمهور العلماء على لزوم الجزاء فيه ، قال ابن المنذر : لم يقل : إنه لا جزاء فيه إلا أبو سعيد الخدري وعروة بن الزبير ، واحتج الجمهور بما رواه الشافعي بإسناد صحيح أو حسن عن عبد الله بن أبي عمار قال : (أقبلت مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار في أناس محرمين من بيت المقدس بعمرة ، حتى إذا كنا ببعض الطريق ، وكعب على نار يصطلي ، فمرت به رجل من جراد فأخذ جرادتين فقتلتهما ، ونسى إحرامه ، ثم ذكر إحرامه فألقاهما ، فلما قدمنا المدينة دخل القوم على عمر ودخلت معه ، فقص القصة على عمر ، فقال : ما جعلت على نفسك يا كعب ؟ قال : درهمين ، قال : بخ ، درهمان خير من مائة جرادة ، اجعل ما جعلت في نفسك) وبإسناد الشافعي^١ الصحيح عن القاسم بن محمد قال : (كنت جالساً عند ابن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها ، وهو محرم ، فقال ابن عباس : قبضة من طعام ، ولتأخذن بقبضة جرادات) قال الشافعي^٢ : أشار بذلك إلى أن فيها القيمة على المحرم وفي الحرم ، ولو عم الجراد المسالك ، ولم يجد بداً من وطنه فالأظهر أنه لا ضمان كذا ذكره الدميري.

أكل الأرنب

١٣٤٤ - وعن أنس رضي الله عنه في قصة الأرنب قال : (فذبحها فبعثت بوركها إلى رسول الله ﷺ فقبله) متفق عليه^٣.

فقه الحديث^٤

الحديث لفظ البخاري عن أنس ، قال : (أنفجنا أرنباً ونحن بمر الظهران فسعى القوم وتعبوا ، فأخذتها فجئت بها إلى أبي طلحة ، فذبحها فبعثت بوركها أو قال :

^١ - المسند (١ : ١٣٥) .

^٢ - المسند (١ : ١٣٦) .

^٣ - المرجع السابق .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (٢٥٧٢) وأطرافه (ومسلم رقم (١٩٥٣) .

^٥ - شرح النووي لمسلم (١٣ : ١٠٤) وبعدها (وفتح الباري (٥ : ٢٠٢ و ٩ : ٦٦١) .

بفخذها إلى رسول الله ﷺ فقبلها (وجاء في رواية (فنحرها) قوله (فى قصة الأرنب) هى واحدة الأرناب ، وهى حيوان يشبه العنقاق قصير اليدين طويل الرجلين عكس الزرافة ، يطأ الأرض على مؤخر قوائمه ، وهو اسم جنس يطلق على الذكر والأنثى ، ويقال للذكر : الخرز زائين معجمتين مفتوحة أولاهما بوزن عمر ، ويقال للأنثى : عكرشة ، وللصغير خرنق بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وفتح النون بعدها قاف ، وإنها تكون سنة ذكراً وسنة أنثى .

والحديث فيه دلال على حل أكلها ، وقوله : (فقتلها) لا يدل على أنه أكل منها وفى رواية للبخارى فى كتاب الهبة^١ : قال الراوى وهو هشام بن يزيد قلت لأنس : (وأكل منها ، قال : وأكل منها ، ثم قال : فقبله) فكأنه تردد فى الأكل فلم يجزم ، وجزم بالقبول ولذلك رجع إليه ، وقد أخرج الدارقطنى^٢ من حديث عائشة (أهدى إلى رسول الله ﷺ أرنب ، وأنا نائمة ، فخبأ لى منها العجز فلما قمت أطعمنى) وهذا يشعر بأنه أكل منها ، ولكن إسناده فيه ضعف ، وفى الهداية للحنفية^٣ أن النبى ﷺ أكل من الأرنب حين أهدى إليه مشوياً ، وأمر أصحابه بالأكل منه ، قال المصنف رحمه الله^٤ : وكأنه تلقاه من حديثين ، فأوله من حديث البخارى ، وقد ظهر ما فيه ، والآخر من حديث أخرجه النسائى من طريق موسى بن طلحة عن أبى هريرة (جاء أعرابى إلى النبى ﷺ بأرنب قد شواها ، فوضعها بين يديه فأمسك ، وأمر أصحابه أن يأكلوا) ورجاله ثقات إلا أنه اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافاً كثيراً ، وقد أخرج البيهقى^٥ الأمر بأكلها من حديث محمد بن صفوان وجابر بن عبد الله وغيرهما ، وقد وقع الإجماع على حل أكلها ، وجاء عن عبد الله بن عمر وعن عكرمة من التابعين وعن محمد بن أبى ليلى من الفقهاء وهو مذهب الهادى أنها مكروهة ، وحجتهم حديث خزيمة بن جزء (قلت : يا رسول الله ما تقول فى الأرنب ؟ قال : لا آكله ، ولا أحرمه ، قلت : فبأنى أكل ما لا تحرمه ، ولم يا رسول الله ؟ قال : نبئت أنها تدمى)^٦ وسنده ضعيف ، وأخرج أبو داود والبيهقى^٧ من حديث ابن عمرو (أنه جاء بها إلى

^١ - رقم (٢٥٧٢) .

^٢ - (٢٩١ : ٤) .

^٣ - الهداية (٦٩ : ٤) .

^٤ - فتح البارى (٦٦٢ : ٩) .

^٥ - فى سننه (٣٢٠ : ٩) وبعدها .

^٦ - أخرجه ابن أبى شيبة (١١٨ : ٥) .

^٧ - أخرجه أبو داود رقم (٣٧٩٢) والبيهقى (٩ : ٣٢١) .

النبي ﷺ فلم يأكلها ، ولم ينه عنها ، وزعم أنها تحيض) وأخرج البيهقي^١ عن عمر وعمار مثل ذلك (وأنه أمر بأكلها ، ولم يأكل منها) وكذا أخرج عن عمر في مسند إسحاق بن راهويه ، ولكن عدم أكله لا يدل على الكراهة ، وحكى الرافعي عن أبي حنيفة التحريم ، قال المصنف رحمه الله تعالى^٢ : وغلطه النووى فى النقل عن أبى حنيفة .

وقوله فى صدر الحديث (أنفجنا) بقاء مفتوحة وجيم ساكنة أى أثرنا وقوله : (بمر الظهران) هو بفتح الميم وتشديد الراء ، والظهران بفتح المعجمة وبلفظ المثناة ، اسم موضع على مرحلة من مكة ، وهو الذى يسميه عوام المصريين بطن مرو ، والصواب بتشديد الراء ، وقوله : (فلغبوا) بالغين المعجمة وموحدة أى تعبوا وزناً ومعنى ، وقال النووى : بفتح الغين المعجمة فى اللغة الفصيحة المشهورة فى لغة ضعيفة كسرهما حكاها الجوهري وضعفوها .

فائدة

ذكر الدميرى فى حياة الحيوان أن الذى يحيض من الحيوان المرأة والضبع والخفاش والأرنب ، ويقال : إن الكلبة كذلك والله أعلم .

ما ينهى عن قتله

١٣٤٥ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : (نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب : النملة ، والنحلة ، والهذد ، والصراد) رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان^٣ .

تخريج الحديث

الحديث رجاله رجال الصحيح ، قال البيهقي : أقوى ما ورد فى هذا الباب ثم رواه من حديث سهل بن سعد ، وزاد فيه (الضفدع) وفيه عبد المهيم بن عباس بن سهل ابن سعد ، وهو ضعيف .

^١ - البيهقي (٩ : ٣٢١) .

^٢ - فتح الباري (٩ : ٦٦٢) .

^٣ - أخرجه أبو داود رقم (٥٢٦٧) وابن ماجه رقم (٣٢٢٤) وأحمد (١ : ٣٣٢) وابن حبان رقم (٥٦٤٦) .

فقه الحديث^١

الحديث فيه دلالة على تحريم قتل الأربع المذكورة ، ويلزم منه تحريم أكلها لأنه لو حل أكلها لما نهى عن القتل ، وجعل الإمام المهدى فى البحر أصول تحريم الحيوان سبعة أشياء هذا أحدهما^٢ ، والقول بتحريم أكلها هو قول الجمهور وفى كل واحدة خلاف إلا فى النمل فالظاهر أنه إجماع ، وإنما الرافعى نقل وجهاً عن أبى الحسن العبادى أنه يجوز بيعه فى قرية من الأهواز تسمى عسكر مكرم ، لأنه يعالج بها السكر بفتح السين والكاف ، وفى نصيبين لأنه يعالج به العقارب الطيارة ، والعقارب الطيارة المراد بها الجرارة ، وقد جاء فى حديث خوات بن جبير عن أبيه (أن النبى ﷺ نهى أن يؤكل ما حملت النملة بفيها وقوائمها) أخرجه أبو نعيم فى الطب ، وعن الخطابى أن النهى الوارد فى قتل النمل المراد به السلماني لاتقاء الأذى منه دون الصغير وكذا فى شرح السنة وأما النحلة فقد روى عن بعض السلف أنه أباح أكلها ، وأما الهدد ، فقيل : إنه يحل أكله ، وهو مأخوذ من قول الشافعى : إنه يلزم الفدية فى قتله ، وعنده لا تجب الفدية إلا فى الصيد المأكول ، وأما الصرد فهو طائر فوق العصفور ، وقال مالك : إنه يؤكل ، قال القاضى أبو بكر بن العربى : إنما نهى النبى ﷺ عن قتله ، لأن العرب كانت تتشاعم به ، فنهى عن قتله ليزول ما فى قلوبهم من اعتقاد ، وقال الشافعى مثل مالك ، لأنه أوجب فيه الجزاء على المحرم إذا قتله .

أكل الضبع

١٣٤٦ - وعن ابن أبى عمار رضي الله عنه قال : قلت لجابر : (الضَّبْعُ صَيْدٌ هُوَ ؟) قَالَ : نَعَمْ ، قُلْتُ : قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ (رواه أحمد والأربعة وصححه البخارى وابن حبان^٣ .

ترجمة الراوى

هو عبد الرحمن بن أبى عمار المكى ، وثقه أبو زرعة والنسائى ولم يتكلم فيه أحد ، ويسمى القس لعبادته .

^١ - شرح النووي لمسلم (١٤ : ٢٣٩) وعون المعبود (١٤ : ١١٩) وبعدها (والمطلى (٧ : ٢٤٣) وبعدها (و (٧ : ٤٠٤) وبعدها (والمعنى مع الشرح (١١ : ٧١) .

^٢ - البحر الزخار (٤ : ٣٢٨) .

^٣ - أخرجه أبو داود رقم (٣٨٠١) والترمذى رقم (٨٥١) وابن ماجه رقم (٣٢٣٦) والنسائى (٥ : ١٩١) و ٧ : ٢٠٠) وأحمد (٣ : ٢٩٧) وابن حبان رقم (٣٩٦٥) .

^٤ - تهذيب التهذيب (٧ : ٣٥٣) .

تخريج الحديث^١

ووهم ابن عبد البر في إعلاله ، وصحح الحديث المذكور البيهقي وابن خزيمة قال الشافعي : وما يباع لحم الضباع إلا بين الصفا والمروة ، وفي رواية أبي داود زيادة (ويجعل فيه كبش إذا صاده المحرم) .

فقه الحديث^٢

والحديث فيه دلالة على حل أكل الضبع ، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه ، ويحتج لمن قال بالتحريم بعموم لفظ (كل ذي ناب من السباع) المتقدم ، وبما أخرجه الترمذي^٣ من حديث خزيمة بن جزء قال : (أو يأكل الضبع أحد ؟) ويجاب عنه بأن العموم مخصوص ، وهذا الحديث في إسناده عبد الكريم أبو أمية ، والراوى عنه إسماعيل بن مسلم وهو متفق على ضعف عبد الكريم ، وقد روى إباحتها عن علي .

حكم القنفذ

١٣٤٧ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما (أنه سئل عن القنفذ ، فقال : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ فقال شيخ عنده : سمعت أبا هريرة يقول : ذكر عند النبي ﷺ فقال : خبيثة من الخبائث ، فقال ابن عمر : إن كان رسول الله ﷺ قال هذا ، فهو كما قال) أخرجه أحمد وأبو داود وإسناده ضعيف .

تخريج الحديث^٤

الحديث ضعف بجهالة الشيخ المذكور ، وقال الخطابي : ليس إسناده بذلك وقد أخرجه أبو داود من حديث عيسى بن نميلة - بالنون - عن أبيه ، وقال البيهقي : فيه ضعف ، ولم يرو إلا بهذا الإسناد ، وعن سعيد بن جبير ، قال : (جاءت أم حفيد بقنفذ إلى رسول الله ﷺ فوضعت بين يديه ، فنحاه ولم يأكله)^٥ وفيه إرسال ، والقنفذ بضم القاف وفتحها الذكر منه ، وكنيته أبو سفيان وأبو الشوك ، والأنثى أم دلدل .

^١ - التلخيص الحبير (٤ : ١٥٢) .

^٢ - فتح الباري (٩ : ٦٥٧ - ٦٥٨) والتمهيد (١ : ١٥٢) والمحل (٧ : ٤٠١) وبعدها (والمعنى مع الشرح (١١ : ٨١) والهداية في تخريج أحاديث البداية (٦ : ٣٠١) .

^٣ - رقم (١٩٧٢) .

^٤ - أخرجه أبو داود رقم (٣٧٩٩) وأحمد (٢ : ٣٨١) والبيهقي (٩ : ٣٢٦) .

^٥ - التلخيص الحبير (٤ : ١٥٥) .

^٦ - البيهقي (٩ : ٣٢٦) .

فقه الحديث^١

الحديث فيه دلالة على أنه يحرم أكله لأن المستخبث محرم ، وقد ذهب إلى هذا أبو طالب والإمام يحيى ، وقال الرافعى : فى القنفذ وجهان :
أحدهما : أنه يحرم ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد لما روى فى الخبر (أنه من الخبائث) .

والثانى : وهو الأصح أنه يحل . وقال القفال : إن صح الخبر فهو حرام وإلا رجعنا إلى العرب ، والمنقول عنهم أنهم يستطيعونه .

وذهب مالك وابن أبى ليلى إلى أنه حلال ، والحديث فيه ما سمعت ، وذهب المؤيد إلى أنه يكره أكله كالضب ، ويتأيد القول بحله بما أخرج أبو داود^٢ من حديث ملقم بن تلب عن أبيه قال : (صحبت رسول الله ﷺ فلم أسمع لحشرة الأرض تحريماً) والحشرة صنفان : دواب الأرض كاليرابيع والضباب والقنافذ إلا أن قوله : (لم أسمع) لا تصريح فيه بالحل لجواز أن يكون غيره قد سمع التحريم وعلى أنه لم يسمع فيه التحريم ، فالخلاف بين الأصوليين فى الأصل فى الأشياء الحظر أو الإباحة ، وهى مسألة مشهورة ، وذهب بعضهم إلى أن الإطلاق لا يصح فلا بد من أن يكون بعضها محظوراً وبعضها مباحاً ، والدليل عن حكمه فى مواضعه ، ورخص فى اليربوع والوبر ونحوهما، عروة والشافعى والهادوية ، وكرهه ابن سيرين وأصحاب الراى ، وسئل عنه مالك فقال: لا أدري، وفى تحريمه حديث رواه أبو داود وليس إسناده بذاك .

النهى عن أكل الجلالة

١٣٤٨ - وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : (نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة وألبانها) أخرجه الأربعة إلا النسائى وحسنه الترمذى^٣ .
تخريج الحديث^٤

وأخرج الحاكم والدارقطنى والبيهقى^٥ من حديث ابن عمرو بن العاص نحوه وقال : (حتى تغلف أربعين ليلة) ورواه أحمد وأبو داود والنسائى والحاكم^٦ من حديث عمرو

^١ - التمهيد (١٧٨ وبعدها) وعون المعبود (١٠ : ١٩٤) والمعنى مع الشرح الكبير (١١ : ٦٥) والمحلى (٧ : ٤١٠) والبحر الزخار (٤ : ٣٣١) .

^٢ - رقم (٣٧٩٨) .

^٣ - أخرجه الترمذى رقم (١٨٢٤) وأبو داود رقم (٣٧٨٥) وابن ماجه رقم (٣١٨٩) .

^٤ - (٤ : ١٥٦) .

^٥ - أخرجه الحاكم (٢ : ٤٦) والدارقطنى (٤ : ٢٨٣) والبيهقى (٩ : ٣٣٣) .

^٦ - أحمد (٢ : ٢١٩) وأبو داود (٣٨١١) والنسائى (٧ : ٢٣٩) والحاكم (٢ : ١١٣) .

ابن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ (نهى عن لحوم الحمر الأهلية وعن الجلالة وعن ركوبها) ولأبى داود^١ (أن يركب عليها ، وأن يشرب ألباتها) .
فقه الحديث^٢

الحديث فيه دلالة على تحريم لحم الجلالة ، وهى التى تأكل العذرة والنجاسات سواء كانت من الإبل أو البقر أو الغنم أو الدجاج ، وكذا شرب لبنها وسواء كان الغالب على علفها النجاسة أو غيرها ، وقيل : لا تكون جلالة إلا إذا غلب على علفها النجاسة ، وهذا مقتضى كلام النووى ، وذكر مثل هذا الإمام يحيى قال^٣ : ولا يطهر بالطبخ وإلقاء التوابل ، وإن زال الريح إذ ليس باستحالة بل تغطية وحرمت لأنها صارت من الخبائث ، وقيل : تكره ، لأن النهى الوارد فيه إنما كان لتغيير اللحم ، وهو لا يوجب التحريم بدليل المذكى إذا جف ، وهذا نقله الرافعى فى الشرح والتذنيب عن إيراد الأكثرين ، فإن علفت ظاهراً وطاب لحمها ، بأن زال عنها التغيير حل لزوال العلة ، وقد ذهب إلى العمل بظاهر الحديث أحمد والثورى ، قال الإمام المهدى رداً عليها : ولا وجه له ، وبجواب عنه بأن الوجه النهى عن ذلك ، وقال الخطابى : كرهه أحمد وأصحاب الرأى والشافعى ، وقالوا : لا تؤكل حتى تحبس أياماً ، وفى حديث (أن البقر تغلف أربعين يوماً ثم يؤكل لحمها)^٤ وكان ابن عمر يحبس الدجاجة ثلاثاً ، ولم ير بأكلها بأساً مالك من دون حبس . انتهى .

وقال المهدى فى البحر^٥ : المذهب ويكره ما غلب جلّه أو استوى هو وعلفه قبل حبسه ، قال : فإن لم تحبس وجب غسل أمعائها مالم يستحل مافيه استحالة تامة وقال المذهب والفريقان : ونذب حبس الجلالة قبل الذبح ، الدجاجة ثلاثة أيام والشاة سبعة ، والبقرة والناقة أربعة عشر ، وقال مالك : لا وجه له ، قلنا : لتطيب أجوافها . انتهى .
وقد عرفت أن فى الحديث أربعين ليلة ، وكان الوقوف مع السنة هو الواجب وقوله : (وألباتها) يعنى أن حكم لبن الجلالة حكم لحمها ، فالحديث يدل على تحريم لبنها ، ولعله يجيء فى اللبن الخلاف الذى فى اللحم وكذا البيض ، وفى رواية (الركوب) يكون حكم الركوب حكمهما ، ولعله إذا كان بغير حائل على وجه يترطب الراكب بجسمها ، وحكم السخلة المغذية بلبن كلبة حكم الجلالة .

^١ - رقم (٣٧٨٧) .

^٢ - عون المعبود (١٠ : ١٨٥) وتحفة الأحوذى (٥ : ٤٤٧) .

^٣ - البحر الزخار (٤ : ٣٣٥) .

^٤ - أخرجه الحاكم (٢ : ٣٩) والبيهقى (٩ : ٣٣٣) .

^٥ - البحر الزخار (٤ : ٣٣٤) .

أكل الحمار الوحشي

١٣٤٩ - وعن أبي قتادة رضي الله عنه في قصة الحمار الوحشي (فَأَكَلَ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ) متفق عليه^١.

فقه الحديث

تقدم قصة الحمار في كتاب الحج ، والحمار الوحشي يقال له أيضاً : حمار وحش ، وهو العير ، وربما أطلق العير عليه وعلى الحمار الأهلي ، ويسمى العرا ، والحديث فيه دلالة على أنه يحل أكله وهو مجمع على حل أكله إلا ما روى عن مطرف أنه إذا علف وأنس صار كالأهلي ، وأهل العلم على خلافه.

فائدة : يقال : إن الحمار الوحشي يتعمّر مائتي سنة وأكثر ، وذكر ابن خلكان في ترجمة يزيد بن زياد أن حماراً وحشياً عاش أكثر من مائتي سنة وألوانه مختلفة ، والأخدرية أطولها عمراً وأحسنها شكلاً ، وهي منسوبة إلى أخدر محل كان لكسرى أردشيين ، توحش واجتمع بغابات فضرّب فيها ، فالمتولد منها يقال له أخدرى ، وقال الجاحظ : أعمار حمر الوحش يزيد على أعمار الحمر الأهلية ، ولا يعرف حماراً أهلياً عاش أكثر من حمار أبي سنارة ، وهو عميلة بن خالد ، كان له حمار أسود أجاز عليه من مزدلفة إلى منى أربعين سنة.

أكل الفرس

١٣٥٠ - وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت : (نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ) متفق عليه^٢.

فقه الحديث^٣

مع زيادة (ونحن بالمدينة) تقدم الكلام في حل الخيل ، والخلاف فيه . وهذا الحديث فيه دلالة على الحل ، وقد جاء في رواية الدارقطني زيادة (فَأَكَلْنَا نَحْنُ وَأَهْلُ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ) ويستفاد من قولها : (ونحن بالمدينة) أن ذلك بعد

^١ - أخرجه البخاري رقم (١٨٢١) وأطرافه (ومسلم رقم (١١٩٦) والنسائي (١٨٦ : ٥) وأبو داود رقم (١٨٥٢) والترمذي رقم (٨٤٧) وأحمد (١٩٠ : ٥) وابن حبان رقم (٣٩٦٦) .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (٥٥١٩) ومسلم رقم (١٩٤٢) والنسائي (٢٢٧ : ٧) وابن ماجه رقم (٣١٩٠) وأحمد (٣٤٥ : ٦) وابن حبان رقم (٥٢٧١) .

^٣ - فتح الباري (٩ : ٦٤١) .

^٤ - في سننه (٤ : ٢٩٠) .

فرض الجهاد ، وفيه رد عليه من قال : إنها حرمت ، لعله أنها من آلات الجهاد ، والحل كان قبل فرض الجهاد ، ولا يقال : إن ذلك من فعلهم ، ولم يذكر تقرير النبى ﷺ لهم على ذلك ، لأن الظاهر من مثل هذه الصيغة دعوى تقرير النبى واطلاعه على ذلك إذ من البعد أن يقدموا على فعل شيء فى زمن النبى لا يعلمون حله ، وهذا هو المختار عند أهل الأصول المحققين أن قول الصحابة : كنا نفعل ، وكانوا يفعلون على عهد رسول الله ﷺ له حكم الرفع ، فإذا كان هذا فى مطلق الصحابة ، فكيف بأبى بكر واتصالهم برسول الله ﷺ وأما مع زيادة الدارقطنى فالأمر أشد ظهوراً .

قولها : (نحرنا) وقد جاء فى رواية الدارقطنى (ذبحنا) وفى هذا دلالة على أن الذبح والنحر بمعنى واحد إذ القصة واحدة ، وإن كان النواوى قال : اختلاف الرواة بلفظ (نحرنا وذبحنا) يدل على تعدد القصة ، وقال : يجوز أن تكون قصة واحدة ، وأحد اللفظين مجاز عن الآخر ، والنحر إنما هو للإبل خاصة وهو الضرب بالحديد فى لبة البدنة حتى تفرى أوداجها ، والذبح هو قطع الأوداج فى غير الإبل ، وقد جاءت الأحاديث فى ذبح الإبل وفى نحر غيرها ، وقال ابن التين : الأصل فى الإبل النحر وفى غيرها الذبح ، وجاء فى البقرة فذبحوها ، وفى السنة نحرها ، وقد اختلف العلماء فى نحر ما يذبح وذبح ما ينحر ، فأجازته الجمهور ومنع ابن القاسم من المالكية ، وروى إسماعيل بن أبى أويس عن مالك فىمن نحر البقر قال مالك^١ : (بنس ما صنع ، وتلى الآية) وعن أشهب إن ذبح بعيراً من غير ضرورة لم يؤكل ، وقال ابن عباس : (موضع الذكاة فى الحلق واللبة — بفتح اللام وتشديد الباء —)^٢ وعن عمر مثله ، وجاء مرفوعاً من وجه واه ، واللبة هى موضع القلادة من الصدر وهى المنحر ، والذبح قطع الودجين بفتح الدال المهملة والجيم ، وهما عرقان محيطان بالحلقوم .

وقولهم : (الأوداج) من باب التغليب على الحلقوم والمريء فسميت الأربعة الأوداج ، وذهبت الحنفية إلى أنه يكفى قطع ثلاثة أوداج من أى جانب ، وعن أبى يوسف ثلاث روايات : أحدها كالقول الذى قبله ، والثانى : قطع الحلقوم واثنين من الثلاثة الباقية ، والثالثة : الحلقوم والمريء وأحد الودجين ، وحكى ابن المنذر عن محمد بن الحسن أنه إذا قطع الحلقوم والمريء وأكثر من نصف الأوداج أجزأ ، وقال الشافعى : يكفى قطع الحلقوم والمريء وإن لم يقطع الودجين ، قال : لأنهما قد يسلبان من الإنسان وغيره

^١ - فتح البارى (٩ : ٦٤١) .

^٢ - وصله البيهقى (٩ : ٢٧٨) .

فيعيش ، وعن الثوري إن قطع الودجين أجزاء ، ولولم يقطع الحلقوم والمريء ، وعن مالك : يشترط قطع الحلقوم والودجين ، واحتج له بقوله في حديث رافع^١ : (ما أنهر الدم) وإنهاره إجراؤه وذلك يكون بقطع الأوداج لأنها مجرى الدم ، وأما المريء فهو مجرى الطعام ، وليس به من الدم ما يحصل به إنهاره ، ورواية عن مالك أنه يكفي قطع الودجين ، وعنه اشتراط قطع الأربعة ، وذهبت الهدوية إلى أنه يشترط ذبح الأربعة ، ولا يجب استكمالها فيعفى إذا بقى من كل ثلثه ، والوجه أن يطلق الكل على الأكثر .

أكل الضب

١٣٥١ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : (أكل الضب على مائدة رسول الله ﷺ) متفق عليه^٢ .

فقه الحديث^٣

هذا الحديث بهذا اللفظ من رواية ابن عباس ، والحديث قال : (أهدت خالتي أم حفيد - بضم الحاء المهملة وبالفاء - إلى رسول الله ﷺ سمناً وأقطاً وأضباً فأكل من السمن والأقط ، وترك الضب تقذراً ، وأكل على مائدة رسول الله) وفي رواية له (فدعا بهن فأكلن على مائدته وتركهن كالمتقذرين لهن ، ولو كن حراماً ما أكلن على مائدة رسول الله ﷺ ولا أمر بأكلهن) وجاء في روايات (أنه كان معه خالد بن الوليد) وفي بعض الروايات (أنه روى ذلك عن خالد) وفي ذلك روايات أخر ، قال الحميدى : وعلى روايات ذكر خالد عول البخارى ، وجعله من مسند خالد ، والجمع بين هذه الروايات أن ابن عباس كان حاضراً هو وخالد بن الوليد ، وكانت ميمونة خالتهما جميعاً ، وكان ابن عباس استثبت في الرواية من خالد لكونه الذى باشر السؤال للنبي ﷺ عنه كما جاء في الروايات وهو الذى احتز الضب وأكله ، وقد جاء في رواية الطحاوي^٤ (أنها أهدت أضباً وقتفذاً) وذكر القنفذ فيه غريب ، والحديث فيه دلالة على حل أكله وحكى عياض عن قوم تحريمه ، وعن الحنفية كراهته ، وأنكر ذلك النووى

^١ - أخرجه البخارى رقم (٢٤٨٨) ومسلم رقم (١٩٦٨) وأبو داود رقم (٢٨٢١) والترمذى رقم (١٤٩١) والنسائى (٧: ٢٢٦) وابن ماجه رقم (٣١٣٧) وأحمد (٤٦٣: ٣) وابن حبان رقم (٥٨٨٦) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (٥٥٣٦) ومسلم رقم (١٩٤٥ و ١٩٤٦) وأبو داود رقم (٣٧٩٣ و ٣٧٩٤) والنسائى (٧: ١٩٧) والترمذى تعليقا بعد الحديث رقم (١٧٩٠) وابن ماجه رقم (٣٢٤١) وأحمد (١: ٣٤٥) وابن حبان رقم (٥٢٦٣) .

^٣ - فتح البارى (٩: ٦٦٣ بعدها) والمغنى مع الشرح (١١: ٨١) .

^٤ - شرح معانى الآثار (٤: ٢٠٢) .

وقال: لا أظنه يصح عن أحد، فإن صح فهو محجوج بالنص وبإجماع من قبله وقال الطحاوى فى معانى الآثار^١: كره قوم أكل الضب منهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، قال^٢: واحتج محمد بحديث عائشة (أن النبى ﷺ أهدى له ضب فلم يأكله ، فقام عليهم سائل، فأرادت عائشة أن تعطيه ، فقال لها رسول الله ﷺ أتعطينه ما لاتأكلين ؟) إلا أنه لا يدل على الكراهة ، لأن الصدقة حقها أن تكون مما يحبه المتصدق ، كذا قاله الطحاوى إلا أنه يحتج لذلك بما أخرجه أبو داود^٣ بإسناد حسن عن عبد الرحمن بن شبل (أن النبى ﷺ نهى عن الضب) وفى إسناده إسماعيل بن عياش ، ولكن رجاله شاميون ، وهو قوى فى الشاميين ، فقول الخطابي: ليس إسناده بذلك غير مسلم ، وكذا قول ابن حزم : فيه ضعفاء ومجهولون غير مسلم فإن رجاله ثقات ، وقول البيهقى : تفرد به إسماعيل بن عياش وليس بحجة مدفوع بما عرفت ، وأخرج أبو داود^٤ من حديث عبد الرحمن بن حسنة (أنهم طبخوا ضباباً ، فقال النبى ﷺ : إن أمة من بنى إسرائيل مسخت فى دواب الأرض ، فأخشى أن تكون هذه ، فألقوها) وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان والطحاوى وسنده على شرط الشيخين، وقد يجاب عن هذا بأنه وقع من النبى ﷺ قبل أن يعلم أن الممسوخ لا يُنسل ، وقد أخرج الطحاوى عن عبد الله بن مسعود ، قال : (سئل رسول الله ﷺ عن القردة والخنازير ، أهى مما مسخ؟ قال: إن الله لم يهلك قوماً ، أو يمسخ قوماً ، فيجعل لهم نسلًا ولا عاقبة) وأصل الحديث فى مسلم^٥ ، ويتعجب من ابن العربى حيث قال : قولهم : إن الممسوخ لا يُنسل دعوى ، فإنه أمر لا يعرف بالعقل ، وإنما طريقه النقل وليس فيه أمر يعول عليه، ولعله غفل عما فى صحيح مسلم ، وبأن كونه ممسوخاً ، لا يقتضى تحريم أكله ، فإن كونه آدمياً قد زال حكمه ، ولم يبق له أثر أصلاً ، وإنما كره ﷺ الأكل منه لما وقع عليه من سخط الله سبحانه ، كما كره الشرب من مياه ثمود ، ومسألة تحريم أكل الأدمى إذا مسخ حيواناً مأكولاً لم يتعرض لها الفقهاء ، وظاهر كلام الهدوية فى قولهم: إنه يعتبر فى الحيوان بالأم ، أن أول الممسوخات لا يحل أكلها لأن أمها آدمية ، وأما

^١ - (٤: ٢٠٠) .

^٢ - أى الطحاوى فى معانى الآثار (٤: ٢٠١) .

^٣ - رقم (٣٧٩٣) .

^٤ - أخرجه أحمد (٤: ١٩٦) والطحاوى (٤: ١٩٧) وابن حبان رقم (٥٢٦٦) وأبو يعلى رقم (٩٣١) ولم يخرج أبو داود وإنما أخرج حديث ثابت بن وديعة رقم (٣٧٩٥) والله أعلم .

^٥ - معانى الآثار (٤: ١٩٨) .

^٦ - رقم (١٩٥١) .

نسائها إذا قرض فيحل ، لأن أمهاتها حيوان من الأنعام التي جنسها تؤكل ، وفي قوله : (فأخشى) دلالة على عدم الجزم بما ذكر ، وإنما ذلك من باب التقزز والبعد عن الشبهة وأخرج مسلم^١ من حديث يزيد بن الأصم أنه قال بعض القوم عند ابن عباس : (إن النبي ﷺ قال في الضب : لا آكله ولا أنهى عنه ، ولا أحرمه ، فقال ابن عباس : بنس ما قتلتم ، ما بعث نبي الله إلا محرماً أو محلاً) وأخرج الحديث أبو بكر بن أبي شيبة^٢ شيخ مسلم بالسند الذي ساقه مسلم بلفظ (لا آكله ولا أنهى عنه ، ولا أحله ولا أحرمه) ولعل مسلماً حذف زيادة (ولا أحله) عمداً لشذوذها ، فإن في حديث ابن عمر (لا آكله ولا أحرمه)^٣ ولم يذكر (ولا أحله) ويزيد بن الأصم وإن كان ثقة ، فهو أخبر بها عن قوم كانوا عند ابن عباس وكانوا مجهولين ، ولم يقل يزيد إنهم أصحاب ابن عباس ، ويتأول لفظ (ولا أحله) بأن لا أن أحله على وجه آكله ، لا على معنى التحريم ، لقوله : (ولا أحرمه) فيحصل من هذا كراهة آكله لا تحريمه ، ويتأيد هذا بما جاء في رواية لمسلم^٤ (كلوه فإنه حلال ، ولكنه ليس من طعامي) .

تحريم قتل الضفدع

١٣٥٢ - وعن عبد الرحمن بن عثمان القرشي ﷺ (أن طبيباً سأل رسول الله ﷺ عن الضفدع بجعلها في دواء ، فنهي عن قتلها) أخرجه أحمد وصححه الحاكم وأخرجه أبو داود والنسائي^٥ .

ترجمة الراوي^٦

هو عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله التيمي القرشي ، ابن أخى طلحة بن عبيد الله الصحابي ، وقيل : إنه أدرك النبي ﷺ وليست له رؤية ، وأسلم يوم الحديبية ، وقيل : يوم الفتح ، وقتل مع عبد الله بن الزبير في يوم واحد ، روى عنه ابنه معاذ وعثمان ومحمد بن المنكدر وأبو سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب .

^١ - رقم (١٩٤٨) .

^٢ - (١٢٤ : ٥) .

^٣ - أخرجه البخاري رقم (٥٥٣٦) ومسلم رقم (١٩٤٣) والترمذي رقم (١٧٩٠) والنسائي (١٩٧ : ٧) وابن ماجه رقم (٣٢٤٢) وأحمد (٣٣ : ٢) وابن حبان رقم (٥٢٦٥) .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (٧٢٦٧) ومسلم رقم (١٩٤٤) وأحمد (١٣٧ : ٢) وابن حبان رقم (٥٢٦٤) .

^٥ - أخرجه أبو داود رقم (٥٢٦٩) والنسائي (٧ : ٢١٠) وأحمد (٣ : ٤٥٣ و ٤٩٩) والحاكم (٣ : ٥٠٤ و ٤ : ٤٥٥) والبيهقي (٩ : ٢٥٨ و ٣١٧ و ٣١٨) .

^٦ - تهذيب التهذيب (٦ : ٢٠٦) .

تخريج الحديث^١

الحديث أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي بلفظ (ذكر طبيب عند النبي ﷺ دواء وذكر الضفدع يجعل فيه، فنهى رسول الله ﷺ عن قتل الضفادع) قال البيهقي^٢ : هو أقوى ما ورد في النهي عن قتل الضفدع وأخرج^٣ من حديث أبي هريرة (النهي عن قتل الصرد والضفدع والنملة والهدد) وفي إسناده إبراهيم بن الفضل وهو متروك ، وأخرج من حديث سهل بن سعد مثله^٤ ، وفي إسناده عبد المهيمن بن عباس ابن سهل بن سعد ، وهو ضعيف ، وأخرج^٥ من حديث عبد الله بن عمرو موقوفاً (لا تقتلوا الضفادع فإن نقيقتها تسبيح ، ولا تقتلوا الخفاش ، فإنه لما خرب بيت المقدس قال : يا رب سلطني على البحر حتى أغرقهم) قال البيهقي : إسناده صحيح ، وعن أنس (لا تقتلوا الضفادع ، فإنها مرت على نار إبراهيم ، فجعلت في أفواهها الماء وكانت ترشه على النار)^٦ .

فقه الحديث^٧

والحديث فيه دلالة على تحريم أكلها ، لأنه نهى عن قتلها ، وهو يقتضي تحريم الأكل ، وهو إجماع ، لأنه لو حل أكلها لما حرم قتلها ، قال بعض الفقهاء : المناسب لتحريمها كانت جار الله سبحانه في الماء الذي كان عليه العرش قبل خلق السماء والأرض ، قال الله تعالى : ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾^٨ والله سبحانه أعلم .
والضفدع : بوزن الخنصر واحد الضفادع ، والأنثى ضفدعة ، وقد يقال بفتح الدال ، قال الخليل : ليس في الكلام فعلل إلا أربعة أحرف : درهم وهجرع للطويل ، وهيلع للأكول ، وقلمع وهو اسم ، وقال ابن الصلاح : الأشهر فيه من حيث اللغة كسر الدال ، وفتحها أشهر في السنة العامة وأشباه العامة من الخاصة وقد أنكره بعض أئمة اللغة .

^١ - التلخيص الحبير (٢ : ٢٩٦) .

^٢ - في سننه (٩ : ٣١٧ - ٣١٨) .

^٣ - المرجع السابق .

^٤ - المرجع السابق .

^٥ - البيهقي (٩ : ٣١٧) .

^٦ - لم أجده .

^٧ - شرح النووي لمسلم (١٣ : ٨٦) .

^٨ - (هود : من الآية ٧) .

١ - باب الصيد والذبائح

اقتناء الكلب

١٣٥٣ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (من اتخذ كلباً إلا كلب ماشية ، أو صيد ، أو زرع ، انتقص من أجره كل يوم قيراط) متفق عليه ^١ .
فقه الحديث ^٢

الحديث ورد بلفظ (اتخذ ، واقتنى ، وأمسك) في روايات الصحيحين ، وجاء بلفظ (أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو غنم) في حديث ابن عمر ^٣ وزيادة (أو زرع) وردت في حديث أبي هريرة ، فقيل لابن عمر ، فقال ابن عمر : إن لأبي هريرة زرعاً ، ويقال : إن ابن عمر أراد أن أبا هريرة لما كان صاحب زرع كان له عناية في حفظها لأن من كان مشغلاً بشيء احتاج إلى تعرف أحكامه ، وقد روى ذلك من حديث سفيان بن أبي زهير وعبد الله بن مغفل ، والعطف بـ (أو) للتنويع لا للتشكيك ، والحديث فيه دلالة على المنع من اتخاذ الكلاب ، وهو يحتمل الكراهة بدليل نقص الثواب على التدريج ، فلو كان حراماً لذهب الثواب مرة واحدة ، والوجه المناسب لمنع اتخاذها من دون حاجة هو ما يحصل منها من ترويع الناس ، وامتناع دخول الملائكة البيت الذي هم فيه كذا ذكره ابن عبد البر ، ولكنه يحصل أن يكون حراماً وتكون العقوبة في اتخاذها نقصان القيراط ، يعني أن الإثم الحاصل باتخاذها يوازن قدر قيراط من أجر المتخذ له ، وأما حكمة التحريم فلما في بقائها في البيت من التسبب إلى امتناع دخول الملائكة إليه ، الذين دخولهم يقرب إلى فعل الطاعة ، والبعد عن المعصية ، وبعدهم يسبب إلى القرب من المعصية ، وترك الطاعة ، ولما فيها من أذى المسلمين ولتنجيسها للأواني ، وقد يغفل صاحبها فيستعمل الإناء المتنجس ، وقد تسبب في نجاسته باتخاذ الكلاب ، وقد ذهب إلى تحريم اقتناء الكلب الشافعية إلا المستثنى ، ذكره النووي ، واختلف العلماء هل نقصان القيراط من عمل ماض ، أو من الأعمال المستقبلية ، فقال ابن التين : إن ذلك من العمل المستقبل ، وقد حكى الرويانى في البحر

^١ - أخرجه البخارى رقم (٢٣٢٢) ومسلم رقم (١٥٧٥) وأبو داود رقم (٢٨٤٤) والترمذى رقم (١٤٩٠) والنسائى (٧: ١٨٩) وأحمد (٢: ٤٢٥) وابن حبان رقم (٥٦٥٢) .

^٢ - فتح البارى (٥ : ٦) .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (٥٤٨٢) ومسلم رقم (١٥٧٤) والترمذى رقم (١٤٨٧) والنسائى (٧: ١٨٨) وأحمد (٢٧: ٢٢) وابن حبان رقم (٥٦٥٣) .

اختلافاً في ذلك ، وقد جاء في رواية (قيراطان) واختلف العلماء في الجمع بين الروايتين ، فقيل : الحكم للزائد هو الواجب ، لأن في ذلك زيادة على الناقص ، فقد حفظ ما لم يحفظ غيره ، أو أنه باعتبار كثرة الإضرار كما في المدن ينقص قيراطان ، وقلته كما في البوادي ينقص قيراط ، أو أن بعض القيراطين في المدينة المشرفة والقيراط في غيرها ، أو قيراط من عمل النهار وقيراط من عمل الليل فالمقتصر في الرواية باعتبار كل واحد من الليل والنهار ، والمسمى باعتبار مجموعهما ، واختلف في القيراط هنا ، هل هو كالقيراط المذكور في الجنازة ؟ فقيل : بالتسوية ، وقيل : الذي في الجنازة من باب الفضل ففيه التوسعة ، وهذا من باب العقوبة فهو محمول على العدل ، وهو النظر إلى جانب الموازنة ، وذكر في الحديث الثلاثة المستثناة فلا ضرر على متخذها ، ويقاس عليه حفظ الدور إذا احتيج إلى ذلك ، أشار إليه ابن عبد البر ، وانفقوا على أن المأذون في اتخاذه إنما هو غير العقور ، وأما العقور فلا يتخذ لأنه مأمور بقتله ، ويجوز تربية الجرو الصغير للمنفعة التي يؤول إليها إذا كبر ، وقد استدل بجواز الاتخاذ على طهارة المتخذ ، لأن في ملامسته مع الاحتراز عنه مشقة شديدة ، فالإذن في اتخاذه إذن في مكملات مقصودة ، كما أن البيع من لوازمه مناسب للمنع من اتخاذه ، وهو استدلال قوي ، يمكن أن يخصص عموم غسل الإناء مما وقع فيه الكلب ، وفي الحديث دليل على الحث على تكثير الأعمال الصالحة ، والتحذير من العمل بما ينقصها ، والتنبية على إنشيط الزيادة فيها ، والنقص منها لتجنب ولطف الله سبحانه بخلقه في إباحة ما يحتاج إليه في تحصيل أمر المعاش وحفظه ، وقد ورد الأمر بقتل الكلاب أخرجه مسلم^١ في صحيحه من حديث ابن عمر وابن المغفل ، قال القاضي عياض^٢ : ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما استثنى قال : وهذا مذهب مالك وأصحابه ، قال : وذهب آخرون إلى جواز اتخاذهما جميعاً ، ونسخ الأمر بقتلها والنهي عن اقتنائها إلا الأسود البهيم ، قال : ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث بقتل الكلاب إلا ما استثنى قال : وهذا مذهب مالك وأصحابه وذهب آخرون إلى جواز اقتنائها جميعاً ونسخ قتلها إلا الأسود البهيم قال : وعندى

^١ - أما حديث ابن عمر فأخرجه مسلم رقم (١٥٧٠) والترمذي رقم (١٤٨٨) والنسائي (١٨٤: ٧) وابن ماجه رقم (٣٢٠٢) وأحمد (٢٢: ٢) وابن ماجه رقم (٣٢٠٣) وابن حبان رقم (٥٦٤٨) .

وأما حديث ابن مغفل فأخرجه أبو داود رقم (٢٨٤٥) والنسائي (١٨٥: ٧) والترمذي رقم (١٤٨٦) وابن ماجه رقم (٣٢٠٥) وأحمد (٨٥: ٤) وابن حبان رقم (٥٦٥٧) .

^٢ - شرح النووي لمسلم (١٠: ٢٣٥) .

أن النهي أولاً كان نهياً عاماً عن اقتنائها جميعاً ، وأمر بقتل جميعها ، ثم نهى عن قتل ما سوى الأسود ، ومنع الاقتناء في جميعها إلا المستثنى . انتهى .
والمأمور بقتله هو الأسود البهيم ذو النقطتين فإنه شيطان ، والمراد بالبهيم الخالص السواد ، والنقطتان معروفتان فوق عينيه ، وأخذ أحمد من التعليل في الحديث وبعض الشافعية أنه لا يحل صيده ، وقال الجمهور : يحل صيده ، لأن الحديث لم يقصد به إخراجهم عن جنس الكلاب ، ولهذا إذا ولغ في إناء وجب كما يغسل من الكلب الأبيض والله أعلم .

صيد الكلب المعلم

١٣٥٤ - وعن عدى بن حاتم رضي الله عنه قال : قال لي رسول الله ﷺ : (إذا أرسلت كلبك ، فأذكر اسم الله عليه ، فإن أمسك عليك فأدركته حياً فأذبحه ، وإن أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله ، وإن وجدت مع كلبك كلباً غيره ، وقد قتل فلا تأكل ، فإنك لا تدري أيهما قتله ، وإن رميت سهمك فأذكر اسم الله ، فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل إن شئت ، وإن وجدت غريقاً في الماء فلا تأكل) متفق عليه^١ ، وهذا لفظ مسلم .

فقه الحديث^٢

قوله : (إذا أرسلت كلبك المعلم) فيه دلالة على أنه لا يعتبر صيد الكلب إلا إذا أرسله صاحبه ، ولو استرسل بنفسه لم يحل ما اصطاده عند الجمهور ، وحكى عن الأصم إباحته ، قال : لأن المعتبر التعليم ، وحكى ابن المنذر عن عطاء والأوزاعي أنه يحل ، إن كان صاحبه أخرجه للاصطياد ، ولا بد أن يكون معلماً ، فأما غير المعلم فمجمع على أنه لا يحل صيده ، وحد التعليم أن يغري فيقصد ، ويزجر فيقعد ، ذكره أبو طالب ، وقال الشافعي : التعليم هو قبول الإرسال والإغراء ، وحتى يمثل الزجر في الابتداء لا بعد العدو ، ويترك أكل ما أمسك ، ومثل هذا ذكر الإمام يحيى أنه إنما يعتبر امتناله للزجر قبل الإرسال أما بعد إرساله على الصيد فذلك متعذر ، وقوله : (فأذكر اسم الله عليه) دليل على وجوب التسمية ، وقد أجمع المسلمون على التسمية عند الإرسال وعند الذبح والنحر ، واختلفوا في أن ذلك واجب أو سنة ؟ فذهب الهادوية

^١ أخرجه البخاري رقم (٥٤٨٤) ومسلم رقم (١٩٢٩) وأبو داود رقم (٢٨٤٩) والترمذي رقم (١٤٦٩) والنسائي (١٧٩ : ٧) وابن ماجه رقم (٣٢١٣) وأحمد (٤ : ٢٥٧) وابن حبان رقم (٥٨٨٠) .

^٢ فتح الباري (٩ : ٥٩٩) البحر الزخار (٤ : ٢٩٣) وبعدها () والمغنى مع الشرح (١١ : ٣) وبعدها () .

والناصر وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنها واجبة على الذكور لها ، لا تحل ذبيحته ولا صيده إذا تركها عمداً ، قالوا : لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾^١ ولما تقدم من الحديث ، وعفى عن الناسى لقوله ﷺ : (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان)^٢ ولما سيأتى من حديث ابن عباس فى آخر الباب ، ولأنه كالأخرس وذهب من قال بسنيتها وهم ابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة ورواية عن مالك وأحمد قالوا : لقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ ﴾^٣ فأباح التذكية من غير اشتراط التسمية ولا وجوبها ، ولقوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ ﴾^٤ وهم لا يسمون ، ولحديث عائشة الآتى (أنهم قالوا : يا رسول الله ، إن قوما حديث عهد بالجاهلية ، يأتوننا بلحمان ، لا ندرى أذكروا اسم الله عليه أم لم يذكروا ؟ أفنأكل منها ؟ فقال رسول الله ﷺ : سموا وكلوا)^٥ وأجابوا عن حجة الأولين أن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا ﴾ أن الآية المراد به ما ذبح على الأصنام كما قال تعالى : ﴿ وَمَا ذَبَحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾^٦ ﴿ وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾^٧ لأن الله تعالى قال : ﴿ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾^٨ وقد أجمع المسلمون على أن من أكل متروك التسمية عليه فليس بفاسق ، فوجب حملها على ما ذكر جمعاً بينها وبين الآيات السابقة ، وحديث عائشة ، إلا أنه يقال : إن حديث عائشة لا يدل على المقصود ، لأنه إنما حل حملاً على السلامة للذابحين بأنهم قد سموا لكونهم مسلمين ، وذهب الظاهرية إلى أنه يحرم ما تركت عليه التسمية ولو نسياناً ، وهو مروى عن ابن سيرين وأبى ثور ، قالوا : لظاهر الآية الكريمة وحديث عدى ﷺ ولم يفصل ، وقد عرفت الجواب عنه ، وذهب أحمد على ما هو الصحيح من مذهبه أن التسمية شرط فى صيد الجوارح .

وقوله : (فإن أدركته حياً فاذبحه) فيه دلالة على أنه يجب عليه التذكية إذا وجد فيه الحياة ، ولا يحل إلا بالذكاة ، وهو مجمع عليه ، وقد نقل عن الحسن البصرى والنخعى ، ولعله باطل ، قال فى البحر : إجماعاً ، وأما إذا أدركه ولم يبق فيه حياة

^١ - (الأنعام: من الآية ١٢١) .

^٢ - أخرجه الحاكم (٢: ١٩٨) وابن ماجة رقم (٢٠٤٥) وابن حبان رقم (٧٢٢٠) .

^٣ - (المائدة: من الآية ٣) .

^٤ - (المائدة: من الآية ٥) .

^٥ - سيأتى برقم (١٣٥٧) .

^٦ - (المائدة: من الآية ٣) .

^٧ - (المائدة: من الآية ٣) .

^٨ - (الأنعام: من الآية ١٢١) .

مستقرة بأن كان قد قطع حلقومه ومريه ، أو خرق أمعائه وأخرج حشوه من غير ذكاة ، قال النووي : بالإجماع قالت الشافعية : ويستحب إمرار على حلقه ، واختار الإمام المهدي لمذهب الهاديوية إلى أنه إذا بقي فيه رمل وجب تذكيته ، والرمق إمكان التذكية لو حضرته آلة ، وقوله : (وإن أدركته وقد قتل ، ولم يأكل منه) فيه دلالة على أنه إذا أكل منه حرم أكله ، وقد جاء في هذه الرواية معللاً بقوله ﷺ : (فإني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه) وهذا ناظر إلى قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾^١ ولم يكن ممسكاً على صاحبه ، وقد أخرج أحمد^٢ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما (إذا أرسلت الكلب فأكل الصيد فلا تأكل ، فإنما أمسك على نفسه ، وإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل ، فإنما أمسك على صاحبه) وأخرجه البزار من وجه آخر عن ابن عباس وابن أبي شيبه من حديث ابن رافع نحوه بمعناه ، وقد ذهب إلى هذا ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وسعيد بن جبيرة والحسن والشعبي والنخعي وقتادة وعكرمة وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر ودาวود وذهب على وابن عمر وسلمان وسعد بن أبي وقاص ومالك وهو قول للشافعي إلى أنه يحل ، قالوا : لقوله في حديث أبي ثعلبة الخشني ، قال : (يا رسول الله إن لي كلاباً مكلبة ، فأفتني في صيدها ، قال : كل مما أمسك عليك ، قال : وإن أكل ؟ قال : وإن أكل منه) أخرجه أبو داود بإسناد حسن^٣ وفي حديث سلمان (كله وإن لم تدرك منه إلا نصفه)^٤ ، قال الإمام المهدي في البحر^٥ : ويحمل خبر عدى بأن ذلك في كلب قد اعتاد الأكل ، فخرج عن التعليم ثم حديث أبي ثعلبة أرجح لكثرة القائل به . انتهى .

وأجاب بعضهم بأن حديث عدى محمول على كراهة التنزيه ، وحديث أبي ثعلبة لبيان أصل الحل ، قال بعضهم : ومناسبة ذلك أن عدياً كان موسراً فاختر الأولى ، بخلاف أبي ثعلبة فإنه كان من الأعراب المعسرين ، وبعضهم : بأنه يحمل على الذي مات من شدة العدو أو من الصدمة ، وأكل منه الكلب ، ولا يخفى بُعد هذا ، وأجاب أهل القول الأول بأن الحديثين تعارضا لكن حديث عدى مرجح ، لأنه مخرج في الصحيحين ، ودلالته صريحة مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم ، وهو خوف الإمساك

^١ - (المائدة: من الآية ٤) .

^٢ - أحمد (١ : ٢٣١) .

^٣ - أخرجه أبو داود رقم (٢٨٥٧) والنسائي (٧ : ١٩١) .

^٤ - عزاه ابن بهران في جواهر الأخبار بهامش البحر الزخار (٤ : ٢٩٥) للشفا ، وأخرج البيهقي روايات أخرى

في سننه (٩ : ٢٣٧) ولم يذكر رواية سلمان والله أعلم ، .

^٥ - البحر الزخار (٤ : ٢٩٥) .

على نفسه ، مؤيدة بظاهر قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾^١ ومقتضاها أن الذى أمسكه من غير إرسال يحرم فكذلك ما أكل منه لأنه فى حكم ما استرسل بنفسه ، ويتقوى أيضا بالشواهد كحديث ابن عباس^٢ ، وأما جواب الإمام المهدى وما ذكر بعده فلا يخفى ركنه .

وقوله : (وإن وجدت .. إلخ) فيه دلالة على أنه لا يحل ما احتمل أن المؤثر فى قتله غير المرسل لوجود الشك فى ذلك فتغلب جانب الحظر ، ولهذه القاعدة اختلفوا فى أكل الصيد إذا غاب مصرعه^٣ ، فقول لمالك أنه إذا وجد به أثر^٤ من الكلب أنه يؤكل ما لم يبت ، فإذا بات كره ، وقال بالكراهة الثورى ، وقال عبد الوهاب من المالكية : إنه لا يؤكل إذا كان من أثر الكلب ، وإن كان من السهم ففيه خلاف وقال ابن الماجشون : يؤكل منهما جميعاً إذا وجد منفوذ المقاتل ، وقال مالك فى المدونة : لا يؤكل فيهما جميعاً إذا بات ، وإن وجد منفوذ المقاتل ، وقال الشافعى : القياس ألا يأكله إذا غاب عند مصرعه ، وقال أبو حنيفة : إذا توارى والكلب فى طلبه فوجده المرسل مقتولاً جاز أكله ، ما لم يترك الكلب الطلب وتخريج أبى طالب ورواه فى البحر عن أصحاب أبى حنيفة أنه لا يحل إلا إن شاهد الإصابة ، ولحقه فوراً فيجدها فى مقتل ، ولا يجوزها من غيره ، ولا أنه مات بغيرها . انتهى .

وحد الفور أن لا يتراخى عن اللقوق مقدار التذكية ، وذلك بناء على أن اللقوق من تمام الاصطياد . وقد اختلفت الأحاديث فروى مسلم والنسائى وأبو داود والترمذى عن أبى ثعلبة الخشنى عن النبى ﷺ فى الذى يدرك صيده بعد ثلاث ، قال : (كل ما لم ينتن) وروى مسلم^٥ عن أبى ثعلبة أيضاً عن النبى ﷺ قال : (إذا رميت بسهمك ، وغاب عنك مصرعه ، فكل ما لم يبت) وفى حديث عدى فى رواية (إذا وجدت سهمك فيه ، ولم تجد فيه أثر سيع ، وعلمت أن سهمك قتله فكل) قوله : (وإن وجدته غريقاً فلا تأكل) ظاهر هذا أنه لا يؤكل وإن كان السهم قد أنفذ مقاتله ، وقد ذهب إلى هذا أبو حنيفة ، قال : إن وقع فى ماء منفوذ المقاتل ، ويؤكل إن تردى ، وقال عطاء : لا يؤكل أصلاً إذا أصيب المقاتل ووقع فى ماء إن تردى من موضع

^١ - (المائدة: من الآية ٤) .

^٢ - أخرجه أحمد (١: ٢٣١) .

^٣ - الهداية فى تخريج أحاديث البداية (٦: ٢٦٦) .

^٤ - مسلم رقم (١٩٣١) والنسائى (٧: ١٩٣) وأبو داود رقم (٢٨٦١) والترمذى رقم (١٧٨٧) .

^٥ - رقم (١٩٣١) .

لإمكان أن يكون زهوق نفسه من قبل التردى أو الماء قبل زهوقها من قبل إنفاذ المقاتل، واعلم أنه وقع الإجماع على حل ما قتله الكلب إلا الأسود ففيه ما تقدم من الخلاف، واختلف العلماء فيما عداه من السباع كالفهد والنمر وغيرهما وكذلك الطيور، فذهب مالك كما رواه عنه ابن شعبان أنه يحل بجميع الحيوانات إذا قبلت التعليم وعلمت حتى السنور، وذهب إليه أصحاب مالك، وبه قال فقهاء الأمصار، وهو مروي عن ابن عباس وقال جماعة ومنهم مجاهد: لا يحل ما صاده غير الكلب إلا بشرط إدراك ذكاته وبعضهم خص البازي بحل ما قتله، وقوله تعالى: ﴿مُكَلِّبِينَ﴾^١ يحتمل أن يكون مشتقاً من الكلب يسكون اللام، اسم العين فيكون حجة لمن خص الكلب بالحل، ويحتمل أن يكون مشتقاً من الكلب بفتح العين، وهو مصدر بمعنى التكليل، وهو التضرية، ويقوى هذا عموم قوله: ﴿مِنْ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾^٢ فإن الجوارح المراد به الكواشب على أهلها، وهو عام وعلى جعل مكليين مشتقاً من الكلب بالسكون يقاس عليه سائر الكواشب من السباع والطيور مما يقبل التعليم، ودليل من خص البازي ما أخرجه الترمذي^٣ من حديث عدي بن حاتم قال: (سألت رسول الله ﷺ عن صيد البازي، فقال: ما أمسك عليك فكل). .

صيد المعراض

١٣٥٥ - وعن عدي بن حاتم قال: (سألت رسول الله ﷺ عن صيد المعراض فقال: إِذَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فُكِّلْ، وَإِذَا أَصَبْتَ بِعَرَضِهِ فَقَتْلُ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ، فَلَا تَأْكُلْ) رواه البخاري^٤.
 فقه الحديث^٥

المعراض: بكسر الميم وسكون المهملة آخره معجمة، سهم لا ريش له ولا نصل كذا قال الخليلي، وقال ابن دريد وتبعه ابن سيده: إنه سهم طويل له أربع قذذ رقاق، فإذا رمى به اعترض، وقال الخطابي: نصل عريض له ثقل ورزاة، وقيل: عود رقيق الطرفين غليظ الوسط، وقيل: خشبة ثقيلة آخرها عصا محدد رأسها وقد لا

^١ - (المائدة: من الآية ٤).

^٢ - (المائدة: من الآية ٤).

^٣ - الترمذي رقم (١٤٦٧).

^٤ - أخرجه البخاري رقم (٥٤٧٥ و ٥٤٧٦) ومسلم رقم (١٩٢٩) وأبو داود رقم (٢٨٤٧) والترمذي رقم (١٤٧١) والنسائي (١٨٠: ٧) وابن ماجه رقم (٣٢١٤) وأحمد (٢٥٨: ٤) وابن حبان رقم (٥٨٨١).

^٥ - شرح النووي لمسلم (١٣: ٧٥) وفتح الباري (٩: ٦٠٠ وبعدها) والمعنى مع الشرح (١١: ٣ وبعدها) والهداية في تخريج أحاديث البداية (٦: ٢٥٢ وبعدها) والبحر الزخار (٤: ٢٩٣ وبعدها).

يحدد ، وقال النووي : هذا هو المشهور ، وقال ابن التين : المعارض عصا فى طرفها حديدة يرمى به الصائد فما أصاب بحدّه فهو ذكى فيؤكل ، وما أصاب بعرضه فهو وقيد ، والوقيد بالقاف وآخره ذال معجمة بوزن عظيم أى موقود ، وهو ما قتل بعصا أو حجر أو مالا حد فيه ، والموقودة المضروبة بخشبة حتى تموت ، من وقده أى ضربته ، وقال ابن عمر : (المقتولة بالبندقية تلك الموقودة)^١ والحديث فيه دلالة على أنه يحل صيد المعارض إذا كان خارقاً للجلد حتى يخرق معه اللحم ، فإذا لم يكن له حد لم يحل ، وقد ذهب إلى هذا مالك والشافعى وأبو حنيفة وأحمد وهو مذهب الهدوية وذهب الأوزاعى ومكحول وغيرهما من فقهاء الشام إلى أنه يحل صيد المعارض مطلقاً ، وكذا قالوا فى صيد البندقية : إنه يحل ، وذهب إلى هذا ابن أبى ليلى وحكى عن سعيد بن المسيب ، وقال الجمهور : لا يحل صيد البندقية لأنه كالمعارض ، وقوله : (فإنه وقيد) أى كالوقيد ، فإنه من باب التشبيه البليغ وذلك لأن الوقيد المقتول بالضرب بالعصا دون حد ، وهذا قد شاركه فى العلة وهى القتل بغير حد .

حكم الصيد إذا غاب

١٣٥٦ - وعن أبى ثعلبة رضي الله عنه عن النبى ﷺ قال : (إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَغَابَ عَنْكَ فَأَذْرَكْتَهُ فَكُلْهُ مَا لَمْ يَنْتِن) أخرجه مسلم^٢ .

فقه الحديث^٣

تقدم الكلام فى الصيد إذا غاب وإذا بات ، وقد جاء فى رواية فيمن يدرك صيده بعد ثلاث (فكله ما لم ينتن) والحديث فيه دلالة على أنه يحرم أكل اللحم المنتن ، وهو محمول على أنه يضر الأكل ، أو أنه قد صار مستخبثاً ، وقد جاء النهى عن أكل المستخبث ، أو يحمل على التنزيه ، ويقاس عليه سائر اللحوم والأطعمة المنتنة والله أعلم .

^١ - علقه البخارى فى كتاب الصيد باب صيد المعارض فتح البارى (٩: ٦٠٣) ووصله البيهقى فى سننه (٩: ٢٤٩) وابن أبى شيبه (٤: ٢٤٦) .

^٢ - مسلم رقم (١٩٣١) والنسائى (٧: ١٩٣) وأبو داود رقم (٢٨٦١) والترمذى رقم (١٧٨٧) .

^٣ - شرح النووي لمسلم (١٣: ٧٨) وبعدها .

التسمية على الذبيحة

١٣٥٧ — وعن عائشة رضى الله عنها (أن قوماً قالوا للنبي ﷺ : إن قوماً يأتوننا باللحم ، لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا ؟ فقال : سموا الله عليه أنتم وكلوه) رواه البخاري^١ .

فقه الحديث^٢

قوله : (إن قوماً) قال المصنف رحمه الله تعالى : لم أفق على تعيينهم ووقع فى رواية مالك (سئل رسول الله ﷺ) قوله : (أذكر) بضم الذال على البناء للمجهول ، وجاء فى رواية (أذكروا) بالضمير بصيغة المعلوم ، وفى رواية (لا ندري أذكرون) وفى رواية أبى داود (أم لم يذكروا ؟ أفأكل منها) وتمايم الحديث فى البخارى قالت : (وكانوا حديثى عهد بالكفر) وفى رواية مالك زيادة فى فى آخره (وذلك فى أول الإسلام) والحديث فيه دلالة على أن التسمية على الذبح غير واجبة ، قال المهلب : لأن التسمية على الذبيحة لا تجب إذ لو كانت واجبة لاشتراطت على كل حال ، وقد أجمعوا على أن التسمية على الأكل ليست فرضاً ، فلما نابت عن التسمية على الذبح دل على أنها سنة ، لأن السنة لا تنوب عن الفرض ، ودل هذا على أن الأمر فى حديث عدى وأبى ثعلبة محمول على التنزيه^٣ من أجل إنهما كانا يصيدان على ما عهداه فى الجاهلية فعلمهما النبي ﷺ أمر الصيد والذبح فرضه ومندوبه لنلا يقعا فى شبهة من ذلك ويأخذنا بأكمل الأحوال فى المستقبل ، وأما الذين سألوا عن أكل اللحم المذكور فإنهم سألوا عن أمر قد وقع من غيرهم ليس لهم قدرة على الأخذ بالأكمل ، فبين لهم أصل الحل ، والأولى أن يقال : إن الحديث لا دلالة له على ذلك وإنما دلالاته على أنه لا عليكم أن تعلموا ذلك ، لأنه يحمل على الصحة جميع ما يجلب إلى أسواق المسلمين ، وكذا ما ذبحه أعراب المسلمين ، لأنهم قد عرفوا التسمية ، قال ابن عبد البر : لأن المسلم لا يظن به فى كل شيء إلا الخير ، حتى يتبين خلاف ذلك ، ويكون الجواب بقوله : (فسموا .. إلخ) من يلقي السائل بغير ما يتطلب بينها على أنه الأولى بأن يهتم به ، فكأنه قال : لا تهتموا أنتم بالسؤال عن ذلك ، بل الذى يهمكم أنتم أن تذكروا اسم الله (وتذكروا) وهذا من الأسلوب الحكيم ، وقد ذهب إلى أن هذا

^١ — أخرجه البخارى رقم (٢٠٥٧) وأطرافه .

^٢ — فتح البارى (٩ : ٦٣٥) والمعنى مع الشرح (١١ : ٤) .

^٣ — فى الفتح (على الندب) فأثبت ما فى الأصل .

الحديث منسوخ بآية الأنعام (ولا تأكلوا .. الآية) وتمسك بالزيادة التي في رواية مالك ، وأجيب عنه بأن الحديث وقع في حق أعراب المدينة ، وآية الأنعام مكية بالاتفاق ، وقد جاء في رواية ابن عيينة (اجتهدوا أيمانهم ، وكلوا)^١ أى حلفهم على أنهم سموا حين ذبحوا ، والزيادة غريبة ، لكن ابن عيينة ثقة إلا أن روايته هذه مرسلة ، ولكنها متأيدة بما أخرجه الطبراني من حديث أبى سعيد نحوه ، لكن (اجتهدوا أيمانهم أنهم ذبحوها) ورجاله ثقات ، ولعله يقال : إن ذلك على وجه النذب للاحتياط في الورع عن المشتبه ، ويدل على هذا ما أخرجه الطحاوى في المشكل (سأل ناس من الصحابة رسول الله فقالوا : أغاريب يأتوننا بلحمان وجبن وسمن ، ماندرى ما كنهه إسلامهم ، قال : انظروا ما حرم الله عليكم فأمسكوا عنه ، وما سكت عنه فقد عفى لكم «وما كان ربك نسياً» اذكروا اسم الله) ففيه دلالة على الاحتياط بالنظر في ذلك ، وإن الله سبحانه وتعالى أعلم ، وقد ذكر الغزالي في الأحياء أن من المشتبه ما يتأكد الاستحباب في التورع عنه ، وهو ما يقوى فيه دليل المخالف كمتروك التسمية عند ذبحه ، فإن الآية ظاهرة في تحريم الأكل منه على جهة العموم ، والأخبار المتواترة في الأمر بها ، ولكن لما صح قول النبي ﷺ : (المؤمن يذبح على اسم الله سمي أم لم يسم)^٢ احتمل أن يكون عاماً موجباً لصرف الآية والأخبار عن ظاهرها ، واحتمل أن يحمل على الناسي ، وهذا الاحتمال الثاني أدنى . انتهى .

لكن قوله : (لما صح من قول النبي ﷺ) غير صحيح ، فإن الحديث قال النووي : هو مجمع على ضعفه ، وقد أخرجه البيهقي^٣ من حديث أبى هريرة وقال : منكر لا يحتج به ، وقد أخرج أبو داود في المراسيل^٤ عن الصلت السدوسي (أن النبي ﷺ قال : ذبيحة المسلم حلال ، ذكر اسم الله أو لم يذكر) وهو مرسل جيد ، فقد ذكر ابن حبان الصلت في الثقات^٥ ، وأما حديث أبى هريرة ، ففيه مروان بن سالم^٦ وهو

^١ - عزاهما ابن حجر في فتح الباري (٩ : ٦٣٥) لابن عيينة ولم يذكر من خرجها .

^٢ - قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٤ : ١٣٧) : لم أره بهذا اللفظ ، ثم ذكر بعض الروايات التي لا تخلو من ضعف .

^٣ - في سننه (٩ : ٢٤٠) .

^٤ - المراسيل (١ : ٢٢٨) والبيهقي (٩ : ٢٤٠) .

^٥ - الثقات (٦ : ٤٧١) .

^٦ - ضعفاء العقيلي (٤ : ٢٠٤) .

متروك، ولكنه قد ثبت ذلك عن ابن عباس^١ واختلف في رفعه ووقفه ، ومع انضمامه إلى المرسل المذكور يقوى ، ولا يبلغ درجة الصحة .

النهى عن الخذف

١٣٥٨ - وعن عبد الله بن مغفل المزنى رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف، وقال : إنها لا تصيد صيداً ، ولا تنكأ عدواً ، ولكنها تكسر السن وتفقأ العين) متفق عليه^٢ واللفظ لمسلم .

فقه الحديث^٣

قوله : (نهى عن الخذف) هو بالخاء والذال المعجمتين وبالفاء ، وهو رمى الإنسان بحصاة أو نواة أو نحوهما يجعلها بين أصبعيه السبائتين أو السبابة والإبهام ، وقال ابن سيدة : خذف بالشيء يخذف فارسي ، وخص بعضهم به الحصى ، قال : والمخدفة التى يوضع فيها الحجر ويرمى بها الطير ويطلق على المقلاع أيضاً ، قاله فى الصحاح ، قوله : (إنها لا تصيد صيداً) قال المهلب : أباح الله الصيد على صفة معينة ، فقال : ﴿ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ ﴾^٤ وليس الرمى بالبندقية ونحوها من ذلك ، وإنما هو وقيد . انتهى .

وأطلق الشارع أن الخذف لا يصاد به ، لأنه ليس مما يجهز به ، وذلك لأنه إنما يقتل الصيد بقوة راميهِ لا بحده ، وقد اتفق العلماء إلا من شذ منهم على تحريم أكل ما قتلته البندقية والحجر ، وقوله : (ولا ينكأ) بفتح الباء والهمزة فى آخره قال النووي : هكذا هو فى الروايات ، قال القاضى عياض : فكذا رويناها قال : وفى بعض الروايات المشهورة ينكى بفتح الباء وكسر الكاف غير مهموز قال القاضى : وهو الأوجه هنا ، لأن المهموز إنما هو من نكأت القرحة ، وليس هذا موضعه إلا بتجوز ، وإنما هذا من النكاية ، يقال : نكيت العدو وأنكيتَه نكاية ونكأت بالهمزة لغة فيه ، قال : فعلى هذه اللغة تتوجه رواية شيوخنا .

^١ - أخرجه البيهقى (٩ : ٢٤٠) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (٥٤٧٩) ومسلم رقم (١٩٥٤) والنسائى (٨ : ٤٧) وابن ماجه رقم (٣٢٢٧) وأحمد (٤ : ٨٦) وابن حبان رقم (٥٩٤٩) .

^٣ - شرح النووي لمسلم (١٣ : ١٠٥) وبعدها (وفتح البارى) (٩ : ٦٠٧) .

^٤ - (المائدة : من الآية ٩٤) .

وقوله : (وتنفقاً العين) مهموز ، والحديث فيه دلالة على النهي عن الخذف لأنه لا مصلحة فيه ويخاف مفسدته ، ويلتحق به كل ما كان فيه مفسدة ، والمراد هنا أن الخذف قد يكسر سن المرمى ، ويفقأ عينه لغير غرض يعود على الرامي ويحتمل أنه قد يصيب غير المرمى من آدمى ، ولذلك كره الحسن البصرى رمى البندقة فى القرى والأمصار ، ومفهومه أنه لا يكره فى الفلاة ، فجعل مدار النهي خشية إدخال الضرر على أحد من الناس ، والظاهر من الحديث إنما هو باعتبار الصيد ، لأنه يعرضه للتلف لغير أكل ، وقد ورد النهي عن ذلك ، وأما إذا كان الرمي بالبندق وبالخذف إنما هو لتحصيل الصيد ، وكان الغالب فيه عدم قتله ، فإنه يجوز ذلك إذا أدركه الصائد وذكاه كرمى الطيور الكبار بالبندق كذا قال النووى ، وقد أخرج البيهقي^١ عن ابن عمر أنه كان يقول : (المقتولة بالبندقة تلك الموقوذة) وأخرج ابن أبى شيبه^٢ عن سالم بن عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد (أنهما كانا يكرهان البندقة إلا ما أدركت ذكاته) وكذا مالك^٣ بلغه (أن القاسم كان يكره ما قتل بالمعراض والبندقة) وأخرج ابن أبى شيبه^٤ عن مجاهد أنه قال : (لا تأكل إلا أن تذكى) وأخرج^٥ عن إبراهيم النخعي (لا تأكل ما أصابت بالبندقة إلا أن يذكى) وأخرج عبد الرزاق^٦ عن عطاء (إن رميت صيداً ببندقة فأدركت ذكاته فكله وإلا فلا تأكله) وأخرج ابن أبى شيبه^٧ عن الحسن (إذا رمى الرجل الصيد بالجلاهقة^٨ - وهى بضم الجيم وتشديد اللام وكسر الهاء بعدها قاف وهى البندقة بالفارسية والجمع جلاهي - فلا تأكل إلا أن تدرك ذكاته) .

لا تتخذوا ذا الروح غرضاً

١٣٥٩ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى ﷺ قال : (لا تَتَّخِذُوا شَيْئاً فِيهِ الرُّوحُ غَرَضاً) رواه مسلم^٩ .

^١ - علقه البخارى فى كتاب الصيد باب صيد المعراض فتح البارى (٩ : ٦٠٣) ووصله البيهقي فى سننه (٩ :

٢٤٩) وابن أبى شيبه (٤ : ٢٤٦) .

^٢ - المصنف (٤ : ٢٤٧) .

^٣ - الموطأ كتاب الصيد باب (ترك أكل ما قتل المعراض والحجر) (١ / ٤٩١) (١ ، ٢) .

^٤ - المصنف (٤ : ٢٤٧) .

^٥ - المرجع السابق .

^٦ - أخرجه عبد الرزاق (٤ : ٤٧٦) .

^٧ - المصنف (٤ : ٢٤٧) .

^٨ - فى المصنف (بالحجر الحادقة) وفى فتح البارى (الجلاهقة) .

^٩ - أخرجه مسلم رقم (١٩٥٧) والنسائى (٧ : ٢٣٨) والترمذى رقم (١٤٧٥) وابن ماجه رقم (٣١٨٧) وأحمد

(١ : ٢٨٠) وابن حبان رقم (٥٦٠٨) .

فقه الحديث^١

الحديث فيه دلالة على تحريم جعل الحيوان كالغرض الذى يجعل منصة للرمى من الرماة ، كما تجعل الجلود وغيرها غرضاً للرمى ، ويدل على أن النهى للتحريم ، قوله : (لعن الله من فعل هذا ، لما مر ﷺ وطائر قد نصب وهم يرمونه)^٢ والحكمة فى النهى أن فيه تعذيب الحيوان وإتلاف نفسه وتضييع ماليته وتقويت ذكاته إن كان مما يذكى ، ولمنفعته إن كان غير مذكى ، والمراد بقوله : (شيئاً فيه الروح) الحيوان والغرض هدف يرمى إليه ، ثم جعل اسماً لكل غاية يتحرى إدراكها .

الذبح بالحجر

١٣٦٠ - وعن كعب بن مالك ﷺ (أن امرأةً ذبحت شاةً بحجرٍ ، فسئل النبي ﷺ عن ذلك فأمرَ بِأَكْلِهَا) رواه البخاري^٣ .

فقه الحديث^٤

قوله : (إن امرأة) وجاء فى لفظ فى البخارى (جارية) وفى لفظ (أمة) فى قيد زائد فيكون مفسراً لقوله : (امرأة) فيه دلالة على أنه تصح تذكية المرأة وهذا قول الجمهور ، وقد نقل عن محمد بن عبد الحكم عن مالك كراهته وفى المدونة جوازه ، وفى نهاية المجتهد لابن رشد^٥ أنه جائز غير مكروه من المرأة والصبي لا بأس إذا أطاق الذبيحة وحفظ التسمية ، وهو قول الجمهور وقوله : (فسئل النبي ﷺ) قد بين فى لفظ البخارى أن السائل كعب بن مالك . وفى الحديث دلالة أنه يحل أكل ما ذبح بغير إذن المالك ، والخلاف فى ذلك لطاوس وعكرمة وإسحاق بن راهويه وأهل الظاهر ، وحجتهم (أمر النبي ﷺ بإهراق ما فى قدور من ذبح من المغنم قبل القسمة بذى الحليفة من تهامة ما بين حاذة وذات عرق) كما أخرجه الشيخان^٦ ، وأجيب عنه بأن النبي ﷺ إنما أمر بإراقة المرق ، وأما اللحم فباق جُمع ورَدَّ إلى المغنم ، قلنا : ولم ينقل أنهم أئلفوه وأحرقوه فيجب تأويله بما ذكرنا موافقة للقواعد الشرعية ، والحديث

^١ - شرح النووى لمسلم (١٣ : ١٠٨) وفتح البارى (٩ : ٦٤٤) والمطلى (١٠ : ٣٧٦ و ١١ : ٣١٦ وبعدها) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (٥٥١٥) ومسلم رقم (١٩٥٨) والنسائى (٧ : ٢٣٨) وأحمد (٢ : ٨٦) وأبو يعلى رقم (٥٦٥٢) .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (٥٥٠٥) وابن ماجه رقم (٣١٨٢) وأحمد (٢ : ٨٠) .

^٤ - شرح النووى لمسلم (١٣ : ١٢٦) وفتح البارى (٩ : ٦٣٢) .

^٥ - الهداية فى تخريج أحاديث البداية (٦ : ٢٤٣) .

^٦ - أخرجه البخارى رقم (٢٤٨٨) وأطرافه (ومسلم رقم (١٩٦٨) .

فيه دلالة على أن التذكية تصح بالحجر الحاد إذا فرى الأوداج ، وقد جاء فى لفظ فى هذه الرواية (أنها كسرت الحجر وذبحت) والحجر إذا كسر فيكون فيه الحد قال فى الفتح^١ : ويدل الحديث على تصديق الأجير الأمين فيما أؤتمن عليه حتى يظهر عليه دليل الخيانة ، وجواز تصرف المودع بغير إذن المالك للمصلحة كما جاء فى هذه القصة ، أنها رأت بالشاة الموت فذبحتها ، وقال ابن القاسم : إذا ذبح الراعى شاة بغير إذن المالك وخاف عليها من الموت لا يضمن على ظاهر هذا الحديث ، وتعقب بأن الجارية كانت أمة لصاحب الغنم ، فلا يتصور تضمينها ، وعلى تقدير أن يكون غير ملكه ، فلم ينقل فى الحديث أنه أراد تضمينها ، وكذا لو أنزى على الإناث فعلاً بغير إذن أهلها فهلكت ، قال ابن القاسم : لا يضمن لأنه من صلاح المال والله أعلم .

ما أنهر الدم

١٣٦١ - وعن رافع بن خديج رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : (مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ ، أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبْشَةِ) متفق عليه^٢ .

فقه الحديث^٣

قوله : (ما أنهر الدم) بالراء المهملة أى أساله وصبه بكثرة يشبه مجرى الماء فى النهر ، وهذا هو المشهور فى الروايات ، وذكره أبو ذر الخشنى وقال : النهر بمعنى الدفع وهو غريب ، قال العلماء : فى هذا دلالة صريحة بأنه يشترط فى الذكاة ما يقطع ويجرى الدم ، ولا يكفى رضاها وذبحها بما لا يجرى ، قال بعض العلماء : والحكمة فى اشتراط الذبح وإنهار الدم تمييز حلال الشحم واللحم من حرامهما ، وتنبه على أن تحريم الميتة لبقاء دمها ، وقوله : (وذكر اسم الله عليه) لفظ (عليه) فى رواية أبى داود ، وأما فى الصحيحين فمحذوفة والمعنى على ذكرها ، وقوله : (فكل ليس السن والظفر) منصوباً على الاستثناء لإخراجهما من عموم ما يحل به الذبح ، فدل على أنه يحل الذبح بكل محدد ، فدخل فى ذلك السيف والسكين والحجر والخشب والزجاج

^١ - فتح البارى (٩ : ٦٣٣) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (٢٤٨٨) ومسلم رقم (١٩٦٨) وأبو داود رقم (٢٨٢١) والترمذى رقم (١٤٩١) والنسائى (٧ : ٢٢٦) وابن ماجه رقم (٣١٣٧) وأحمد (٣ : ٤٦٣) وابن حبان رقم (٥٨٨٦) .

^٣ - شرح النووي لمسلم (١٣ : ١٢٤) وفتح البارى (٩ : ٦٢٨) وبعدها (والهداية فى تخريج أحاديث البداية (٦ : ٢٣٣) وبعدها (والمغنى مع الشرح (١١ : ٤٣) .

والقصب والخزف والنحاس وسائر الأشياء المحددة ، والظفر يدخل فيه ظفر آدمى وغيره من كل الحيوانات وسواء المتصل والمنفصل والطاهر والنجس ، والسن يدخل فيه سن آدمى وغيره ، والطاهر والنجس والمتصل والمنفصل .

قوله : (أما السن فعظم) فيه بيان العلة المانعة للتذكية بالسن بأنها كونها عظماً ، وكأنه ﷺ قد قرر أولاً أن العظم لا يحل به الذبح ، قال ابن الصلاح فى مشكل الوسيط: ولم أر من ذكر للمنع من الذبح بالعظم معنى معقولاً ، وعلة النووى بأن الذبح بالعظم تتجسس للعظم ، فيكون كالاستجمار بالعظم ، وقد ثبت أنه طعام الجن^١ ، وهذا معنى مناسب ، وقد ذهب إلى مادل عليه الحديث الشافعى وأصحابه ، وقال به النخعى والحسن بن صالح والليث وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود وفقهاء الحديث والجمهور ، وقال أبو حنيفة وصاحبه : لا يجوز بالسن والعظم المتصلين ، ويجوز بالمنفصلين ، وعن مالك روايات أشهرها جوازه بالعظم دون السن كيف كانا ، والثانية : كمذهب الجمهور والثالثة : كأبى حنيفة ، والرابعة : حكاها عنه ابن دى بن حاتم (أمر الدم بما شئت) والجواب : أنه مخصص بهذا الحديث ، وعن ابن جريج جواز الذكاة بعظم الحمار دون القرد .

وقوله : (وأما الظفر فمدى الحبشة) مدى جمع مدية ، أى وهم كفار ، وقد نهيتم عن التشبه بهم ، وقد يعترض على هذا التعليل بأن الحبشة تذبح بالسكين أيضاً ، فيلزم المنع من ذلك للتشبه ، وأجيب بأن الذبح بالسكين هو الأصل ، وهو غير مختص بالحبشة ، ولحق بها ما أشبهها ، وهذا مختص بهم فمنع منه، وعلل ابن الصلاح بأن ذلك إنما هو لما يحصل به من التعذيب للحيوان ، ولا يحصل به إلا الخنق الذى هو ليس هو على صورة الذبح ، وقد قالوا عن الحبشة : ترمى مذابح الشاة بالظفر حتى ترهق نفسها خنقاً ، وقد ذكر فى المعرفة للبيهقى من رواية حرملة عن الشافعى أنه حمل الظفر فى هذا الحديث على النوع الذى يدخل فى الطيب ، وهو من بلاد الحبشة ، وهو لا يفرى فيكون فى معنى الخنق .

النهى عن صبر البهائم

١٣٦٢ - وعن جابر بن عبد الله ﷺ قال : (نهى رسول الله ﷺ أن يقتل شيء من الدواب صبراً) رواه مسلم^٢ .

^١ - أخرجه مسلم رقم (٤٥٠) وأبو داود رقم (٨٥) والترمذى رقم (١٨) وابن حبان رقم (١٤٣٢) .

^٢ - رقم (١٩٥٩) .

فقه الحديث^١

الحديث فيه دلالة على تحريم إمساك الحيوان حياً ، ثم يرمى حتى يموت ويسمى ذلك صبراً ، وكذلك كل من قتل في غير معركة ولا حرب ولا خطأ فإنه مقتول صبراً ، والصبر الحبس .

الإحسان فى الذبح

١٣٦٣ - وعن شداد بن أوس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (إِنْ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ ، وَلْيُحِدِّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ ، وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ) رواه مسلم^٢ .
ترجمة الراوي^٣

هو أبو يعلى شداد بن أوس بن ثابت النجارى الأنصارى ، وهو ابن أخى حسان بن ثابت ، يقال : إنه شهد بدرأ ولا يصح ، ونزل بيت المقدس ، وعادته فى أهل الشام ، روى عن أبيه يعلى ومحمود بن الربيع وضمرة بن حبيب ، مات بالشام سنة ثمان وخمسين ، وهو ابن خمس وسبعين ، وقيل : مات سنة إحدى وأربعين ، وقيل : سنة أربع وستين ، قال عبادة بن الصامت وأبو الدرداء : كان شداد ممن أوتى العلم والحلم .

فقه الحديث^٤

قوله : (كتب الإحسان) أى أوجب ، والإحسان هو فعل الحسن الذى هو ضد القبيح، فيتناول الحسن شرعاً والحسن عرفاً، والقِتْلَةُ : بكسر القاف مصدر للنوع ، وهى الحالة والهيئة التى يكون عليها القتل ، وهو عام فى ذبح الحيوان من البهائم المأكولة والقتل قصاصاً وحداً ونحو ذلك ، قوله : (فأحسنوا الذبحة) بكسر الذال وبالهاء مصدر نوعى ، ووقع فى كثير من نسخ مسلم (فأحسنوا الذبح) بفتح الذال وبغير هاء مصدر توكيدى ، وقوله : (وليحد) هو بضم الياء يقال : أحَدَ السكين وحددها واستحدها، والشفرة بفتح الشين المعجمة السكين العظيمة ، وماعظم من الحديد وحُدِّدَ ، وقوله : (وليرخ ذبيحته) بضم الياء هو فى معنى ما قبله ، فإن الإراحة تكون بإحدا السكين وتعجيل إمرارها وغير ذلك ويستحب ألا يحد السكين بحضرة الذبيحة ، وأن لا يذبح واحدة بحضرة الأخرى .

^١ - شرح النووى لمسلم (١٣ : ١٠٧) وبعدها .

^٢ - أخرجه مسلم رقم (١٩٥٥) وأبو داود رقم (٢٨١٥) والترمذى رقم (١٤٠٩) والنسائى (٧ : ٢٢٧) وأحمد (٤ : ١٢٣) وابن حبان رقم (٥٨٨٣) .

^٣ - الإصابة (٣ : ٣١٩) .

^٤ - شرح النووى لمسلم (١٣ : ١٠٦) وبعدها (وفتح البارى (٩ : ٦٤٤) والمعنى مع الشرح (١١ : ٤٦) .

نكاة الجنين

١٣٦٤ - وعن أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ) رواه أحمد وصححه ابن حبان^١ .

تخريج الحديث^٢

الحديث أخرجه أحمد في مسنده عن أبي عبيدة الحداد عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي الوداك عن أبي سعيد ، وأخرجه الترمذى من طريق مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد ، وروى أبو داود مثله ، ورواه الدارقطنى بلفظ (إذا سميت على الذبيحة ، فإن نكاته نكاة أمه) وقد ضعفه عبد الحق ، وقال : لا يحتج بأسانيده كلها ، وخالفه الغزالي في الإحياء ، فقال : هو حديث صحيح وتبع في ذلك إمامه ، فإنه قال فى الأساليب : هو حديث صحيح لا يتطرق احتمال إلى متته ولا ضعف إلى سنده ، وفى هذا نظر ، والحق أن فيها ما تنتهض به الحجة باعتبار مجموع الطرق ، فإن مجالداً وإن كان ضعيفاً فمتابعته بما رواه أحمد متابعة قوية ، وكذا بما رواه الحاكم عن عطية عن أبي سعيد ، وعطية وإن كان لين الحديث فهو معتبر فى المتابعة ، وأما أبو الوداك فلم يصرح أحد بضعفه وقد احتج به مسلم ، وقال يحيى بن معين : ثقة ، ووثقه الذهبي فى الكاشف^٣ واسمه جبر بن نوف البكالى ، ومن هذا الوجه صححه ابن حبان وابن دقيق العيد ، وفى الباب عن جابر وأبى أمامة وأبى الدرداء وأبى هريرة قاله الترمذى ، وفيه أيضاً عن على بن أبى طالب وابن مسعود وأبى أيوب والبراء بن عازب وابن عمر وابن عباس وكعب بن مالك ، وطرقها ضعيفة ، وضعفها ينجبر بتعدد الطرق^٤ .

^١ - أخرجه أحمد (٣: ٣١) وابن حبان رقم (٥٨٨٩) والترمذى رقم (١٤٧٦) وأبو داود رقم (٢٧٢٧) وابن ماجه رقم (٣١٩٩) .

^٢ - التلخيص الحبير (٤: ١٥٦) .

^٣ - الكاشف (١: ٢٨٩) .

^٤ - أما حديث جابر فرواه أبو داود رقم (٢٨٢٨) والدارمى (٢: ٨٤) والبيهقى (٩: ٣٣٤) والدارقطنى (٤: ٢٧٣) والحاكم (٤: ١١٤) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبى وأبو يعلى رقم (١٨٠٨) والطبرانى فى الأوسط (٨: ١٠٢) .

وأما حديث أبى أمامة وأبى الدرداء فرواهما الطبرانى فى الكبير (٨: ١٠٢) .

وأما حديث أبى هريرة فرواه الدارقطنى (٤: ٢٧٤) وأخرجه الحاكم (٤: ١١٣) .

وأما حديث على فأخرجه الدارقطنى (٤: ٢٧٤) .

وأما حديث ابن مسعود فرواه الدارقطنى (٤: ٢٧٤) .

وأما حديث أبى أيوب فرواه الحاكم (٤: ١١٣) والطبرانى فى الكبير (٤: ١٦٢) .

وأما حديث البراء فنذكره البيهقى (٩: ٣٣٥) وأشار إلى بقية الصحابة رضوان الله عليهم .

وأما حديث ابن عمر فرواه الحاكم (٤: ١١٤) والدارقطنى (٤: ٢٧١) والطبرانى فى الأوسط (٨: ١٥٠) والصفير (١: ٣٤) وابن حبان فى الضعفاء (٢: ٢٧٥) ومالك فى كتاب الذبائح باب رقم (٤) .

وأما حديث ابن عباس فرواه الدارقطنى (٤: ٢٧٤) .

وأما حديث كعب بن مالك فرواه الطبرانى فى الكبير (١٩: ٧٨) والأوسط (٤: ١٠٢) .

فقه الحديث

والحديث فيه دلالة على أن الجنين إذا خرج ميتاً من بطن أمه بعد ذبحها حل أكله ، وكانت ذكاته حاصلة بذكاة أمه ، وقد ذهب إلى هذا الشافعي وأبو يوسف ومحمد والثوري ، وذلك لأن هذا الحديث صريح في ذلك ، فإن لفظ الحديث (قال : سأئنا رسول الله ﷺ عن البقرة أو الناقة أو الشاة ينحرها أحدنا ، فيجد في بطنها جنيناً ، أنأكله أم نلقيه ؟ فقال : كلوه إن شئتم ، فإن ذكاته ذكاة أمه) وقد جاء في بعض روايات البيهقي ذكر أمه ، وفي رواية لم يذكر أمه والمراد من هذا أنها حاصلة بسبب ذكاة أمه ، فإن الباء للسببية ، وكذلك (في) قد تستعمل للسببية ، وإن كانت للظرفية ، فالمعنى كائنة في ذكاة أمه ، والمعنى واحد ، واشترط مالك أن يكون قد أشعر ، وذلك لما ورد في حديث ابن عمر رواه أحمد بن عاصم عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً (إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه) قال الخطيب : تفرد به أحمد بن عاصم ، وهو ضعيف وهو في الموطأ^١ موقوف على ابن عمر وهو أصح ، ولفظه (إذا نحرنا الناقة فذكاة ما في بطنها ذكاتها ، إذا كان قد تم خلقه ونبت شعره ، فإذا خرج من بطن أمه حياً ذبح ، حتى يخرج الدم من جوفه) وروى من طرق عن ابن عمر وروى عن جماعة من الصحابة ، وروى معمر عن الزهري عن كعب بن مالك قال : (كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه) ويتأيد بالقياس ، فإن الذكاة إنما هي فيما له حياة ، والحياة لا تكون في الجنين إلا إذا نبت شعره وتم خلقه ، وأجيب عن اشتراط نبات الشعر بالمعارضة بما تقدم من إطلاق الأحاديث التي مرت ، وبما رواه ابن المبارك عن ابن أبي ليلى قال : قال رسول الله ﷺ : (ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر) وفيه ضعف لسوء حفظ ابن أبي ليلى ، ذكر هذا الحديث في نهاية المجتهد^٢ لابن رشد المالكي ، وأخرج البيهقي من حديث ابن عمر (أن النبي ﷺ قال في الجنين : ذكاته ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر) وروى من أوجه عن ابن عمر مرفوعاً قال البيهقي : ورفع عنه ضعيف ، والصحيح أنه موقوف ، والقياس معارض بأن الجنين جزء من أمه ، فلا معنى لاشتراط الحياة فيه ، وذهب العترة وأبو حنيفة والحسن بن زياد إلى أن الجنين إذا خرج ميتاً من المذكاة صيداً كان أو غيره فإنه يكون ميتة ، قالوا : لعموم قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ

^١ - في كتاب الذبائح باب رقم (٤) .

^٢ - الهداية في تخريج أحاديث البداية (٦ : ٢١٢) .

عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ^١ وَكَلَوْ خَرَجَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مُحَمَّدُ بْنُ حَزْمٍ ، قَالَ الْإِمَامُ الْمُهَدِي فِي الْبَحْرِ^٢ : وَالْحَدِيثُ مَتَأُولُ بَأْنِ الْمُرَادِ ذِكَاةُ الْجَنِينِ كَذِكَاةِ أُمِّهِ إِنْ خَرَجَ حَيًّا .
انتهى .

وقد يجاب عنه بَأْنِ الْحَدِيثِ رَوَى بِالرَّفْعِ عَلَى أَنْ قَوْلُهُ : ذِكَاةُ أُمِّهِ مَبْتَدَأٌ ، وَخَبْرُهُ ذِكَاةٌ .. الْحَدِيثُ ، خَبَرٌ مُقَدَّمٌ كَقَوْلِهِ : بَنَوْنَا بَنُو أَبْنَائِنَا ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى ذِكَاةُ أُمِّ الْجَنِينِ هِيَ ذِكَاةُ الْجَنِينِ ، وَهَذَا الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْحَدِيثِ ، وَحَدِيثُ (فِي ذِكَاةِ أُمِّهِ) وَرَوَايَةُ الْبَاءِ فَتَكُونُ هَذِهِ الرِّوَايَةُ مَفْسُورَةً لِلْمُرَادِ ، وَهَذَا الَّذِي فَهَمَهُ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى قَوْلِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ الْبَلِيغِ ، وَيَكُونُ فِي الْكَلَامِ قَلْبُ التَّشْبِيهِ ، وَالْمَعْنَى : ذِكَاةُ الْجَنِينِ كَذِكَاةِ أُمِّهِ ، فَيَشْتَرِطُ لَهُ ذِكَاةٌ إِذَا خَرَجَ حَيًّا ، وَإِنْ خَرَجَ مَيِّتًا كَانَ مَيِّتَةً ، فَلَا يَتِمُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ ، وَلَكِنْ هَذَا الْإِحْتِمَالُ مَرْجُوحٌ لَمَّا عُرِفَتْ مِنْ سِيَاقِ الْحَدِيثِ ، وَقَدْ رَوَى بِالنَّصْبِ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ ، وَنَصْبُهُ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ ، أَيْ مِثْلُ ذِكَاةِ أُمِّهِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ النَّصْبُ الْمَصْدَرِيُّ الْمَبْتَدَأُ ، وَخَبْرُهُ مَحْذُوفٌ أَيْ ذِكَاةُ الْجَنِينِ كَائِنَةً أَوْ حَاصِلَةً مِثْلُ ذِكَاةِ أُمِّهِ ، وَأَجِيبُ بِأَنَّهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ ، وَإِنْ صَحَّتْ فَهُوَ يَحْمِلُ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ بِتَقْدِيرِ ظَرْفٍ مَحْذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ : ذِكَاةُ الْجَنِينِ حَاصِلَةً وَقَدْ ذِكَاةُ أُمِّهِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

فَائِدَةٌ : قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ : وَلَمْ يَرَوْا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَا يَرَى الْعُلَمَاءُ أَنَّ الْجَنِينَ لَا يُؤْكَلُ إِلَّا بِاسْتِنَافِ الذِّكَاةِ فِيهِ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ .
انتهى .
قُلْتُ : وَكَذَلِكَ مَا عُرِفَتْ مِنْ مَذْهَبِ الْعَتَرَةِ وَالْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ .

التسمية عند الذبح

١٣٦٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ حِينَ يَذْبَحُ ، فَلْيُسَمِّ تَمَّ لِيَأْكُلْ) أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ^٣ وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سَنَانَ ، وَهُوَ صَدُوقٌ ضَعِيفُ الْحِفْظِ .
١٣٦٦ - وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^٤ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مُوقُوفًا عَلَيْهِ .

^١ - (المائدة: من الآية ٣) .

^٢ - البحر الزخار (٤ : ٣٠١) .

^٣ - أخرجه الدارقطني (٤ : ٢٩٦) والبيهقي (٩ : ٢٣٩) .

^٤ - المصنف (٤ : ٤٧٩) .

١٣٦٧ - وله شاهد عند أبي داود^١ في مراسيله بلفظ (ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ ، ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَمْ لَمْ يَذْكُرْ) ورجاله موثقون .

تخريج الحديث^٢

وأخرج الحديث البيهقي من طريق أخرى عن ابن عباس فيمن ذبح التسمية ، قال : (المسلم فيه اسم الله ، وإن لم يذكر التسمية) وأخرج أيضاً من طريق أخرى عن ابن عباس قال : (إذا ذبح المسلم ونسى أن يذكر اسم الله فليأكل ، فإن المسلم فيه اسم من أسماء الله تعالى) .

فقه الحديث^٣

فقوله في الحديث : (المسلم يكفيه اسمه) الضمير يعود إلى المسلم ، يفسره الحديث الأخير ، والمعنى : أن المسلم في حكم المسمى ، لما كان اسمه مشتملاً على اسم الله تعالى .

^١ - أبو داود في المراسيل (١ : ٢٧٨) حديث رقم (٣٧٨) والبيهقي (٩ : ٢٤٠) .

^٢ - نصب الرأية (٤ : ١٨٢) .

^٣ - فتح الباري (٩ : ٦٢٤) .

٢ - باب الأضاحي

الأضاحي جمع أضحية بضم الهمزة ، ويجوز كسرهما ، ويجوز حذف الهمزة ، ويفتح الضاد ، والجمع ضحايا ، ويجوز أضحاة ، والجمع أضحي وبه سمى يوم الأضحي ، وهو يذكر ويؤنث ، وكأن تسميتها اشتقت من اسم الوقت الذي تشرع فيه ، والضحو والضحوه والأضحية كعنبه ، ارتفاع النهار ، والأضحي بضم الضاد مؤنثة ويذكر ، ويصغر ضَحْيًا بلا هاء ، والضحا بفتح الضاد والمد إذا قرب انتصاف النهار ، وبالضم والقصر الشمس كذا في القاموس ، وفي الضياء والأضحي بعد الضحوه وهو مؤنث يصغر ضحي بغير هاء فانتبه .

والأضحية من شرائع الدين بلا خلاف ، واختلف العلماء في حكمها فذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء إلى أنها سنة مؤكدة ، بل قال ابن حزم : لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة ، وهي عند الشافعية سنة مؤكدة على الموسر وفي وجهه للشافعية من فروض الكفاية ، وذهب أبو حنيفة وجماعة إلى أنها واجبة على المقيم والموسر ، وعن مالك في رواية عنه مثله لكن لم يقيد بالمقيم ونقل عن الأوزاعي وربيعه والليث مثله ، وذهب أبو يوسف ومحمد وأشهب إلى مثل قول الجمهور ، وقال أحمد : يكره تركها مع القدرة ، وعنه في رواية: واجبة ، وعن محمد بن الحسن : هي سنة غير مرخص في تركها ، قال الطحاوي : وبه نأخذ ، احتج القائل بأنها سنة غير واجبة ما أخرجه مسلم والبيهقي^١ من حديث أم سلمة قالت : (قال رسول الله ﷺ : إذا دخل العشر ، فأراد أحدكم أن يضحي ، فلا يمس من شعره ، ولا من بشره شيئاً) قال الشافعي رحمه الله تعالى^٢ : إن قوله : (فأراد أحدكم) يدل على عدم الوجوب ، وبما أخرجه البيهقي^٣ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص (أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال له رسول ﷺ : أمرت بيوم الأضحي عيداً جعله الله لهذه الأمة ، فقال الرجل : فإن لم أجد إلا منيحة أبي أو شاة أبي وأهلي ، ومنيحهم أذبحها ؟ قال : لا ولكن قلم أظفارك ، وقص شاربك ، واحلق عاتك ، فذلك تمام أضحيك عند الله عز وجل)

^١ - أخرجه مسلم رقم (١٩٧٧) وأبو داود رقم (٢٧٩١) وابن ماجه رقم (٣١٤٩) والترمذي رقم (١٥٢٣) والنسائي (٧: ٢١١) وأحمد (٦: ٣٠١) والبيهقي (٩: ٢٦٦) وابن حبان رقم (٥٨٩٧) .

^٢ - سنن البيهقي (٩: ٢٦٣) .

^٣ - أخرجه البيهقي (٩: ٢٦٣) والدارقطني (٤: ٢٨٢) .

وأخرج^١ من حديث ابن عباس (أن رسول الله ﷺ قال : ثلاث هن على فرائض ، وهى لكم تطوع : النحر ، والوتر ، وركعتا الضحى) ومن طريق^٢ أخرى عن ابن عباس رفعه ، قال : (كتب على النحر ، ولم يكتب عليكم) وبزيادة من بعض روايته (وأمرت بصلاة الضحى ، ولم تؤمروا بها) وأخرج^٣ من حديث (أن رسول الله ﷺ صلى للناس يوم النحر ، فلما فرغ من خطبته وصلاته ، دعا بكبش فذبحه هو بنفسه ، وقال : بسم الله ، والله أكبر اللهم عنى ، وعن لم يضح من أمتى) وروى ذلك عن أبى سعيد الخدرى وأبى هريرة وأنس بن مالك عن النبى ﷺ بمعناه^٤ ، فقلوه : (وعن لم يضح من أمتى) ظاهره الإطلاق لمن كان يتمكن من الأضحى ، ومن كان لا يتمكن وأخرج^٥ عن أبى بكر وعمر (أنهما كانا لا يضحيان خشية أن يقتدى بهما) وكذا قال الشافعي^٦ : (بلغنا أن أبا بكر الصديق وعمر رضى الله عنهما كانا لا يضحيان كراهة أن يقتدى بهما ، فيظن من رآهما أنها واجبة) وأخرج البيهقي^٧ عن عكرمة (أن ابن عباس كان إذا حضر الأضحى أعطى مولى له درهمين ، فقال : اشتر بهما لحماً ، وأخبر الناس أنه ضحى ابن عباس) وروى (أن بلالاً ضحى بديك) وعن أبى مسعود عقبة بن عامر الأنصارى قال : (لقد هممت أن أدع الأضحى ، وإنى لمن أيسركم مخافة أن تحسب النفس أنها علينا حتم واجب)^٨ وعن ابن عمر بعد أن سأله رجل عن شيء من أمر الأضحى ، فبين له ابن عمر صفتها ، ثم قال ابن عمر : (لعلك تحسبه حتماً ، قلت : لا ، ولكنه أجر وخير وسنة ، قال : نعم)^٩ قال الشافعي^{١٠} : وأما أمر أبى بردة بإعادة الضحية ، فيحتمل أن يكون إنما

^١ - أخرجه البيهقي (٢ : ٤٦٨) وأحمد (١ : ٢٣١) والدارقطنى (٢ : ٢١) ولكن عنده (ركعتا الفجر) بدل (ركعتا الضحى) .

^٢ - أخرجه البيهقي (٩ : ٢٦٤) وأحمد (١ : ٣١٧) والدارقطنى (٤ : ٢٨٢) .

^٣ - أخرجه البيهقي (٩ : ٢٦٤) والترمذى رقم (١٥٢١) وأبو داود رقم (٢٨١٠) وأحمد (٣ : ٣٥٦) والدارقطنى (٤ : ٢٨٥) والحاكم (٤ : ٢٥٤) .

^٤ - أشار إليها البيهقي فى سننه (٩ : ٢٦٤) أما حديث أبى سعيد فأخرجه أحمد (٣ : ٨) والدارقطنى (٤ : ٢٨٤) والحاكم (٤ : ٢٥٤) وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأما حديث أبى هريرة فأخرجه الدارقطنى (٤ : ٢٧٧) .

^٥ - البيهقي (٩ : ٢٦٤) .

^٦ - المرجع السابق .

^٧ - فى سننه (٩ : ٢٦٥) .

^٨ - أخرجه البيهقي (٩ : ٢٦٥) .

^٩ - المرجع السابق .

^{١٠} - المرجع السابق .

أمره أن يعود ، لأن الضحية واجبة ، ويحتمل أن يكون أمره أن يعود إن أراد أن يضحي ، لأن الضحية قبل الوقت ليست بضحية تجزئه فيكون من عداد من ضحى ، واحتج القائل بوجوبها بقوله ﷺ فى رواية مخفف - بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح النون - بن سليم ، بضم السين - : (يا أيها الناس على أهل كل بيت فى عام أضحية وعتيرة ، هل تدرون ما العتيرة ؟ التى يسمونها الرجبية) أخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد^١ من حديث عبد الله بن عون عن أبى رملة عنه وهذا لفظ الترمذى ، وقال : حسن غريب ، لا يعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه ، قال الخطابى : أبو رملة مجهول ، وهذا الحديث ضعيف المخرج ومحافظة النبى ﷺ عليها حتى لم يتركها فى سفره ، ولما سيأتى فى حديث جندب بن سفيان ، فقله : (فليذبح) والأمر للوجوب ، وحديث أبى هريرة الآتى^٢ فقله فيه : (فلا يقرن مصلانا) دلالة على الوجوب ، لأنه لما نهى من كان ذا سعة عن قربان المصلى إذا لم يضح ، دل على أنه قد ترك واجباً ، فكانه قال : لا فائدة فى التقرب بالصلاة مع ترك هذا الواجب ، ولقوله تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾^٣ قال : الصلاة المكتوبة والنحر يوم الأضحية ، وأخرج ابن جرير^٤ عن قتادة (فصل لربك وانحر) قال : صلاة الأضحية ، والنحر نحر البدن ، وأخرج ابن أبى حاتم عن سعيد بن جبير (وانحر ، قال : وانحر البدن) وأخرج ابن جرير^٥ عن أنس قال : (كان النبى ﷺ ينحر قبل أن يصلى ، فأمر أن يصلى ثم ينحر) فالأمر بالنحر ظاهر فى الوجوب ، وأجيب بأن هذه الآثار لم يكن فيها تصريح بالوجوب مع ما عرفت من الضعف فى بعضه ، وبأنها معارضة بما تقدم الدال على عدم الوجوب ، فتكون قرينة على حمل ما فيه احتمال الوجوب على السنية المتأكدة المشابهة للواجب فى أنه لا يحسن تركها ، وأما الآية الكريمة فهو محتمل أن يكون المقصود بقوله : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾^٦ أى انحر له لا كما تفعله الجاهلية من النحر للأصنام ، والمقصود خصه بهذه القرية ، وقد ذكر فى تفسيرها أن النحر رفع اليدين عند التكبير ووضعهما على الصدر فى الصلاة فلا احتجاج حينئذ .

^١ - أخرجه الترمذى رقم (١٥١٨) والنسائى (٧ : ١٦٧) وأبو داود رقم (٢٧٨٨) وابن ماجه رقم (٣١٢٥) وأحمد

(٧٦ : ٥) .

^٢ - برقم (١٣٧٩) .

^٣ - (الكوثر : ٢) .

^٤ - فى تفسيره (٣٢٧ : ٣٠) .

^٥ - فى تفسيره (٣٢٦ : ٣٠) .

^٦ - (الكوثر : ٢) .

الأضحية بكشين

١٣٦٨ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه (أن النبي ﷺ كان يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ ، وَيُسَمِّي ، وَيَكْبُرُ ، وَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا) وفي لفظ (ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ) متفق عليه^١ ، وفي لفظ (سَمِينَيْنِ) ولأبي عوانة في صحيحه (ثَمِينَيْنِ) بالمثلثة بدل السين ، وفي لفظ لمسلم ، ويقول : (بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ) .

١٣٦٩ - وله^٢ من حديث عائشة (أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ ، يَطَأُ فِي سَوَادٍ وَيَبْرِكُ فِي سَوَادٍ ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ ، فَأَتَى بِهِ لِيُضَحِّيَ بِهِ ، فَقَالَ لَهَا : يَا عَائِشَةُ ، هَلُمِّي الْمُدْيَةَ ، ثُمَّ قَالَ : اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ ، فَفَعَلْتُ ، ثُمَّ أَخَذَهَا وَأَخَذَهُ فَأَضْجَعَهُ ، ثُمَّ قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ ، وَآلِ مُحَمَّدٍ ، وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ، ثُمَّ ضَحَّى بِهِ) .
فقه الحديث^٣

الكبش الثني من الجمل أو إذا خرجت رباعيته ، والأملح ، قال ابن الأعرابي : الأبيض الخالص ، وقال الأصمعي : هو الأبيض ويشوبه سواد ، وقال أبو حاتم : هو الذي يخالط بياضه حمرة ، وقال بعضهم : هو الأسود تعلوه حمرة وقال الكسائي : هو الذي فيه بياض وسواد ، والبياض أكثر ، وقال الخطابي : هو الأبيض الذي في خلل صوفه طبقات سود ، وقال الداودي : هو المتغير الشعر بسواد وبياض ، والأقرنين : أي لكل واحد منهما قرنان حسان ، قال العلماء : يستحب الأقرن لهذا ، وأجمع العلماء على جواز التضحية بالأجم الذي لم يخلق له قرنان ، واختلفوا في مكسورة القرن ، فجوزه الشافعي وأبو حنيفة والجمهور سواء كان يدمى أم لا ، وذهب مالك إلى أنه يكره ، إذا كان يدمى وجعله عيباً ، وذهب إلى مثله الإمام المهدى ذكره في البحر^٤ ، وفي الأزهار وغيره من كتب الهدوية أنه لا يجزيء ، إذا كان القرن الذاهب مما تحله الحياة وأجمعوا على استحباب استحسانها واختيار أكملها ، وأجمعوا على استحباب الأملح ، قال النووي : قال أصحابنا : أفضلها البيضاء ، ثم الصفراء ،

^١ - أخرجه البخاري رقم (٥٥٥٨) وأطرافه (ومسلم رقم (١٩٦٦) وأبو داود رقم (٢٧٩٤) والترمذي رقم (١٤٩٤) والنسائي (٧: ٢٣٠) وابن ماجه رقم (٣١٢٠) وأحمد (٣: ١١٥) وابن حبان رقم (٥٩٠٠) .

^٢ - أي لمسلم رقم (١٩٦٧) .

^٣ - شرح النووي على صحيح مسلم (١٣: ١٢٠) وفتح الباري (١٠: ٣) وبعدها (والمغنى مع الشرح (١١: ٩٤) والبحر الزخار (٤: ٣١٠) وبعدها (والتبهي (٢٣: ١٩١) والهداية في تخريج أحاديث البداية (٦: ١٧١) وبعدها (.

^٤ - البحر الزخار (٤: ٣١٣) .

ثم الغبراء ، وهى التى لا يصفو بياضها ، ثم البلقاء وهى التى بعضها أبيض وبعضها أسود ، ثم السوداء ، وأما قوله فى حديث عائشة : (يطأ فى سواد ويبرك فى سواد ، وينظر فى سواد) فمعناه : أن قوائمه وبطنه وما حول عينيه أسود ، وقوله : (يسمى ويكبر) فيه دلالة على شرعية التسمية ، وقد تقدم الخلاف ، هل ذلك على جهة الوجوب أو غيره ، وقوله : (ويكبر) يدل على شرعية التكبير على الأضحية ، ولقوله تعالى : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ ﴾^١ فيقول : بسم الله ، والله أكبر ، والظاهر أن هذا خاص فى الأضحية والهدى.

قوله : (ويضع رجله على صفاحهما) أى صفحة العنق وهى جانبه ، وإنما فعل هذا ليكون أثبت له وأمكن ، لئلا تضطرب الذبيحة برأسها ، فتمنعه من إكمال الذبح وتؤذيه ، وهذا أصح من الحديث الذى جاء بالنهى عن هذا .

وقوله : (ذبحهما بيده) يدل على أنه يستحب للمضحى أن يتولى الذبح بنفسه ، ولا يوكل إلا لعذر ، وحينئذ يستحب له الحضور ، والوكيل لا بد أن يكون مسلماً عند من يشترط إسلام الذابح ، وعند من لا يشترط جاز أن يستتيب كتابياً ، وكره كراهة تنزيهه ، إلا مالكا فى إحدى الروايتين فإنه لم يجوز ذلك ويجوز أن يستتيب صبياً ، أو امرأة حائضاً ، لكن يكره توكيل الصبى ، وفى كراهة توكيل الحائض وجهان عند الشافعية ، قالوا : والحائض أولى من الكتابى والأفضل لمن وكل أن يوكل مسلماً فقيهاً بباب الذبائح والضحايا ، لأنه أعرف بشروطها وسننها ، وقوله : (ثمينين) بالناء ، أى أغلا ثمناً ، والمدينة : يجوز فى الميم الثلاث الحركات ، وهى التسكين بالذال المهملة ، والشحذ : بالشين المعجمة والحاء المهملة والذال المعجمة ، وهو فى الحديث بصيغة الأمر بفتح الحاء المهملة أى حديدها ، وهو موافق للحديث السابق^٢ (إذا قتلتم فأحسنوا القتلة) .

وقوله : (فأضجعه) فيه دلالة على استحباب الاضجاع للغنم ، وأنها لا تذبح قائمة ولا باركة بل مضجعة ، لأنه أرفق بها ، وبهذا جاءت الأحاديث وأجمع المسلمون عليه ، واتفق العلماء وعمل المسلمين على أن إضجاعها يكون على جانبها الأيسر ، لأنه أسهل على الذابح فى أخذ السكين باليمين ، وإمساك رأسها باليسار ، وقوله : (اللهم تقبل من محمد) يدل على أنه يستحب الدعاء بقبول الأضحية ، قال أصحاب الشافعى : ويستحب أن يقول : اللهم منك وإليك تقبل منى ، وكذا فى البحر^٣ ، وكرهه^٤

^١ - (البقرة: من الآية ١٨٥) .

^٢ - حديث رقم (١٣٦٣) .

^٣ - البحر الزخار (٤ : ٣١٨) .

أبو حنيفة ، وكره مالك : اللهم منك وإليك وقال : هى بدعة ، وذكره الإمام المهدى فى البحر^١ أنه يقول عند توجيهها القبلة : وجهت وجهى .. إلى .. وأنا من المسلمين ، وقد أخرج ابن ماجة^٢ من حديث جابر (أنه ضحى بكبشين ، وقال : «وجهت وجهى .. وأنا أول المسلمين» الآية، اللهم منك وإليك عن محمد وأمته) وقوله : (وآل محمد) فيه دلالة على جواز التضحية من الرجل عنه وعن أهل بيته ، وإشراكهم معه فى الثواب وقد ذهب إليه الجمهور ، وكرهه الثورى وأبو حنيفة وأصحابه ، وزعم الطحاوى أن هذا الحديث منسوخ أو مخصوص، وغلطه العلماء، فإن النسخ والتخصيص لا يصح بمجرد الدعوى ، ويدل على أنه يصح أن ينوب المكلف عن غيره فى فعل الطاعات ، وإن لم يكن من الغير أمر أو وصية ، وقد تقدم بيان ذلك فى آخر كتاب الجنائز ، ويدل على أن الآل هم القرابة لعطف الأمة وقد تقدم فى خطبة الكتاب .

حكم الأضحية على الموسر

١٣٧٠- وعن أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحِّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّتًا) رواه أحمد وابن ماجة وصححه الحاكم لكن رجح الأئمة غيره وقفه^٣ .

فقه الحديث^٤

قد تقدم الكلام فى الاحتجاج به على وجوب الأضحية ، والجواب عن هذا بأن نهيهِ عن قربان المسجد للمبالغة فى أنه ترك سنة مؤكدة بقريضة ما تقدم .

وقت الذبح

١٣٧١- وعن جندب بن سفيان رضي الله عنه قال : (شَهِدْتُ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ بِالنَّاسِ نَظَرَ إِلَى غَنَمٍ قَدْ ذُبِحَتْ ، فَقَالَ : مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ شَاةً مَكَانَهَا ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ) متفق عليه^٥ .

^١- البحر الزخار (٤ : ٣١٨) .

^٢- رقم (٣١٢١) .

^٣- أخرجه ابن ماجة رقم (٣١٢٣) وأحمد (٣٢١ : ٢) والحاكم (٤٢٢ : ٢ و ٤ : ٢٥٨) والبيهقى (٩ : ٢٦٠) .

^٤- فتح البارى (٣ : ١٠) والتمهيد (٢٣ : ١٩١) والمغنى مع الشرح (١١ : ٩٤ وبعدها) والبحر الزخار (٤ : ٣١٠ وبعدها) والهداية فى تخريج أحاديث البداية (١٧١ وبعدها) .

^٥- أخرجه البخارى رقم (٥٥٠٠) ومسلم رقم (١٩٦٠) والنسائى (٧ : ٢٢٤) وابن ماجة رقم (٣١٥٢) وأحمد (٤ : ٣١٢) وابن حبان رقم (٥٩١٣) .

ترجمة الراوي^١

هو أبو عبد الله جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي العلقمي الأحمسي ، ويقال له : جندب البجلي ، وجندب العلقمي ، وجندب الأحمسي ، وجندب الجبلي ، وابن أم جندب كان بالكوفة ثم انتقل إلى البصرة ثم خرج منها ومات في فتنة ابن الزبير بعد أربع سنين ، وروى عنه سلمة بن كهيل والأسود بن قيس والحسن البصري ومحمد بن سيرين وبكر بن عبد الله المزني ، البجلي : بفتح الباء الموحدة وفتح الجيم ، والعلقمي : بفتح العين وفتح اللام وبالقاف .

فقه الحديث^٢

الحديث فيه دلالة على أن وقت ذبح الأضحية إنما يكون بعد الصلاة للعيد وأنه لا يجزئ قبل ذلك ، وظاهر هذا اللفظ أن المعتبر صلاة المضحي ، وإن كان يحتمل أن في قوله : الصلاة اللام للعهد الخارجي ، وأنه مشار به إلى قوله : (فلما قضى صلاته) فيكون المعتبر صلاة الإمام لا صلاة المضحي ، وإذا ضحى بعد صلاته مع الإمام فقد أخذ بالإجماع ، قال ابن المنذر : وأجمعوا على أنها لا تجوز قبل طلوع الفجر يوم النحر ، واختلفوا فيما بعده ، فقال الشافعي وداود وآخرون : يدخل وقتها إذا طلعت الشمس ، ومضى قدر صلاة العيد وخطبتين ، فإذا ذبح بعد هذا الوقت أجزأه سواء صلى الإمام أم لا ؛ وسواء صلى المضحي أم لا ؛ وسواء كان من أهل الأمصار أو من أهل القرى أو البوادي أو المسافرين ، وقال عطاء وأبو حنيفة : يدخل وقتها في حق أهل القرى والبوادي إذا طلع الفجر الثاني ، ولا يدخل في حق أهل الأمصار حتى يصلى الإمام ويخطب ، فإن ذبح قبل ذلك لم يجزه ، وقال مالك : لا يجوز ذبحها إلا بعد صلاة الإمام وخطبته وذبحه ، وقال أحمد : لا يجوز قبل صلاة الإمام ، ويجوز بعدها قبل ذبح الإمام ، وسواء عنده أهل الأمصار والقرى ونحوه عن الحسن والأوزاعي وإسحاق بن راهويه ، وقال الثوري : يجوز بعد صلاة الإمام قبل خطبته وفي أثنائها ، وقال ربعة : فيمن لا إمام له إن ذبح قبل طلوع الشمس لا يجزيه وبعد طلوعها يجزيه ، وذهب الهدوية إلى أنه إن كان المضحي ممن لا تلزمه الصلاة كان أول وقتها من طلوع الفجر ، وإن كان ممن تلزمه الصلاة فمن بعد أن يصلى ، وهذا الحديث لا يوافق ظاهره شيئاً من هذه الأقوال ، قال القرطبي : ظواهر الأحاديث تدل على تعليق الذبح بالصلاة لكن لما رأى الشافعي أن من لا صلاة عيد عليه مخاطب

^١ - الإصابة (٥٠٩ : ١) .

^٢ - شرح النووي لمسلم (١١٠ : ١٣) وفتح الباري (٢١ : ١٠) .

بالتضحية حمل الصلاة على وقتها ، وقال ابن دقيق العيد : هذا اللفظ ظاهره فى اعتبار فعل الصلاة وهو قوله فى رواية (من ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها أخرى) قال : لكن إن أجريناه على ظاهره اقتضى أنه لا تجزئ الأضحية فى حق من لم يصل العيد فإن ذهب إليه أحد فهو أسعد الناس بظاهر هذا الحديث ، وإلا وجب الخروج عن هذا الظاهر فى هذه الصورة ويبقى ما عداها فى محل البحث ، وقد جاء فى رواية مسلم^١ (قبل أن يصلى أو نصلى) الأولى بالياء والثانية بالنون ، وهو شك من الراوى فلفظ (أن يصلى) بالياء ، موافق للرواية ، ورواية النون تكون متمسكاً لمن يقول : المعتبر صلاة الإمام ، ويؤيده ما أخرجه الطحاوي^٢ من حديث جابر (أن رجلاً ذبح قبل أن يصلى رسول الله ﷺ فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة) وصححه ابن حبان^٣ ، ويتأيد ذلك بقوله فى حديث البراء^٤ : (إن أول ما نصنع أن نبدأ بالصلاة ، ثم نرجع فننحر) وقد جاء فى رواية الطحاوي^٥ عن مسلم عن جابر (أن النبى ﷺ صلى يوم النحر بالمدينة فتقدم رجال فنحروا ، وظنوا أن النبى ﷺ قد نحر وأمرهم أن يعيدوا) وهذا متمسك لمن يعتبر نحر الإمام ، ولكنه يلزم أنه إذا لم ينحر الإمام أن يسقط عن الناس مشروعية النحر ، والظاهر أنه لم يقل به أحد ، فقد تقدم قريباً أن أبا بكر وعمر كانا يتركان التضحية ، ولم يعلم أن أحداً أمر الناس بترك الذبح ، أو قال : فى ذلك العصر أن المذبوح ليس بتضحية ، والجمهور يتأولون الحديث على أن المراد زجرهم عن التعجيل الذى قد يؤدى إلى فعلها قبل الوقت ، ولهذا جاء فى باقى الأحاديث التقييد بالصلاة ، وأن من ضحى بعدها أجزأه ومن لا فلا ، وقال أحمد مثل قول مالك ، ولم يشترط ذبحه ونحوه عن الحسن والأوزاعى وإسحاق بن راهويه ، وقال الشافعى وداود : وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العيد وخطبتين ، وإن لم يصل الإمام ولا صلى المضحى ، وهذا الكلام فى ابتداء وقت الضحية ، وأما انتهاؤه فأقوال ، فعند الهادوية العاشر ويومان بعده ، وبه قال مالك وأحمد وعند الشافعى أن أيام الأضحية أربعة يوم النحر وثلاثة بعده ، وعند داود وجماعة من التابعين يوم النحر فقط إلا فى منى ، فيجوز فى الثلاثة الأيام وعند جماعة أنه فى آخر يوم من شهر ذى الحجة ، قال فى نهاية المجتهد^٦ : سبب اختلافهم شيئان :

^١ - رقم (١٩٦٠) .

^٢ - شرح معانى الآثار (٤ : ١٧٢) .

^٣ - وأخرجه ابن حبان رقم (٥٩٠٩) وأحمد (٣ : ٣٦٤) .

^٤ - شرح معانى الآثار (٤ : ١٧٢) .

^٥ - شرح معانى الآثار (٤ : ١٧١) .

^٦ - الهداية فى تخريج أحاديث البداية (٦ : ٢٠٠) .

أحدهما : الاختلاف فى الأيام المعلومات ما هى فى قوله تعالى : ﴿ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾^١ فقيل : يوم النحر ويومان بعده ، وهو المشهور وقيل : العشر الأول من ذى الحجة .

والسبب الثانى : معارضة دليل الخطاب فى هذه الآية بحديث جبير بن مطعم مرفوعاً أنه قال ﷺ : (كل فجاج مكة منحر ، وكل أيام التشريق ذبح)^٢ فمن قال فى الأيام المعلومات : إنها يوم النحر ويومان بعده فى هذه الآية ، رجح دليل الخطاب فيها على الحديث المذكور ، وقال : لا نحر إلا فى هذه الأيام ومن رأى الجمع بين الحديث والآية ، قال : لا معارضة بينهما ، إذ حكماً زائداً على ما فى الآية ، مع أن الآية ليس المقصود فيها تحديد أيام النحر ، والحديث المقصود منه ذلك ، قال : يجوز الذبح فى اليوم الرابع ، إذا كان من أيام التشريق باتفاق ، ولا خلاف بينهم أن الأيام المعدودات هى أيام التشريق ، وأنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر إلا ما يروى عن سعيد بن جبير ، أنه قال : يوم النحر من أيام التشريق ، وإنما اختلفوا فى الأيام المعلومات على القولين ، وأما من قال : يوم النحر فقط فبناء على أن المعلومات العشر الأول ، قالوا : وإذا كان الإجماع قد انعقد على أنه لا يجوز الذبح هنا إلا فى اليوم العاشر ، وهو محل الذبح المنصوص عليه ، فوجب أن لا يكون إلا يوم النحر فقط . انتهى .

فائدة

فى النهاية^٣ أيضاً ذهب مالك فى المشهور عنه إلى أنه لا يجوز التضحية فى ليالى أيام النحر ، وذهب غيره إلى جواز ذلك ، وسبب الاختلاف هو أن اليوم يطلق على اليوم والليلى نحو قوله : ﴿ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾^٤ ويطلق على النهار دون الليل نحو ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾^٥ فعطف الأيام على الليالى ، والعطف يقتضى المغايرة ، ولكن بقى النظر فى أيهما أظهر ، والمحتج بالمغايرة فى أنه لا يصح بالليل عمل بمفهوم اللقب ، ولم يقل به إلا الدقاق إلا أن يقال : دل الدليل على أنه يجوز فى النهار ، والأصل فى الذبح الحظر ، فيبقى الليل على الحظر ، والدليل على تجويزه فى الليل ، قلت : لا حظر فى الذبح بل قد أباح الله ذبح الحيوان فى أى وقت ، وإنما كان الحظر عقلاً قبل إباحة الله تعالى لذلك والله أعلم .

^١ - (الحج : من الآية ٢٨) .

^٢ - أخرجه أحمد (٤ : ٨٢) والبيهقى (٥ : ٢٩٥) وابن حبان رقم (٣٨٥٤) .

^٣ - الهداية فى تخريج أحاديث البداية (٦ : ٢٠١) .

^٤ - (هود : من الآية ٦٥) .

^٥ - (الحاقة : من الآية ٧) .

مالا يجوز من الضحايا

١٣٧٢ - وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : قامَ فينا رسولُ الله ﷺ فقال : (أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الضَّحَايَا : الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا ، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا ، وَالْكَبِيرَةُ الَّتِي لَا تَنْقَى) رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذى وابن حبان^١ .

تخريج الحديث^٢

الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما عن عبيد بن فيروز ، وادعى الحاكم أن مسلماً أخرجه ، وأنه مما أخذ عليه ، لأنه من رواية سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز ، وقد اختلف الناقلون عنه فيه ، ذكر هذا الحاكم في كتاب الضحايا ، وذكره في كتاب الحج من هذه الطريق وصححه ، وقال : لم يخرجاه ، قال المصنف رحمه الله : وهو مصيب هنا - يعنى قوله : ولم يخرجاه - مخطئ هناك ، فى قوله : إن مسلماً أخرجه ، وقال النووى فى شرح مسلم^٣ : لم يخرج به البخارى ومسلم فى صحيحيهما ، ولكنه صحيح ، أخرجه أصحاب السنن بأسانيد صحيحة وحسنة ، قال أحمد بن حنبل : ما أحسنه من حديث ، وقال الترمذى : صحيح حسن .

فقه الحديث^٤

والحديث دليل على أن هذه الأربعة العيوب مانعة من صحة التضحية وسكت عن غيرها من العيوب فذهب أهل الظاهر إلى أنه لا هذه الأربعة ، وذهب الجمهور إلى أنه يقاس عليها غيرها مما كان أشد منها ، أو مساوياً لها كالعمياء ومقطوعة الساق ، وأما ما كان عورها غير تام ، وكان بعض النظر باقياً فذكر الإمام المهدى فى البحر^٥ أنه يعفى عما كان الذاهب الثلث فما دون ، وكذا فى العرج ، قال : أن لا تصل إلى المنحر على الأربع ، والحديث يحتمل ذلك بقوله : (البين عورها ، والبين ضلعها) ومن المرضى : والعجف ، ما يعافه المترفون وقال الشافعى فى العرجاء : إذا تأخرت

^١ - أخرجه النسائي (٧: ٢١٥) والترمذى رقم (١٤٩٧) وأبو داود رقم (٢٨٠٢) وابن ماجه رقم (٣١٤٤) وأحمد (٢٨٤: ٢٨٤) والحاكم (١: ٤٦٧ و ٤: ٢٢٣) وابن حبان رقم (٥٩١٩) .

^٢ - التلخيص الحبير (٤: ١٣٩) .

^٣ - (١٣: ١٢٠) .

^٤ - التمهيد (٢٠: ١٦٥ وبعدها) والمعنى مع الشرح (١١: ١٠٠) والهداية فى تخريج أحاديث البداية (٦: ١٧٨) والمحلى (٧: ١٧٨ وبعدها) .

^٥ - البحر الزخار (٤: ٣١٢) .

عن الغنم لأجله ، فهو بَيِّن ، وقوله : (ضلعها) أى اعوجاجها ، وقوله : (التى لا تنقى) بضم الناء المثناة من فوق وإسكان النون وكسر القاف ، أى التى لا تنقى لها بكسر النون وإسكان القاف وهو المخ ، يقال : هذه ناقة منقية أى فيها نقى ، وهو المخ ، وفى رواية النسائي (والعجفاء) بدل (الكسراء) .

سن الأضحية

١٣٧٣ — وعن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (لا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ يَعْسَرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ) رواه مسلم^١ .
فقه الحديث^٢

المسنة : هى الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم فما فوقها ، والحديث فيه دلالة على أنه لا يجوز الجذع من غير الضأن فى حال من الأحوال ، وقد نقل القاضى عياض الإجماع عليه ، ونقل العبدري وغيره من الشافعية عن الأوزاعى أنه قال : يجزئ الجذع من الإبل والبقر والغنم ، وحكى هذا عن عطاء ، والثنى من الإبل ما قد تم له خمس ، ومن البقر والغنم والمعز ما تم له سنتان ، والجذع من الإبل ما كان له أربع سنين ، ومن غيرهما ما كان له سنة . وقد قيل فى البقر : إن المسنة ما دخلت فى السنة الرابعة ، أو التى دخلت فى الثالثة ، وظاهر الاستثناء بقوله : (إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن) أنه لا يجزئ الجذع من الضأن مع إمكان الثنى ، وقد حكى عن ابن عمر والزهرى العمل بهذا ، إلا أن قولهما : إنه لا يجزئ ، ولو مع تسر الثنى وقالوا : لا يجزئ الجذع ، والجمهور ذهبوا إلى خلافه ، وأن الحديث محمول على الاستحباب ، والقرينة ما جاء فى الأحاديث من التضحية بالجذع وهو حديث أم بلال (قالت : قال رسول الله ﷺ : ضحوا بالجذع من الضأن) أخرجه أحمد وابن جرير والبيهقى^٣ ، ورواه ابن ماجه^٤ من حديث أم بلال بنت هلال عن أبيها بلفظ

^١ — أخرجه مسلم رقم (١٩٦٣) وأبو داود رقم (٢٧٩٧) والنسائي فى الكبرى (٣: ٥٦) وابن ماجه رقم (٣١٤١) وأحمد (٣: ٣١٢) .

^٢ — شرح النووى لمسلم (١٣: ١١٧) وفتح البارى (١٠: ١٥) والمغنى مع الشرح (١١: ٩٩) والهداية فى تخريج أحاديث البداية (٦: ١٨٦) .

^٣ — أخرجه أحمد (٦: ٣٦٨) والبيهقى (٩: ٢٧١) .

^٤ — رقم (٣١٣٩) .

(يجوز الجذع من الضأن أضحية) وقد روى موقوفاً وروى ابن وهب عن عقبة بن عامر بلفظ (ضحينا مع رسول الله ﷺ بالجذع من الضأن)^١ .

ما لا يجوز من الضحايا

١٣٧٤- وعن علي عليه السلام قال : (أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن، ولا نضحى بغوزاء، ولا مقابلة، ولا مذابرة، ولا خرقاء، ولا ثرماء) أخرجه أحمد والأربعة وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم^٢ .

تخريج الحديث^٣

الحديث أصله الدارقطني^٤ ، وأخرجه البيهقي^٥ وفسر الحديث ، قال : المقابلة : ما قطع طرف أذنها ، والمذابرة : ما قطع من جانب الأذن ، والشرقاء : المشقوقة ، والخرقاء : المنقوبة الأذنين ، وأخرج^٦ عن علي عليه السلام (نهى رسول الله ﷺ أن يضحى بعضباء الأذن والقرن) قال قتادة^٧ : (وسألت سعيد بن المسيب عن العضب ؟ فقال : النصف فما زاد) إلا أنه أخرج^٨ من حديث حبة ابن عدى قال : (كنا عند علي عليه السلام فأتاه رجل ، فقال : البقرة ؟ فقال : عن سبعة ، قال : القرن ؟ قال : لا يضرك ، قال : العرجاء ؟ قال : إذا بلغت المنسك ، أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن) فهذا يدل على أن المراد بالأول إن صح نهى التنزيه فى القرن ، قال الشافعى رحمه الله تعالى : وليس فى القرن نقص ، يعنى ليس فى نقصه أو فقده نقص فى اللحم .

فقه الحديث

قوله : (أن نستشرف العين والأذن) أى نشرف عليهما ونتأملهما كى لا يقع نقص وعيب فيهما ، وقيل : إن ذلك مأخوذ من الشرف بضم الشين ، وهو حياز المال ، أى أمرنا أن ننحرهما ، وروى عن الشافعى أن معناه : أن نضحى بواسع العينين طويلاً

^١ - أخرجه النسائى (٧: ٢١٩) وابن حبان رقم (٥٨٩٨) .

^٢ - أخرجه الترمذى رقم (١٤٩٨) وأبو داود رقم (٢٨٠٤) والنسائى (٧: ٢١٦) وابن ماجه رقم (٣١٤٣) وأحمد (١: ٩٥) وابن حبان رقم (٥٩٢٠) والحاكم (١: ٤٦٨ و ٤: ٢٢٤) .

^٣ - التلخيص الحبير (٤ : ١٤٠) .

^٤ - المرجع السابق .

^٥ - سنن البيهقى الكبرى (٩ : ٢٧٥) .

^٦ - المرجع السابق .

^٧ - المرجع السابق .

^٨ - المرجع السابق .

الأذنين ، والحديث فيه دلالة على أنه لا يجزيء التضحية بما ذكر وهو ظاهر مذهب الهدوية ، وقال الإمام يحيى : إنه يكره التضحية بها وتجزيء قال الإمام المهدي^١ : وهو قوى ، إذ لا ينقص لحمها بذلك بخلاف العوراء والعرجاء ، فإن رعيهما ينقص بذلك ، فينقص اللحم ، ويتأيد هذا التأويل بما تقدم من حديث البراء ، وجاء النهى عن التضحية بالمصفرة — بضم الميم وإسكان الصاد المهملة وفتح الفاء — فى حديث عتبة عن عبد السلمى أخرجه أبو داود والحاكم^٢ ، قال فى النهاية^٣ : قيل : هى المهزولة لخلوها عن السمن ، وفى رواية (المصفورة) قيل : هى المستأصلة الإذن ، سميت بذلك لأن صماخها صفر من الإذن أى خلوا ، وإن رويت المصفرة بالتشديد فللكثير ، والحديث أخرجه أبو داود^٤ عن يزيد ذو مصر ، قال : (أتيت عتبة بن عبد السلمى فقلت : يا أبا الوليد إني خرجت ألتمس الضحايا ، فلم أجد شيئاً يعجبني غير ثرماء فكرهتها ، فما تقول ؟ قال : أفلا جنتني بها ؟ قلت : سبحان الله ، تجوز عنك ، ولا تجوز عني ، قال : نعم إنك تشك ولا أشك ، إنما نهى رسول الله ﷺ عن المصفرة ، والمستأصلة ، والبخقاء ، والمشيعه ، والكسراء ، والمصفرة التى تستأصل أذنها ، حتى يبدو صماخها ، والمستأصلة التى استؤصل قرنها من أصله ، والبخقاء التى تبخق عينها ، والمشيعه التى لا تتبع الغنم عجفاً وضعفاً ، والكسراء الكسيرة) هذا لفظ أبى داود ، وقوله : (غير ثرماء) أى غير ساقطة السن ، يقال : ثرمت الشاة إذا سقطت ثنيتها ، والبخق : بالباء الموحدة والخاء المعجمة — هو ذهاب العين التى لم يكن فيها بصر ، أو ذهاب بصر العين ، وهى باقية ، كذا فى النهاية ، والمشيعه : إن كانت بصيغه اسم الفاعل بكسر الياء فهى التى لا تزال تتبع الغنم ، عجفاء : أى لا تلحقها ، فهى أبداً تشيعها أى تمشى وراءها ، وإن فتحت الياء بصيغه اسم المفعول فلأنها تحتاج إلى من يشيعها ، أى يسوقها لتأخرها عن الغنم ، وقال فى البحر^٥ فى المشيعه : إن كان لهزال لم تجز ، وإن كان للكسل كرهت ، وفى ذاهب الأسنان وجهان ، الإمام يحيى أصحهما يجزيء ، إن لم تهزل لأجلها ، وأما مقطوع الإلية والذنب ، فجاء فى الحديث أنه يجزيء كما فى حديث أبى سعيد (اشتريت كبشاً

^١ - البحر الزخار (٤: ٣١٤) .

^٢ - أخرجه أبو داود رقم (٢٨٠٣) والحاكم (٤: ٢٥٠) .

^٣ - النهاية فى غريب الحديث (٣: ٩٦) .

^٤ - رقم (٢٨٠٣) .

^٥ - البحر الزخار (٤: ٣١٣) .

لأضحى به ، فعدى الذنب فأخذ منه الآية ، فسألت النبي ﷺ فقال : ضح به (أخرجه ابن ماجة والبيهقي^١ من حديثه ، ومداره على جابر الجعفي وشيخه محمد بن قرقطة غير معروف ، ويقال : إنه لم يسمع من أبي سعيد ، قال البيهقي^٢ : ورواه حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن عطية عن أبي سعيد (أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن شاة قطع ذنبها يضحى بها ؟ قال : ضح بها) وظاهر الحديث أن ذلك لا يضر ، واستدل به في المنتقى على أن العيب الحادث بعد تعيين الأضحى لا يضر ، فلا يتم دليلاً على إجزاء ما كان ذاهباً من قبل وذهب الهادوية والإمام يحيى إلى أن مسلوقة الآية والذنب لا تجزي^٣ ، وقال ابن رشد في نهاية المجتهد^٤ : سبب الخلاف بين العلماء أنه ورد في هذا الباب من الأحاديث الحسان حديثان متعارضان ، فذكر النسائي^٥ عن أبي بردة^٥ أنه قال : (يا رسول الله أكره النقص ، يكون في القرن والأذن ، فقال النبي ﷺ : وما كرهته فدعه ، ولا تحرمه على غيرك) وذكر^٦ عن علي^٦ قال : (أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن ، ولا نضحى بشرقاء ، ولا خرقاء ولا مدابرة ، ولا بترء ، والشرقاء المثقوبة الأذن ، والمدابرة التي قطع من جنبى أذنها من خلف) فمن رجح حديث أبي بردة ، قال : لا يتقى إلا العيوب الأربعة ، وما هو أشد منها ، ومن جمع بين الحديثين ، بأن حمل حديث أبي بردة على العيب اليسير الذي هو غير بين ، وحديث علي^٦ على الكثير الذي هو بين ، ألحق بحكم المنصوص عليها ما هو مساو لها ، ولذلك جرى أصحاب هذا المذهب إلى التحديد فيما يمنع الإجزاء مما يذهب من هذه الأعضاء ، فاعتبر بعضهم ذهاب الثلث من الأذن والذنب ، وبعضهم اعتبر الأكثر ، وكذلك الأمر في ذهاب الأسنان وأطباء الندى ، وأما القرن فإن مالكا قال : ليس ذهاب جزء منه عيباً إلا أن يكون يدمى ، فإنه عنده من باب المرض ، ولا خلاف في أن المرض البين يمنع الإجزاء ، وخرج أبو داود^٧ (أن النبي ﷺ نهى عن أعصاب الأذن والقرن) واختلفوا في الصكاء وهي التي

^١ - أخرجه ابن ماجة رقم (٣١٤٦) وأحمد (٧٨ : ٣) والبيهقي (٩ : ٢٨٩) .

^٢ - البيهقي المصدر السابق .

^٣ - الهداية في تخريج أحاديث البداية (٦ : ١٨٢) وبعدها () .

^٤ - (٢١٥ : ٧) .

^٥ - الحديث ليس لأبي بردة ولكن للبراء . سنن النسائي (٧ : ٢١٥) .

^٦ - أي النسائي (٧ : ٢١٦) وأخرجه أبو داود رقم (٢٨٠٤) والترمذي رقم (١٤٩٨) وابن ماجة رقم (٣١٤٢) وأحمد (١ : ١٢٨) .

^٧ - رقم (٢٨٠٥) وأخرجه الترمذي رقم (١٥٠٤) والنسائي (٧ : ٢١٧) وابن ماجة رقم (٣١٤٥) وأحمد (١ : ١٢٧) والحاكم (٤ : ٢٢٤) وصححه .

خلقت بغير أذنين ، فذهب مالك والشافعي إلى أنها لا تجوز ، وذهب أبو حنيفة إلى أنه إذا كان خلقه جاز كالأجم ولم يختلف الجمهور أن قطع الأذن كله أو أكثره عيب ، وكل هذا الاختلاف راجع إلى ما قدمناه ، واختلفوا في الأثر ، فقوم أجازوه لحديث جابر الجعفي عن محمد بن قرظة عن أبي سعيد الخدري^١ ، وجابر عند أكثر المحدثين لا يحتج به ، وقوم منعهوا لحديث على المتقدم . انتهى كلامه .

لا يعطى الجزار من الأضحية

١٣٧٥ - وعن علي بن أبي طالب عليه السلام قال : (أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بَدْنِهِ ، وَأَنْ أَقْسِمَ لُحُومَهَا وَجُلُودَهَا وَجِلَالِهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ ، وَلَا أُعْطِيَ فِي جِزَارَتِهَا شَيْئًا مِنْهَا) متفق عليه^٢ .

فقه الحديث^٣

الحديث فيه قصة النحر وكان ذلك يوم حجة الوداع ، وكانت البدن مائة بدنة فنحر سبعا بيده كذا في رواية أنس في الصحيحين ، ثم أخذ الحربة هو وعلى فنحرا ثلاثة وستين كما في حديث عروة بن الحارث الكندي أنه شاهد النبي يومئذ ، وقد أخذ أعلى الحربة وأمر علياً أن يأخذ أسفلها ونحرا بها البدن ثم انفرد على بنحور الباقي من المائة كما جاء في حديث جابر^٤ ، وما أخرجه أحمد وأبو داود^٥ من حديث علي (أنه نحر عليه السلام بيده ثلاثين وأمرني فنحرت سائرهما) فقد انقلب على الراوى ، فإن الذى نحر ثلاثين على ، وحديث (أنه قرب لرسول الله ﷺ خمس بدن ، فطفقن يزلفن إليه بأيتهن يبدأ^٦) لا يناقئ ما تقدم ، فإن الإبل لم تقرب دفعة واحدة ، وإنما كانت تقرب أرسالاً ، فقرب أولاً خمساً ، ثم قرب بعد ذلك غيرها ، فذبح اثنتين حتى كانت سبعا بيده ثم شاركه على كما ذكر ، وأما حديث أبي بكر الذى فى الصحيحين ثم

^١ - أخرجه ابن ماجه رقم (٣١٤٦) وأحمد (٧٨: ٣) والبيهقى (٢٨٩: ٩) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (١٧١٧) ومسلم رقم (١٣١٧) وابن ماجه رقم (٣١٥٧) وأحمد (١٢٣: ١) وابن حبان رقم (٤٠٢٢) .

^٣ - شرح النووى على صحيح مسلم (٦٥ : ٩) وفتح البارى (٣ : ٥٥٦) .

^٤ - أخرجه البخارى رقم (١٥٥٧) وأطرافه (ومسلم رقم (١٢١٦) والنسائى (٢٠٢: ٥) وأبو داود رقم (١٧٨٨) وأحمد (٣٠٥: ٣) وابن حبان رقم (٣٧٩١) .

^٥ - أخرجه أبو داود رقم (١٧٦٤) وأحمد (١: ١٥٩) .

^٦ - أخرجه أبو داود رقم (١٧٦٥) وابن خزيمة رقم (٢٧١٩) والحاكم (٤: ٢٤٦) .

انكفأ إلى كبشين أملحين فذبحهن بعد أن خطب يوم النحر ، فهو لا يخالف ماتقدم فذبح النبي الغنم ثم نحر البدن في ذلك وروى أبو بكر ما رأى وأُس ما رأى ، أو اقتصر أحد الراويين على بعض ما رآه في ذلك اليوم ، وقد أشار إلى هذا الجمع محمد بن حزم ، وهو أولى مما قال غيره ، أن أبا بكر ذكر ما كان من النبي ﷺ في المدينة ، ويؤيد ما قال ابن حزم ما ثبت في الصحيحين^١ عن عائشة (أنه ضحى ﷺ يومئذ عن أزواجه بالبقر) فهو يدل على أنه جمع بين الثلاثة الأنواع وأطلقت اسم الأضحية على الهدى ، لأن ما كان في منى فهو يسمى هدياً ، وما كان في غير منى يسمى أضحية ، وقد جاءت ألفاظ (أن ذبح عن أزواجه بقرة والبقر) وفي لفظ (دخل علينا وفي يده لحم بقر ، فقيل : ذبح رسول الله ﷺ عن أزواجه)^٢ فإذا كان لفظ (بقرة) مقدراً مفعولاً لذبح ، فهو حجة لإسحاق أن البقرة عن عشرة خلاف الشافعي وأحمد وغيرهما ، أن البقرة عن سبعة فهذا الجمع الذي ذكرنا يندفع توهم اختلاف الروايات ، وقد دل الحديث على فوائد منها :

استحباب سوق البدن ، والبدن تطلق على الإبل والبقر والغنم ، هذا قول أكثر أهل اللغة ، إلا أن استعمالها في الأحاديث ، وفي كتب الفقه في الإبل خاصة . وجواز النيابة في النحر والتصدق ، وأنه يتصدق باللحم والجلال والجلود وأنها تجل ، وأن يكون الجلال حسناً .

وأنه لا يعطى الجزار منها شيئاً ، لأن ذلك يكون في حكم البيع من الجزار لاستحقاقه الأجرة ، وهذا الذي دل عليه الحديث من تحريم البيع ، ذهب إليه الجمهور من الأئمة أهل البيت والشافعية ، وبه قال عطاء والنخعي ومالك وأحمد وإسحاق ، وحكى ابن المنذر عن ابن عمر وأحمد وإسحاق أنه لا بأس ببيع جلد الهدى والتصدق بثمنه ، قال : ورخص في بيعه أبو ثور وقال النخعي والأوزاعي : لا بأس أن يشتري به الغربال والفأس والميزان ونحوها ، وقال الحسن البصري : يجوز أن يعطى الجزار جلدها ، وهذا منابذ للسنّة ، والتجليل سنّة ، وهو مختص بالإبل ، وهو مشهور العمل عن السلف ، وممن رآه مالك والشافعي وأبو ثور وإسحاق وغيرهم ، قالوا : ويكون بعد الإشعار لئلا يتلطح بالدم ، ويستحب أن تكون قيمتها ونفاستها بحسب حال المهدى ، وكان بعض السلف يحلل بالوشى ، وبعضهم بالحبرة ، وبعضهم بالقباطى والملاحف

^١ أخرجه البخارى رقم (١٧٠٩) ومسلم رقم (١٢١١) والنسائى (٥: ١٧٨) وابن ماجه رقم (٢٩٨١) وابن حبان رقم (٣٩٢٨) .

^٢ - المراجع السابقة .

والأزر ، قال مالك : وتشق على الأسنمة ، إن كان الجلال قليل الثمن ، قال : وتركه ابن عمر استبقاءً للثياب، لأنه كان يجلل بالجلال المرتفعة من الأنماط والبرود والحبر ، قال : وكان لا يجلل حتى يغدو من منى إلى عرفات ، قال : وقد روى أنه كان يجلل من ذى الحليفة ، وكان يعقد أطراف الجلال على أذنانها ، فإذا مشى ليلة نزعها ، فإذا كان يوم عرفة جللها ، فإذا كان عند النحر نزعها لئلا يصيبها الدم ، وكان ابن عمر يكسوها الكعبة ، فلما كسيت الكعبة تصدق بها .

وحكم الأضحية حكم الهدى فيما تقدم من أنه لا يبيع لحم الأضحية ولا جلدها ولا يعطيه الجازر ، ذكره الإمام يحيى ، وحكاها فى البحر^١ عن مذهب الهدوية وأبى حنيفة ، وقال ابن رشد فى نهاية المجتهد^٢ : والعلماء متفقون فيما علمت أنه لا يجوز بيع لحمها ، واختلفوا فى جلدها وشعرها مما ينتفع به ، فقال الجمهور : لا يجوز ، وقال أبو حنيفة : يجوز بيعه بغير الدنانير والدرهم يعنى بالعروض ، وقال عطاء : يجوز بكل شيء درهم وغيرها ، وإنما فرق أبو حنيفة بين الدرهم وغيرها ، لأنه رأى أن المعاوضة فى العروض هى من باب الانتفاع لإجماعهم على أنه يجوز أن ينتفع به . انتهى .

وفى الأزهار : ويكره البيع ، وهو مخالف لما حكاها فى البحر ، والصحيح ما فى البحر ، للقياس على الهدى لتعلق القرية بذلك ، وإن كانت الأضحية سنة فذلك مثل نصيبها والله أعلم .

الاشتراك فى الهدى

١٣٧٤ — وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : (نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ الْبُدْنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ) رواه مسلم^٣ .
فقه الحديث^٤

الحديث فيه دلالة على جواز الاشتراك فى البدنة والبقرة ، وأنهما سواء عن سبعة ، وهذا فى الهدى ، وحكم الأضحية حكم الهدى ، وقد ذهب إلى هذا زيد بن على وأحمد ابن عيسى فى رواية صاحب الكافى والشافعية والحنفية ، قال النووى : سواء كانوا

^١ - البحر الزخار (٤ : ٣٢١) .

^٢ - الهداية فى تخريج أحاديث البداية (٦ : ٢٠٣) .

^٣ - أخرجه مسلم رقم (١٣١٨) وأبو داود رقم (٢٨٠٩) والترمذى رقم (٩٠٤) وابن ماجه رقم (٣١٣٢) وابن حبان رقم (٤٠٠٦) .

^٤ - شرح النووى لمسلم (٩ : ٦٤) وبعدها (٣ : ٥٣٥) .

مجتمعين أو متفرقين ، وسواء كانوا مفترضين أو متطوعين ، وسواء كانوا متقربين ، أو بعضهم متقرباً ، وبعضهم طالب لحم وروى هذا عن ابن عمر وأنس ، وبه قال أحمد بن حنبل ومالك ذهب إلى أنه لا يجوز الاشتراك فى الهدى ، وإنما يكون الاشتراك فى هدى التطوع ، وعنده هدى الإحصار غير واجب ، وروى ابن القاسم عنه أنه لا يصح الاشتراك لا فى هدى التطوع ، ولا فى الواجب ، وهذا رد للحديث ، وعند أبى حنيفة أن الاشتراك يجوز فى الهدى المتقرب به ، وإن لم يكن واجباً عند أحدهم فلا يشارك من لم يكن متفرقاً ، والهدوية اشترطوا فى الاشتراك اتفاق الغرض ، ولا يصح مع الاختلاف ، وقالوا : لأن الذبح شيء واحد فلا يتبعض بأن يكون بعضه واجباً ، وبعضه غير واجب ، وذهب الهدوية إلى أن البدنة عن عشرة والبقرة عن سبعة ، لما رواه ابن عباس ، قال : (كنا مع رسول الله فى سفر فحضر الأضحية ، واشتركنا فى البقرة سبعة ، وفى البعير عشرة) أخرجه الترمذى والنسائى^١ ، وفى أصول الأحكام والشفاء عن الحسن بن على مثل ذلك فى الأضحية مرفوعاً ، وقاسوا الهدى على الأضحية ، ويجاب عنه بأنه لا قياس مع وجود النص فى الهدى ، وقال ابن رشد^٢ : أجمعوا على أنه لا يجوز أن يشترك فى النسك أكثر من سبعة ، وإن كان قد روى من حديث رافع بن خديج (أن النبى ﷺ عدل البعير بعشر شياه) أخرجه فى الصحيحين^٣ ومن طريق ابن عباس وغيره (البدنة عن عشر)^٤ قال الطحاوى^٥ : وإجماعهم دليل على أن الآثار فى ذلك غير صحيحة . انتهى .

ويجاب عنه بأن الإجماع غير مسلم ، ولعله يجوز فيه لأنه قول الأكثر وهذا فى الإبل والبقر ، وأما فى الغنم فذهب الهدوية إلى أن الشاة تجزئ عن ثلاثة فى الأضحية ، وذلك لما تقدم من توضيح النبى صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم بالكبش عن محمد وآل محمد ، قالوا : وظاهر الحديث يقضى أنه يجزئ عن أكثر ، ولكن الإجماع قصر الإجزاء على الثلاثة ، وذهب الأكثر إلى أن الشاة لا تجزئ إلا عن واحد ، وادعى ابن رشد فى نهاية المجتهد^٦ الإجماع على ذلك ، وذهب مالك أنه

^١ - أخرجه الترمذى رقم (١٥٠١) والنسائى (٧ : ٢٢٢) وابن خزيمة رقم (٢٩٠٨) .

^٢ - الهداية فى تخريج أحاديث البداية (٦ : ١٩٢) .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (٥٥٤٣) ومسلم رقم (١٩٦٨) والنسائى (٧ : ١٩١) والترمذى رقم (١٦٠٠) وأبو داود رقم (٢٨٢١) وابن ماجه رقم (٣١٣٧) .

^٤ - أخرجه الترمذى رقم (١٥٠١) والنسائى (٧ : ٢٢٢) وابن ماجه رقم (٣١٣١) والحاكم (٤ : ٢٥٦) .

^٥ - الهداية فى تخريج أحاديث البداية (٦ : ١٩٢) .

^٦ - الهداية فى تخريج أحاديث البداية (٦ : ١٨٩) .

يجوز أن يذبح الشاة عن نفسه وعن أهل بيته لا على جهة الاشتراك ، بل إذا كان ملكه للمضحي منفرداً ، لما تقدم من حديث على ، وكذا ما أخرجه في الموطأ^١ عن أبي أيوب الأنصاري ، قال : (كنا نضحي بالشاة الواحدة ، يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ، ثم تباهى الناس بعد) وكره أبو حنيفة والثوري الاشتراك .

فائدة

السنة لمن أراد أن يضحي ، أن لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره إذا أهل هلال ذي الحجة حتى يضحي ، لما أخرجه مسلم^٢ من أربع طرق من حديث أم سلمة ، قال رسول الله ﷺ : (إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره ويشره شيئاً) قال الشافعي رحمه الله تعالى : إن قال قائل : ما دل عليه أنه إحسان لا واجب ، يعني عدم الأخذ من الشعر والظفر ، قيل له : روى مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمر وعن عائشة قالت : (أنا قتلت قلاند هدى رسول الله ﷺ بيدي ، ثم قلدها رسول الله ﷺ بيده ثم بعث بها مع أبي ولم يحرم على رسول الله ﷺ شيء أحله الله له حتى نحر الهدى) قال الشافعي رحمه الله تعالى : وفي هذا دلالة على ما وصفت ، وعلى أن المرء لا يحرم بالبعثة بهديه ، يقول : البعثة بالهدى أكبر من إرادة الضحية ، أخرج الحديث في الصحيحين من طرق ، وقد ذهب إلى هذا الشافعي والإمام يحيى وغيرهم وذهب أحمد بن حنبل وإسحاق إلى أنه يحرم ذلك نظراً إلى ظاهر النهي ومقتضاه التحريم حقيقة ، ويجب عنه بحديث عائشة ، وذهب مالك وأبو حنيفة إلى أنه لا يسن ذلك ، والحديث يرد عليهما ، كذا روى الخلاف في البحر ، قال أصحاب الشافعي : والحكمة في النهي أن يبقى كامل الأجزاء ليعتق من النار وقيل : للتشبه بالمحرم ولا يصح هذا لأنه لا يعتزل النساء ، ولا يترك الطيب واللباس وغير ذلك مما يتركه المحرم .

فائدة أخرى^٣ : أجمع العلماء على جواز الضحايا من جميع بهيمة الأنعام واختلفوا في الأفضل من ذلك ، فذهب مالك إلى أن الأفضل من الضحايا الكباش ثم البقر ثم الإبل ، وفي الهدى الإبل أفضل ثم الكباش ، وقد قيل عنه : الإبل ثم البقر ، وذهب الشافعي إلى أن الأفضل الإبل ثم البقر ثم الكباش ، وبه قال أشهب وابن شعبان ،

^١ - الموطأ كتاب الضحايا باب الشركة في الضحايا رقم الباب (٥) .

^٢ - أخرجه مسلم رقم (١٩٧٧) وأبو داود رقم (٢٧٩١) والترمذي رقم (١٥٢٣) والنسائي (٧ : ٢١١) وابن ماجه رقم (٣١٤٩) وأحمد (٦ : ٢٨٩) .

^٣ - الهداية في تخريج أحاديث البداية (٦ : ١٧٤) .

وحجة مالك أن النبي ﷺ لم يرو عنه أنه ضحى إلا بكبش ولكن في البخاري^١ عن ابن عمر ما يدل على أنه نحر الإبل ، وهو قوله : (أنه كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بالمصلى) والنحر في الإبل، ويدل على ذلك عطفه على يذبح ، وأما الهدى فالإبل لأن النبي ﷺ أهدى الإبل كما قد مر وقوله تعالى : ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴾^٢ إذا فسر ذلك بالأضحية ، وقد فدى إبراهيم بالكبش ، فيدل على أن الكبش أفضل في الأضحية ، وحجة الشافعي قوله ﷺ : (من راح في الساعة الأولى ، فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية ، فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة ، فكأنما قرب كبشاً)^٣ فحمل هذا على جميع التقرب بالحيوان ، وأما فعل النبي ﷺ فقد ضحى بالأميرين ، ولكنه يتأيد بالقياس على الهدى والإجماع على أنه لا تجوز الضحية بغير بهيمة الأنعام إلا ما حكى عن الحسن بن الصالح ، أنه قال : تجوز التضحية ببقرة الوحش عن سبعة والطبي عن واحد ، وما روى عن أسماء بنت أبي بكر قال : (ضحينا مع رسول الله ﷺ بالخليل)^٤ وعن أبي هريرة (أنه ضحى بديك)^٥ ومدة النحر اليوم العاشر ويومان بعده عند العترة ومالك وأبو حنيفة وأحمد وغيرهم ، قال في البحر : إذ روى عن علي وهو توقيف ، وذهب الشافعي وأصحابه والأوزاعي أن أيام الأضحية أربعة ، يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، وروى عن جماعة أن الأضحية يختص باليوم العاشر ، ذهب إلى هذا حميد بن عبد الرحمن ومحمد بن سيرين وداود الظاهري ، وعن سعيد بن جبير وأبي الشعثاء مثله إلا في منى فيجوز ثلاثة أيام ، ويتمسك لهذا بحديث عبد الله بن عمرو رفعه (أمرت بيوم الأضحية عيداً ، جعله الله لهذه الأمة) الحديث صححه ابن حبان^٦ ، وعن جماعة أن الذبح إلى آخر يوم من ذى الحجة ، وهي أقوال للسلف ، قال ابن رشد^٧ : سبب اختلافهم شيان :

^١ - رقم (٥٥٥٢) .

^٢ - (الصافات: ٧٨) .

^٣ - أخرجه البخاري رقم (٨٨١) ومسلم رقم (٨٥٠) والترمذي رقم (٤٩٩) وأبو داود رقم (٥٣١) والنسائي (٣: ٩٩) وابن حبان رقم (٢٧٧٥) .

^٤ - عزاه ابن حجر في التلخيص الحبير (٤: ١٢٨) للسيبلي .

^٥ - المرجع السابق ، وأخرجه عبد الرزاق (٤: ٣٨٥) عن بلال .

^٦ - رقم (٥٩١٤) وأخرجه النسائي (٧: ٢١٢) وأبو داود رقم (٢٧٨٩) وأحمد (٢: ١٦٩) والحاكم (٤: ٢٢٣) وصححه ووافقه البيهقي .

^٧ - الهداية في تخريج أحاديث البداية (٦: ٢٠٠ وبعبدها) .

أحدهما : الاختلاف فى الأيام المعلومات فى قوله : ﴿ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾^١ فقيل : يوم النحر ويومان بعده ، وهو المشهور ، وقيل : العشر الأول من ذى الحجة .

والسبب الثانى : معارضة دليل الخطاب فى هذه الآية لحديث جبير بن مطعم مرفوعاً أنه قال : (كل فجاج مكة منحر ، وكل أيام التشريق ذبح)^٢ فمن قال فى الأيام المعلومات : إنها يوم النحر ويومان بعده فى هذه الآية ، ورجح دليل الخطاب فيها على الحديث المذكور ، قال : لا نحر إلا فى هذه الأيام ، ومن رأى الجمع بين الحديث والآية ، وقال : لا معارضة بينهما إذ الحديث اقتضى حكماً زائداً على ما فى الآية ، مع أن الآية ليس المقصود منها تحديد أيام النحر والحديث المقصود منه ذلك ، قال : يجوز الذبح فى اليوم الرابع ، إذا كان باتفاق من أيام التشريق ، ولا خلاف بينهم أن الأيام المعدودات هى أيام التشريق ، وأنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر ، إلا ما روى عن سعيد بن جبير أنه قال : يوم النحر من أيام التشريق ، وإنما اختلفوا فى الأيام المعلومات على القولين المتقدمين ، وأما من قال : يوم النحر فقط فبناء على أن المعلومات هى العشر الأول ، قالوا : وإذا كان الإجماع قد انعقد على أنه لا يجوز الذبح فيها إلا فى اليوم العاشر ، وهى محل الذبح المنصوص عليها ، فواجب أن يكون الذبح إنما هو يوم النحر فقط ، وذهب مالك فى المشهور عنه إلى أنه لا يجوز الذبح فى ليالى أيام التشريق ولا النحر ، وذهب الشافعى وجماعة إلى جواز ذلك وسبب اختلافهم هو أن اليوم يطلق على اليوم والليلة مثل قوله تعالى : ﴿ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾^٣ وقد يطلق على النهار دون الليل كما فى قوله تعالى : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً ﴾^٤ فعطف الأيام على الليالى ، والعطف على المغايرة ، ولكن بقى النظر فى أيهما هو أظهر ، ولكن المحتج بالمغايرة على أنه يصح فى الليل يكون ذلك بناء على العمل بمفهوم اللقب ، ولم يقل به إلا الدقاق ، إلا أن يقال : دل الدليل على أنه يجوز بالنهار والأصل فى الذبح الحصر ، فيبقى بالليل على الحصر ، وعلى من يجوزه بالليل الدليل . انتهى مع اختصار .

^١ - (الحج : ٢٨) .

^٢ - أخرجه أحمد (٤ : ٨٢) وابن حبان رقم (٣٨٥٤) والبيهقى (٥ : ١١٥) وعزه الهيثمى فى مجمع الزوائد (٣ : ٢٥١) وقال : رواه أحمد والبخارى والطبرانى ورجاله موثقون ، وصححه الحاكم (١ : ٤٦٢) ووافقه الذهبى .

^٣ - (هود : من الآية ٦٥) .

^٤ - (الحاقة : من الآية ٧) .

فائدة أخرى

يستحب أن يكون المتولى للذبح المضحي ، والاتفاق على جواز التوكيل كما تقدم في حديث على ، واختلف العلماء إذا ذبحها غيره بغير إذنه ، فقيل : لا تجوز ، وقيل : بالفرق بين أن يكون صديقاً أو ولداً فيجوز . وإن كان أجنبياً أنها لا تجوز ، والمستحب للمضحي أن يأكل ويتصدق . واستحب كثير من العلماء أن يقسمها أثلاثاً ، ثلثاً للادخار ، وثلثاً للصدقة ، وثلثاً للأكل ، لقوله ﷺ : (كلوا وتصدقوا واخروا)^١ ولعل الظاهرية يوجبون التجزئة ، وقال عبد الوهاب المالكي : أوجب قوم الأكل وليس بواجب في المذهب ، وقال ابن المواز^٢ : له أن يفعل أحد الأمرين ، إما الأكل أو التصدق بالكل .

^١ - أخرجه البخاري رقم (٥٥٧٠) ومسلم رقم (١٩٧١) والنسائي (٢٣٥ : ٧) والترمذي رقم (١٥١١) وأبو داود رقم (٢٨١٢) وأحمد (٣ : ٢٨٨) وابن حبان رقم (٥٩٢٧) .

^٢ - هو الامام العلامة فقيه الديار المصرية أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن زياد الاسكندراني المالكي ابن المواز (ت ٢٦٩ هـ) صاحب التصانيف انتهت إليه رئاسة المذهب والمعرفة بدقيقه وجليله وله مصنف حافل في الفقه . سير أعلام النبلاء (١٣ : ٦) .

٣ - باب العقيقة

العقيقة : التى تذبح للمولود ، وأصل العق الشق والقطع ، وقيل : للذبيحة عقيقة لأنها يشق حلقها ، وقد يقال : للشعر الذى يخرج على رأس المولود من بطن أمه عقيقة لأنه يحلق ، وجعل الزمخشري الشعر أصلاً ، والشاة المذبوحة مشتقة منه ، قال امرؤ القيس :

أيا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا

البوهة : الأحمق ، يريد أنه من حمقه لم يحلق شعره الذى ولد عليه .
والأحسب : الشعر الأحمر الذى يضرب إلى البياض ، وقد جاء فى صفة شعر النبى إن انفرقت عقيقته فرق ، أى شعره يسمى عقيقة نفسها بشعر المولود ، وسميت الذبيحة عقيقة باسم سببها ، وأما عقوق الأمهات الوارد فى الحديث فهو مشتق من العق الذى هو الشق والقطع .

سنة العقيقة

١٣٧٧ - عن ابن عباس رضى الله عنهما (أن النبى ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا) رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وعبد الحق ، لكن رجح أبو حاتم إرساله^١ .

١٣٧٨ - وأخرج ابن حبان^٢ من حديث أنس نحوه .

تخريج الحديث^٣

وأخرج البيهقى والحاكم وابن حبان^٤ من حديث عائشة نحوه بزيادة (يوم السابع ، وسماهها ، وأمر أن يماط عن رأسيهما الأذى ، قال الحسن البصرى : إمطة الأذى حلق الرأس) وصححه ابن السكن بآتم من هذا ، وفيه (وكان أهل الجاهلية يجعلون قطنة فى دم العقيقة ويجعلونها على رأس المولود ، فأمرهم النبى ﷺ أن يجعلوا مكان الدم خلوقاً)^٥ ورواه أحمد والنسائي^٦ من حديث بريدة وسنده صحيح ، ورواه

^١ - أخرجه أبو داود رقم (٢٨٤١) والنسائي (١١٦ : ٧) والبيهقى (٣٠٢ : ٩) وابن الجارود رقم (٩١١) .

^٢ - رقم (٥٣٠٩) .

^٣ - التلخيص الحبير (٤ : ١٤٧) .

^٤ - أخرجه ابن حبان رقم (٥٣١١) والحاكم (٢٣٧ : ٤) والبيهقى (٢٩٩ - ٢٠٠) وأبو يعلى رقم (٤٥٢١) .

^٥ - أخرجه ابن حبان من حديث عائشة رقم (٥٣٠٨) والبيهقى (٣٠٣ : ٩) وأبو يعلى رقم (٤٥٢١) .

^٦ - أخرجه أبو داود رقم (٢٨٤٣) والحاكم (٢٦٦ : ٤) والبيهقى (٣٠٢ - ٣٠٣) .

الحاكم^١ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، والطبراني في الصغير من حديث قتادة عن أنس والبيهقي من حديث فاطمة ، ورواه الترمذي والحاكم والبيهقي من حديث على .

فقه الحديث^٢

الحديث فيه دلالة على شرعيتها في الجملة ، وقد اختلف العلماء في حكمها فذهب الجمهور إلى أنها سنة ، وذهب الظاهرية والحسن البصري إلى وجوبها وذهب أبو حنيفة إلى أنها ليست فرضاً ولا سنة ، وقيل : إنها عنده تطوع ويحتج للجمهور بفعله ﷺ مع قوله ﷺ (وقد سئل عن العقيقة ، فقال : لا أحب العقوق ، ومن ولد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل)^٣ فهذا يدل على عدم الوجوب وهو يحتمل الإباحة ولكن فعله ﷺ يدل على السنية ، وأما القائل بوجوبها فلحديث عائشة الآتي ، فالأمر حقيقة في الإيجاب ، ولكنه يجاب عنه بأن ذلك إذا لم تقم قرينة تقضي بأن يحمل على غير الوجوب ، والقرينة قوله : (فأحب أن ينسك عن ولده) وهذا الحديث حجة لأبي حنيفة ، ولكنه لا ينافي السنية فلا يتم احتجاجه ، وذهب محمد بن الحسن الشيباني إلى أنها كانت في الجاهلية فنسخت في الإسلام ، والجواب عنه ، بأن المنسوخ إنما هو التسمية للمولود كما تقدم في حديث عائشة ، وفي زيادة (يوم سابعه) يدل على أنه لا يصح قبل السابع ولا بعده ، وادعى في البحر^٤ الإجماع وفيه نظر ، وذلك لأن النووي ذكر عن أصحاب الشافعي قول : إنه يعق قبل السابع ، وكذلك عن الكبير ، وكذا ابن رشد قال : وأجاز بعضهم أن يعق عن الكبير لما روى أنس (أن النبي ﷺ عق عن نفسه بعد البعثة) أخرجه البيهقي^٥ ، وقال : منكر وفيه عبد الله بن محرز — بالحاء المهملة وراء مهملتين — وهو ضعيف جداً وأخرجه أبو الشيخ من طريق أخرى عن أنس ، قال النووي^٦ : حديث باطل وأخرجه من رواية أبي بكر المستملى عن الهيثم

^١ - أخرجه الحاكم (٤ : ٢٦٥) .

^٢ - فتح الباري (٩ : ٥٩٥) .

^٣ - أخرجه أبو داود رقم (٢٨٤٢) والنسائي (٧ : ١٦٢) وأحمد (٢ : ١٨٢) والحاكم (٤ : ٢٣٨) والبيهقي (٩ : ٣٠٠) .

^٤ - البحر الزخار (٤ : ٣٢٤) .

^٥ - البيهقي (٩ : ٣٠٠) .

^٦ - التلخيص الحبير (٤ : ١٤٧) .

ابن جميل عن عبد الله بن المثنى عن أنس ، وفي ابن المثنى مقال ، وأخرجه الطبراني في الأوسط^١ من هذه الطريق ، وإن كان العجلي والترمذي فهو من الشيوخ الذين لا يقبل ما تفردوا به ، وقد أخرجه الضياء^٢ بهذا الإسناد في الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين ، ويحتمل مع فرض صحته أن يكون ذلك من خصائصه ﷺ وقال البويطي في كتاب المقصد في عمل المولد : إنه فعل ذلك إظهاراً للشكر على اتخاذ الله تعالى إياه رحمة للعالمين وتشريفاً لأمته ، فينبغي لنا أيضاً إظهار الشكر بمولده بالاجتماع وإطعام الطعام ونحو ذلك من وجوه القربات وإظهار المسرات . انتهى .

وأما وقت هذا النسك فإن جمهور العلماء^٣ على أنه يوم سابع المولود ومالك لا يعد في الأسبوع اليوم الذي ولد فيه إن ولد نهاراً ، وكذا نقله البويطي عن الشافعي ، ونقل الرافعي وجهين ، ورجح الحسبان ، وقال عبد الملك بن الماجشون : يحتسب به ، وقال ابن القاسم في العتبية : إن عق ليلاً لم يجزه واختلف أصحاب مالك في مبدأ وقت الإجزاء ، فقيل : وقت الضحايا ، أعنى ضحى ، وقيل : بعد الفجر قياساً على قول مالك في الهدايا ، ولا شك أن من أجاز الضحايا ليلاً ، أجاز العقيقة ليلاً ، وقد قيل : يجوز في السابع الثاني والثالث ، وقد أخرج البيهقي^٤ عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ قال : (العقيقة تذبح لسبع ولأربع عشرة ولإحدى وعشرين) .

العقيقة عن الذكر والأنثى

١٣٧٩ - وعن عائشة رضي الله عنها (أن رسول الله ﷺ أمرهم أن يعق عن الغلام شاتان مكافئتان ، وعن الجارية شاة) رواه الترمذي وصححه^٥ .
١٣٨٠ - وأخرج أحمد والأربعة^٦ عن أم كرز الكعبية نحوه .

^١ - (١ : ٢٩٨) .

^٢ - عزاه ابن حجر في فتح الباري (٩ : ٥٩٥) للضياء .

^٣ - الهداية في تخريج أحاديث البداية (٦ : ٢٨٤) .

^٤ - أخرجه الطبراني في الصغير (٢ : ٢٩) .

^٥ - أخرجه الترمذي رقم (١٥١٣) وابن ماجه رقم (٣١٦٣) وأحمد (٦ : ٣١) وابن حبان رقم (٥٣١٠) .

^٦ - أخرجه الترمذي رقم (١٥١٦) وأبو داود رقم (٢٨٣٥) والنسائي (٧ : ١٦٥) وابن ماجه رقم (٣١٦٢) وأحمد

(٦ : ٣٨١) وابن حبان رقم (٥٣١٢) .

تخريج الحديث^١

حديث أم كرز أخرجه البيهقي^٢ من طرق ست وفي بعضها مقال ، وحديث عائشة من طريقين ، وأخرج^٣ عن أبي هريرة (أن النبي ﷺ قال : إن اليهود تعق عن الغلام شاة ، ولا تعق عن الجارية ، ففحقوا عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة) وأخرجه أبو داود والنسائي^٤ من حديث عمرو بن شعيب وأخرجه أحمد^٥ من حديث أسماء بنت أبي بكر .

فقه الحديث^٦

قوله : (مكافئتان) قال النووي : هو بكسر الفاء وبعدها همزة هكذا صوابه عند أهل اللغة ، والمحدثون يقولون : قال أحمد وأبو داود : معناه : متساويتان أو متقاربتان ، قال الخطابي : والمراد التكافؤ في السن ، فلا تكون إحداهما والأخرى غير مسنة ، بل تكون مما يجزيء في الأضحية ، وقيل : معناه : أنهما متساويتان ، وقيل : معناه : أن يذبح إحداهما مقابلة للأخرى ، والحديث في دلالة على العقيقة عن الذكر وعن الأنثى ، وقد ذهب إلى هذا الشافعي وأبو ثور وأحمد وداود والإمام يحيى ، ومذهب الهادوية ومالك إلى أن يجزيء عن الذكر والأنثى شاة لما تقدم من حديث ابن عباس ، وأجيب عنه بأن حديث ابن عباس فعل وهذا قول ، وهو أقوى ، وقد روى أيضاً من طرق كثيرة ، فهو أرجح مع أن أبا الشيخ أخرج حديث ابن عباس من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ (كبشين كبشين) ومن حديث عمرو بن شعيب مثله ، مع أنه قد يقال : إن في ذلك في اقتصار النبي ﷺ دلالة على أنه يجوز أن يفعل مثل ذلك للذكر وأن التثنية ليست بمتعينة وإن كانت هي المستحبة ، والفرد جائز غير مستحب ويحتمل أنه إنما فعل ذلك لكونه المتيسر ، ولم يتيسر الإثبات مع مناسبة العلة لهذا الحكم ، فإنه إذا كانت العقيقة مشروعة لما فيها من التقرب لاستبقاء المولود فأشبهت الدية التي دية المرأة على النصف من دية الرجل ، وفي إطلاق لفظ شاتان دلالة على أنه لا يشترط فيها ما يشترط في الأضحية ، وفيه وجهان للشافعية :

١- فتح الباري (٩ : ٥٩٤) .

٢- في سننه (٩ : ٣٠٠) .

٣- البيهقي (٩ : ٣٠١) .

٤- أخرجه أبو داود رقم (٢٨٤٢) والنسائي (٧ : ١٦٣) .

٥- أحمد (٦ : ٤٥٦) .

٦- (١٣ : ١١٦ وبعدها) وفتح الباري (٩ : ٥٩٢ وبعدها) والمعنى مع الشرح (١١ : ١٢٠) والهداية في

تخريج أحاديث البداية (٦ : ٢٨٢) والبحر الزخار (٤ : ٣٢٣) .

أصبحهما يشترط وهو بالقياس ، وفي ذكر شاتان على أنه يتعين الغنم للعقيقة ، وبه ترجم أبو الشيخ الأصبهاني ونقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر وقال البندنجي من الشافعية : لا نص للشافعي في ذلك وعندى أنه لا يجزئ غيرها ، واختلف قول مالك في الإجزاء ، وأما الأفضل عنده فالكبش مثل الأضحية ، والجمهور على إجزاء الإبل والبقر أيضاً وفيه حديث عند الطبراني^١ وأبى الشيخ عن أنس رفعه (يعق عنه من الإبل والبقر والغنم) ونص أحمد على اشتراط كاملة ، وذكر الرافعي بحثاً أنه يجوز اشتراك سبعة في الإبل والبقر كما في الأضحية والله أعلم .

المولود مرتهن بعقيقته

١٣٨١ - وعن سمرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (كُلَّ غُلَامٍ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ ، تَذْبُحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ ، وَيُحْلَقُ ، وَيُسَمَّى) رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي^٢ .

تخريج الحديث^٣

الحديث ذكره البخاري مجملًا ، ولم يسق لفظه ، وكأنه اكتفى عن إيراده بشهرته ، وهو من رواية الحسن عن سمرة ، وأخرج نحوه البزار وأبو الشيخ في كتاب العقيقة عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، والحديث ينقوى برواية التابعين الجليلين عن الصحابين إلا أنه لم تقع في حديث أبي هريرة لفظ (ويسمى) .

فقه الحديث^٤

قال الخطابي : اختلف الناس في هذا ، فذهب أحمد بن حنبل إلى أنه يريد : إذا مات وهو طفل ولم يعق عنه ، أنه لا يشفع لأبويه ، وقيل : المعنى أن العقيقة لازمة لا بد منها ، فشبه لزومها للمولود بلزوم الرهن للمرهون في يد المرتهن وهذا يقوى قول الظاهرية بالوجوب ، وقيل : المراد أنه مرهون بأذى شعره ولذلك جاء (فأميظوا عنه الأذى) ويقوى قول أحمد ما أخرجه البيهقي^٥ عن عطاء الخراساني ، وأخرجه ابن

^١ - عزاه ابن حجر في فتح الباري (٩ : ٥٩٣) لهما .

^٢ - أخرجه أبو داود رقم (٢٨٣٨) والنسائي (٧ : ١٦٦) والترمذي رقم (١٥٢٢) وابن ماجه رقم (٣١٦٥) وأحمد (٥ : ٧) .

^٣ - فتح الباري (٩ : ٥٩٣) .

^٤ - المرجع السابق والهداية في تخريج أحاديث البداية (٦ : ٢٧٣) وبعدها (والمعنى مع الشرح (١١ : ١٢١) وبعدها (والبحر الزخار (٤ : ٣٢٢) وبعدها ..

^٥ - في سننه (٩ : ٢٩٩) وجوابه (ما مرتهن بعقيقته ؟ قال : يحرم شفاعته ولده) .

حزم^١ عن بريدة الأسلمي قال : (إن الناس يعرضون يوم القيامة على العقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس) وهذا لو ثبت لكان دليلاً لمن قال بالوجوب ، قال ابن حزم : ومثله عن فاطمة بنت الحسين ، وقوله : (يذبح عنه يوم سابعه) فيه دلالة على أن العقيقة موقّنة باليوم السابع ، وأنها تقوت بعده ، وهذا قول مالك ، وقال أيضاً : إن من مات قبل السابع سقطت عنه العقيقة ، وفي رواية ابن وهب عن مالك : أنه إن فات السابع الأول فالثاني ، قال ابن وهب : ولا بأس أن يعق عنه في السابع الثالث ونقل الترمذى عن أهل العلم أنهم يستحبون أن تذبح العقيقة يوم السابع ، فإن لم يتهياً فيوم الرابع عشر ، فإن لم يتهياً عَق عنه يوم أحد وعشرين ، قال المصنف رحمه الله تعالى^٢ : ولم أر هذا صريحاً إلا عن أبى عبد الله البوشنجي^٣ ، ونقله صالح بن أحمد عن أبيه ، وقد تقدم حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه ، ولكن في رواية إسماعيل بن مسلم ، قال الطبرانى : تفرد به وهو ضعيف ، وعند الحنابلة في اعتبار الأسابيع بعد ذلك روايتان ، وعند الشافعية أن ذكر الأسابيع للاختيار لا للتعين ، فنقل الرافعى أنه يدخل وقتها بالولادة ، قال : وذكر السابع في الخبر بمعنى أن لا تؤخر عنه اختياراً ، ثم قال : والاختيار أن لا تؤخر عن البلوغ ، فإن أخرت عن البلوغ سقطت عمن كان يريد أن يعق عنه ، لكن إن أراد هو أن يعق عن نفسه فعل ، وأخرج ابن أبي شيبة^٤ عن ابن سيرين قال : (لو أعلم أنى لم يعق عنى لعققت عن نفسى) واختاره القفال ، ونقل عن نص الشافعى أن لا يعق عن كبير ، وهو يحتمل أنه لا يعق عنه الغير إذا كبر وإنما هو عن نفسه فيصح ، وأخرج عبد الرزاق^٥ عن قتادة (أن من لم يعق عنه أجزأته أضحيته عن العقيقة) ولفظ (يذبح) بضم الياء مغيراً للمجهول ، لم يدل على تعيين الذابح ، وأنه يصح أن يتولى ذلك أجنبى ، وعند الشافعى تتعين على من تلزمه النفقة للمولود ، وعند الحنابلة يتعين الأب إلا أن يموت أو يمتنع وفي كون النبى ﷺ عَق عن الحسنين يقوى الاحتمال الأول ، ولعله يحتمل أن يكون مؤيداً لقول الحنابلة أنه

^١ - المحلى (٧ : ٥٢٥) .

^٢ - فتح البارى (٩ : ٥٩٤) .

^٣ - الامام العلامة الحافظ شيخ الاسلام أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعيد بن عبد الرحمن بن موسى العبدى الفقيه المالكى البوشنجى (٢٠٤ - ٢٩١ هـ) روى عنه البخارى وغيره وكان ثقة مأموناً . سير أعلام النبلاء (١٣ : ٥٨١) .

^٤ - فى المخطوط (الشافعى) وصححت الكلمة من فتح البارى (٩ : ٥٩٤) .

^٥ - المصنف (٥ : ١١٣) .

^٦ - (٤ : ٣٣١) .

يصح من غير الأب إذا تعذر منه الفعل ، والتعذر يجوز أن يكون لإعسار الأبوين ، أو أنه تبرع بإذنهما ، أو أن قوله : (عق) أى أمر الأب أن يعق عنهما ، أو أن ذلك من خصائصه ، أو لكونه للحسنين كالأب ، وأخرج أحمد^١ من حديث أبى رافع (لما ولدت فاطمة حسناً قالت : يارسول الله ألا أعق عن ابنى بدم ؟ قال : لا ، ولكن احلقى رأسه ثم تصدق بوزن شعره فضة ، ففعلت ، فلما ولدت حسناً فعلت مثل ذلك) وهذا يحتمل أنه كان عق عنه ثم استأذنته فاطمة أن تعق عنه هى أيضاً فمنعها ، وكأنه لكونه تبرع بالعقيقة أو كان لضيق ما عندهم فأرشدوا إلى نوع من الصدقة أخف ، أو أنه لم يكن قد فعل لتعسره عليه وعليهم ، ثم فعل ذلك ، ونص مالك على أنه يعق عن اليتيم من ماله ومنعه الشافعى .

وقوله : (ويحلق رأسه) أى جميعه لثبوت النهى عن القزع ، وحكى الماوردى كراهة حلق رأس الجارية ، وعن بعض الحنابلة تحلق وهو ظاهر إطلاق الحديث ، وفى حديث على عند الترمذى والحاكم^٢ فى حديث العقيقة عن الحسن والحسين (يا فاطمة احلقى رأسه وتصدق بزنة شعره ، قال : فوزناه ، فكان درهماً أو بعض درهم) وأخرج سعيد بن منصور من مرسل أبى جعفر الباقر صحيحاً (أن فاطمة كانت إذا ولدت ، حلقت شعره ، وتصدقت بزنه ورقاً) قوله : (ويسمى) رواها أكثر أصحاب قتادة بالسین ، وقال همام عن قتادة : (يدمى) بالبدال ، قال أبو داود : وخولف همام ، وهو وهم منه ولا يؤخذ به وروى من غير طريق قتادة بلفظ (يسمى) وقد استشكل ما قاله أبو داود^٣ ، فإن تمام رواية همام ما يدل على تحقيق ما رواه ، وذلك أنهم سألوا قتادة عن الدم كيف يصنع به ، فقال : (إذا ذبحت العقيقة أخذت منها صرمة ، واستقبلت به أوداجها ، ثم توضع على يافوخ الصبى حتى يسيل على رأسه مثل الخيط ، ثم يغسل رأسه بعد ويحلق) فيبعد مع هذا الضبط أن يقال : إن هماماً وهم عن قتادة فى قوله : (ويدمى) إلا أن يقال : إن أصل الحديث : ويسمى ، ولكن قتادة بعد أن ذكر (ويسمى) ذكر الدم حاكياً عما كان أهل الجاهلية يصنعونه ، وقال ابن عبد البر : هذا الذى تفرد به همام ، إن كان حفظه فهو منسوخ ، وحمل بعضهم التسمية على التسمية عند الذبح ، لما أخرج ابن أبى شيبه^٤ من طريق هشام عن قتادة ،

^١ - أحمد (٦: ٣٩٢) والطبرانى فى الكبير (١: ٣١١ و ٣: ٣٠) وعزاه صاحب مجمع الزوائد (٤: ٥٧) لهما.

^٢ - أخرجه الترمذى رقم (٤: ٩٩) والحاكم (٤: ٢٦٥) .

^٣ - أخرجه أبو داود رقم (٢٨٣٧) وأحمد (٥: ١٧) .

^٤ - المصنف (٥: ١١٦) .

قال : (يسمى على العقيقة ، كما يسمى على الأضحية بسم الله عقيقة فلان) ومن طريق سعيد عن قتادة نحوه وزاد^١ (اللهم منك ولك عقيقة فلان ، بسم الله والله أكبر ، ثم يذبح) وقد ورد ما يدل على النسخ في عدة أحاديث منها : ما أخرجه ابن حبان^٢ في صحيحه عن عائشة قالت : (كانوا في الجاهلية إذا عقوا عن الصبي خضبوا قطنه بدم العقيقة ، فإذا حلقوا رأس الصبي وضعوها على رأسه ، فقال النبي ﷺ : اجعلوا مكان الدم خلوقاً) زاد أبو الشيخ (ونهى أن يمس رأس المولود بدم) وأخرج ابن ماجه^٣ عن يزيد بن عبد الله المزني (أن النبي ﷺ قال : يعق عن الغلام ، ولا يمس رأسه بدم) وهذا مرسل ، فإن يزيد لا صحبة له ، وقد وصله البزار من هذا الوجه ، وقال عن يزيد بن عبد الله المزني عن أبيه ، ومع هذا فقد قالوا : إنه مرسل ، وأخرج أبو داود والحاكم^٤ من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه ، قال : (كنا في الجاهلية) ، فذكر نحو حديث عائشة ، ولم يصرح برفعه (فلما جاء الله بالإسلام كنا نذبح شاة ونحلق رأسه ، ونلطخه بزعفران) وهو شاهد لحديث عائشة ، ولهذا كره الجمهور التسمية ، ونقل ابن حزم استحباب التسمية عن ابن عمر وعطاء ، قال في نهاية المجتهد^٥ : وحكم لحمها وجلها حكم لحم الضحايا في الأكل والصدقة ومنع البيع .

^١ - أخرجه البيهقي (٩ : ٢٨٦) .

^٢ - أخرجه ابن حبان من حديث عائشة رقم (٥٣٠٨) والبيهقي (٩ : ٣٠٣) وأبو يعلى رقم (٤٥٢١) .

^٣ - رقم (٣١٦٦) .

^٤ - أخرجه أبو داود رقم (٢٣٤٨) والبيهقي (٩ : ٣٠٢) (٤ : ٢٦٦) وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

^٥ - البداية في تخريج أحاديث البداية (٦ : ٢٨٤) .